أكتوبر

حرب التسعينات

التى يجب أن نخوضها !!

رئيس التحرير
صلاح منتصر

دار المعارف

النص الكامل لندوة : المشكلة السكانية : (أسبابها .. أبعادها .. تداعياتها) التى عقدت بمجلة أكتوبر فى ديسمبر عام ١٩٨٩ .

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج.م.ع.

ضيوف الندوة :

•• فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوى ..
مفتى الجمهورية ..
•• سعادة الأنبا سرابيون ..
الأسقف العام للخدمات ..
•• الدكتور أحمد فتحى سرور ..
وزير التعليم ..
•• الدكتور صبحى عبد الحكيم ..
مدير المركز الديموجرافى بالقاهرة ..
•• الدكتور مختار هلودة ..
رئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ..
•• الدكتور ماهر مهران ..
رئيس المجلس القومى للسكان ..
•• الدكتور محسن توفيق ..
عميد معهد الدراسات والبحوث البيئية بجامعة عين شمس ..
•• الدكتور حسين كامل بهاء الدين ..
أستاذ ورئيس قسم الأطفال بكلية الطب ..
ورئيس الجمعية المصرية لطب الأطفال ..
•• الدكتور يسرى عبد المحسن ..
أستاذ الطب النفسى والأعصاب بطب قصر العينى ..
•• الدكتورة نفيسة ناصر ..
أستاذ طب المجتمع - بطب قصر العينى ..
•• الأستاذ نبيل عثمان ..
مدير مركز الاعلام والتعليم والاتصال ..
•• المستشار عزيز عزمى ..
مستشار وزير الاعلام ..

□ □ ومن أكتوبر :

- ● ● صلاح منتصر ..
- ● ● عونى عز الدين ..

□ خطوط تحت عبارات هامة □

•• أكتوبر :

□□ الحرب ضد المشكلة السكانية هى حرب التسعينات التى يجب أن نخوضها جميعًا ..

□□ الزيادة السكانية الرهيبة تلتهم كل الإنجازات ، ولذلك نشعر جميعًا بالقلق ..

●● فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوى :

□□ ليس هناك ما يمنع تنظيم الأسرة شرعًا أو عقلاً ..
□□ من حق الدولة وواجبها رعاية للصالح العام أن تنشر على أوسع نطاق ما يشجع على تنظيم الأسرة إعلاميًا ودينيًا وثقافيًا ومدرسيًا وفى كل المجالات .

●● الأنبا سرابيون :

□□ الكنيسة مقتنعة دينيا وقوميا بضرورة تنظيم الأسرة ..
□□ ليس هناك فى الدين المسيحى ما يمنع من تنظيم الأسرة ، والأسقفية العامة للخدمات تقدم خدمات تنظيم الأسرة فى إطار خدماتها الأسرية التكاملية ..

●●● د . أحمد فتحى سرور :

□□ التعليم ضحية من ضحايا الانفجار السكانى ..
□□ برامج تنظيم الأسرة فى مناهجنا الدراسية وسوف نزيد جرعاتها ..

●● د . صبحى عبد الحكيم :

□□ اسمحوا لى بأن أندهش لدهشة أى إنسان بوجود المشكلة السكانية !..

□□ المشكلة السكانية ليست مفاجأة لأن الباحثين نبهوا إليها منذ عام ١٩٣٦ ..

□□ أتحفظ ضد أية مبالغة فى الإحساس بخطورة المشكلة السكانية ..

□□ هناك مؤشرات تدعو للتفاؤل بأننا على الطريق الصحيح ..

□□ كل ما تحقق من زيادة سكانية كان متوقعًا ومدرجًا فى الخطط !..

□□ زيادة السكان أمر طبيعى .. فمن الطبيعى أن يزيد السكان وسوف يزيدون .

□□ لابد من التحرك على ثلاثة محاور فى مجال تنظيم الأسرة :

- جهود لتقليص الزيادة ..
- إعادة توزيع السكان ..
- الاهتمام بالخصائص السكانية ..

□□ أجهزة الدولة تتصارع ولا تتعاون فى مجال تنظيم الأسرة ، وبعضها فى واد والبعض فى واد آخر ..

●● د . مختار هلودة :

□□ التنمية هى الأسلوب الأمثل لحل مشكلة الانفجار السكانى ..

□□ الأرقام تشير إلى انخفاض طفيف فى معدل الزيادة السكانية ، وانخفاض ملحوظ فى معدل الوفيات ..

●● د . ماهر مهران :

□□ تنظيم الأسرة قرار خاص بالمواطن ، ولكن من واجب الدولة أن تقدم له المعلومات التى تعينه على اتخاذ القرار الصحيح ..

□□ أرقام الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء تؤكد أن هناك نجاحا فى برامج تنظيم الأسرة ..

●● د . محسن توفيق :

□□ المشكلة السكانية فى أساسها مشكلة نقص الموارد عن تلبية الاحتياجات ..

□□ المشكلة السكانية ليست مرضًا بل هى عرض لمرض هو نقص الموارد ..

□□ القرن العشرون وحده شهد المليار الثانى والثالث والرابع والخامس ، وسوف يشهد السادس عام ١٩٩٩ ..

●● د . حسين كامل بهاء الدين :

□□ الاستثمار فى الطفولة هو الحل الأمثل لكل المشاكل ومردوده أعلى من أى قطاع آخر ..

□□ نحن نقترب من القرن الـ ٢١ بنفس فكر القرن الـ ١٩ !!

●● د . يسرى عبد المحسن :

□□ الشخصية المصرية اعتمادية والمواطن المصرى ما زال يعيش مرحلة الرضاعة ، وهو يتدلل على الدولة ويستفيد من حنانها السياسى ..

□□ الانفجار السكانى أخطر من التلوث البيئى وهو منبعه الأصيل !..

●●د. ثقيفة ناصر :

□□ معدل المواليد فى الأسرة يرتبط بشدة بمستوى التعليم فيها وتعليم الأم بالذات .

□□ المرأة المصرية مغلوبة على أمرها وتسبح ضد التيار فى قضية تنظيم الأسرة ..

•• دبيل عثمان :

□□ الخصائص السكانية هى أخطر أضلاع المثلث السكانى ، وهى فى نظرى تساوى هوية مصر ..

□□ نحن نحتاج إلى بناء ٦٥ فصلاً دراسيا كل يوم للحفاظ على معدل التكدس الحالى ..

□□ الإعلام لا يحل وحده المشكلة السكانية .. نحن نضع المواطن أمام مسئولياته . ونمهد الطريق أمام كتائب السكان الأخرى ..

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم:

ليست رسالة دولة فقط
وإنما أيضا مهمة كل فرد

من رابع المستحيلات بل كل المستحيلات أن يعود الماضى من جديد .. أن تدور عجلة التاريخ ونبدأ من نقطة سابقة نعيد فيها رسم سيناريو الحياة بطريقة افضل .. طريقة نصحح فيها الأخطاء التى رأيناها وعشناها ..

ورغم ذلك فإننا لا نستطيع أن نلغى من قاموس لغتنا كلمة « لو ».. لو عاد بنا الزمان .. لو عادت بنا الأيام .. لو عاد بنا التاريخ ..

كل هذه امور مستحيلة لكننا مازلنا رغم ذلك نرددها فى بعض الأحيان .. لأن « لو » هذه هى نوع من الأحلام .. والحياة بلا أحلام حياة جافة .. مثل الصحراء القاسية التى بلا نبات ولا شجر ولا خضرة ..

فلنحلم إذن ونقول لو ..

ولنسأل انفسنا : لو كنا اليوم ونحن على أبواب عقد التسعينات ، لو كان تعدادنا ٣٠ مليونا وليس ٥٠ أو ٥٥ مليونا .. فهل كنا سنصبح فى وضع اضعف مما نحن عليه اليوم ؟ ..

هل لو كان تعداد مصر ٣٠ مليون مصرى فقط اليوم ..

هل كانت مشاكلنا التى نواجهها تكون فى مثل القسوة والكثرة والصعوبة التى نراها بها اليوم ؟ ..

هل كانت حياتنا ستكون أسوأ أم أفضل ؟ ..

هل كان العالم سينظر إلينا بغير اكتراث ويقلل من شأننا على اساس اننا فى حدود ٣٠ مليونا وليس ٥٠ أو ٥٥ مليونا ؟ ..

هل كان ذلك أمرا صعبا أو مستحيلا ؟ ..

منذ فتحت عينى على الفهم والادراك وانا اسمع أن تعداد الولايات المتحدة فى حدود الـ ٢٢٠ مليونا ..

ومنذ سنوات طويلة .. وهناك دول لا تزداد إلا ببطء شديد ..

فهل عانت هذه الدول من قلة زيادة سكانها ، أم أنها على العكس أصبحت فى وضع أفضل وحياة مواطنيها أحسن وتعليمهم أعلى وصحتهم أقوى واحترام العالم لهم أكثر ؟ ..

إن ربط القوة بزيادة السكان اكذوبة كبيرة ، بل لعل الصحيح أن أكثر الدول سكانا هم الأفقر والأسوأ ، وان الدول المحدودة الزيادة هى الأقوى ..

ولو أننا أدخلنا كلمة « لو » فى باب الممكن - وهو المستحيل - وكنا اليوم ٣٠ مليونا بدلا من ٥٠ أو ٥٥ مليونا لكنا اليوم فعلا وقولا فى عداد الدول الكبرى والغنية ..

لك أن تتصور كم سيكون نصيب المواطن من محصول أرضه ، وكم

كنا سنوفر فى مصاريف الاستيراد والخدمات ، وكم كان ذلك سيؤثر على خدماتنا التعليمية والصحية وعلى أزمات الاسكان والأخلاق والسلوكيات ..

ولكننا فى خلال نحو ٣٠ سنة فقط تضاعفنا .. أصبحنا عدديا دولتين ، فى الوقت الذى لم تتجاوز فيه قدراتنا الانتاجية حدود إنتاج الدولة الواحدة .. وهذا أكبر خطر واجهنا ، وسيظل يواجهنا مادامت نظرتنا إلى القضية السكانية ستستمر بغير اكتراث أو اهتمام ، أو بغير اعتبارها معركة حقيقية لابد أن نهزم فيها غرائزنا وشهواتنا ، وإلا فما أكثر الفقر الذى سنورثه لأبنائنا ، وما أكثر الضعف الذى سيعيش فيه هؤلاء الأبناء وستكون ذكرياتهم عنا لعنات ..

والسؤال : هل هو ضد المنطق ؟ .

هل هو ضد الدين ؟ ..

هل هو ضد المصلحة أن نحاول تنظيم تلك الزيادة .. أن نضع لها معايير نحترمها بدلا من تركها هكذا بدون اى ضوابط او معايير ..

ربما كان مفهوما فى وقت مضى ، لماذا يفرح الأبوان بكثرة العيال حولهما ..

● لم يكن هناك نظام تامين يؤمن للإنسان مستقبله ، فكان الأولادهم بوليصة التامين التى يعتمد عليها الأبوان عند الكبر ..

فهل مازالت هذه النظرة موجودة ؟ ..

لقد أصبحت هناك قوانين للتامين والمعاشات تؤمن مستقبل المواطن ، ولم يعد الأولاد كما كانوا فى الماضى عصا يستند إليها الأب فى شيخوخته ، بل عصا يطارد الأبناء بها الآباء عند كبرهم ! ..

وكان التخوف خصوصا فى القرى ، وعند الفلاحين من كثرة الأولاد الذين يموتون .. أجدادنا من النادر ألا يكون لدى أيهم ابن لم يمت من مرض أو وباء .. فكانت كثرة الانجاب هى الضمان أن يعيش « كام ولد » .. ولكن مع تطور مستوى الصحة أصبح من النادر وفاة ابن بسبب المرض ..

وكان الاحساس بأن أى تدخل فى عملية الانجاب هو أمر ضد الدين .

وقد تطور العلم .. ووصل هذا التطور إلى درجة أن الزوجين اللذين لا يستطيعان الإنجاب فى الظروف العادية يمكنهما عن طريق « الأنابيب » تحقيق عملية الانجاب .. ولم يقل الدين بحرمة ذلك مادامت عملية التبويض فى الأنابيب تتم تحت إشراف علمى ولا يتسلل اليها أى شك ..

للزوجين اللذين يستعصى عليهما الانجاب محاولة ذلك بالوسائل العلمية .. أى أننا ابحنا هنا دخول العلم .. واستخدام وسائل العلم .. فلماذا لتنظيم النسل ، وإذا أصبح تنظيم النسل ضرورة لإسعاد المواطن يكون الأمر ضد الدين ..

إن من الطبيعى ان يسأل الانسان نفسه لماذا الحياة إذا لم يكن هدفها هو إسعاد البشر .. هو توفير فرص الهناء أمامهم ؟ .. وإذا كان الأمر كذلك فأية سعادة يمكن أن تتحقق إذا كان ما يكفى إطعام عشرة يقدم هو نفسه أمام عشرين أو خمسين فردا ؟ ..

هل يمكن تصور ان هؤلاء العشرين أو الـ ٥٠ سوف يكونون أسعد وأفضل واهنا ؟ ..

تنظيم النسل ليس إذن شعارا ضد مصلحة المواطن او الدولة أو البشرية ، وإنما هو معركة لإسعاد المواطن وقوة الدولة ومحبة البشرية ..

ولابد أن نؤمن عن قناعة بأن كل طفل زائد هو إضعاف لقوتنا ونهب لمواردنا وطاقاتنا وشقاء لحياتنا ..

ولكى نعرف ابعاد هذه القضية كانت هذه الندوة الكبيرة التى استضافت فيها مجلة أكتوبر كبار المتخصصين والخبراء لمناقشة هذا الموضوع من جميع جوانبه . ونحن نقدم إليك هذه الندوة لتعرف لماذا هى معركة بل حرب كبرى يجب أن تخوضها ضد انجاب اى طفل زائد ..

أنت أولا ..

وكلما بدأ الانسان بنفسه وانتشر ذلك حققت الجموع أهدافها .. فابدأ بنفسك .. ولا تتردد ..

فانت مواطن وجندى فى وقت واحد ..
مواطن فى مصر وجندى فى معركة لقوة مصر ..
ولن تتحقق قوة مصر بغير تنمية ..
ولن تتحقق تنمية بغير أن يكون هناك تحديد لأعداد المستهلكين .. وإلا فإن الزيادة سوف تلتهم كل شىء والمستقبل سياكل الماضى ، ويصبح الحاضر كئيبا رهيبا ..

انها ليست رسالة دولة فقط ولكنها أيضا مهمة فرد ..
وانت هذا الفرد ..

صـــلاح منتصـــر

مقدمة :

البيان رقم واحد
فى الحرب التى يجب أن نخوضها !

بدون الحماسة تفقد الحياة متعتها ..
والفرق بين الإنسان السعيد وغير السعيد .. أن الأول فى خلال فترة سعادته متحمس لشىء ما .. متحمس لعمل .. لأمل .. لنجاح .. لمعركة .. لحب .. لمؤامرة ، اما الثانى فقد فَقَدَ الحماسة لأى شىء .
والسعادة إحساس .. وبدون الحماسة يفقد الإحساس اهم اركانه . تصبح طبخة الحياة بلا نار ولا ملح او فلفل او شطة او اى نوع من انواع البهارات التى تحرك الإحساس وتكسب الطعم وتعطى المذاق .. ومشكلتنا الحقيقية اننا كافراد قد نكون متحمسين فى حياتنا لبعض الأشياء ، اما على مستوى المجموع .. على مستوى الشعب .. فإن الواضح اننا نعانى من عدم الحماسة .. ففى عز الحر تبدو الأيام باردة . يتفصد العرق من جباهنا غزيرا لكن داخلنا كانه لوح من الثلج .

ولقد يبدو ان الدول الكبيرة الناجحة تعيش بلا حماسة ، وهو غير صحيح .. فمعظم المواطنين هناك على المستوى الفردى فى معركة حقيقية مع تحقيق النجاح .. وهذه المعركة تبدأ من عامل محطة البنزين إلى عالم الفضاء وحرب الكواكب والنجوم . والذى يحاوله

جورباتشيف فى روسيا اليوم ليس مجرد تغيير . وإنما قبل ذلك هو محاولة تحريك الجهود وإلقاء أحجار كثيرة فى بحيرة الحياة السوفيتية الساكنة ، حتى يثير حماسة مواطنيه ويجندهم وراءه جيشا كبيرا فى معركة الإصلاح الضخمة التى يريدها .

فهل تنقصنا المعارك لتشعل فينا الحماسة وتذيب برودة الثلج التى تجمد الأطراف فى عز الحر والعرق ؟ ! .

إن المعارك كثيرة .. بل خطيرة .. لأنها معارك متصلة بالحياة و آمالها فنحن لا تنقصنا المعارك ولكن حماسة الحرب .

لا تعوزنا الأسباب ولكن نفتقد الأفعال .

واخطر المعارك التى تواجهنا بالتأكيد هى : ماذا سنفعل بعد ٢٠ سنة فقط إذا استمرت حياتنا تسير على نفس المنوال ؟ .. كيف سناكل ونتعلم ونعالج ونعمل ؟ .. بل كيف سنسير مستقبلا فى الشوارع إذا استمر هذا المعدل الذى نزيد به كل سنة ، بل كل يوم ؟ .

إن ٢٠ سنة بمعدل مليون ونصف مليون مواطن كل سنة تعنى زيادة ٣٠ مليون مواطن . تقريبا حجم ٥ دول اوربية كبيرة مثل النمسا (٧,٥ مليون) والدانمرك (٥,٢ مليون) والنرويج (٤ ملايين) والسويد (٨ ملايين) وسويسرا (٦ ملايين) .

□ □ □

تَصَوَّر .. !! ..

كل سكان هذه الدول الخمس لا يتجاوزون ٣٠ مليونا ، ونحن سنزيد خلال ٢٠ سنة بهذا الحجم ، ولكن دون ان تكون لدينا اموال ولا ثروات ولا بيوت او مدارس او مستشفيات او شوارع هذه الدول الخمس .. فما الذى ننتظره بعد هذا ؟ .

إننى انظر إلى شوارع القاهرة اليوم ويعترينى الذهول .. من اول المطار اقمنا ادوارا علوية لمعظم الشوارع ، ومع ذلك فإن الحركة تبدو مزعجة .

التى يجب ان نخوضها

وبحسب تعداد او إحصائية وزارة الداخلية فإن عدد السيارات قد ارتفع فى كل مصر من ٧٠٠ الف فقط فى عام ٨٠ إلى اكثر من مليون و ٦٠٠ الف سيارة هذا العام .. ورغم اننا اغلقنا ابواب استيراد السيارات منذ عامين كاملين ، ولم يعد يدخل مصر إلا أعداد قليلة .. فإن السيارات نفسها يبدو أنها هى الأخرى تتوالد .. فما الذى سنفعله بعد عشر سنوات فقط ؟ ..

كيف ستتحرك سياراتنا ؟ . او كيف سنسير فى الشوارع .. ونركب فى الاتوبيسات ؟ . ثم من اين سناكل ؟ ..

وكل الذى سوف نفعله فى الصحراء لن يتجاوز إضافة بضع فتافيت من الأفدنة ، وسنكون قد استقطعنا اكثر منها من الأراضى المزروعة فى الدلتا والوادى لكى نبنى فوقها .. لكى نسكن ونعيش ونتزوج ونتوالد ونزداد ويخرج أحفاد لنا يلعنوننا ، لأننا لم نورثهم غير الفقر والحاجة ومذلة السؤال .

فإذا كنا اليوم - ونحن ٥٠ او ٥٥ مليونا - غير قادرين على ان نصلب ظهرنا وننتج حاجاتنا ونعتمد على هبات ومعونات الآخرين ، فماذا سوف نفعل عندما نصبح ٧٠ او ٧٥ مليونا بعد عشر سنوات ، ثم ٨٠ أو ٨٥ مليونا بعد ٢٠ سنة ؟! ..

وإذا كنا نشكو اليوم من سوء التعليم وتواضع العلاج ، وارتفاع الأسعار . ومشاكل البطالة وآلاف الخريجين ، الذين اصبحت مشكلتهم هى الحصول على ثمن الأحذية التى يخرجون بها ليدوروا فى الشوارع بحثا عن اى شىء . فلابد ان نحمد الله إذا لم يكتب لنا ان يمتد بنا العمر ٢٠ او ٢٥ سنة ، لأن كل هذه السيئات التى نتحدث عنها اليوم سوف تصبح فى المستقبل غير البعيد ذكريات حلوة يتحسر عليها الذين يطول بهم العمر .. وكما ان هناك من يقول منا إنه عاش واشترى واكل كيلو اللحم بخمسين قرشا فسوف يتحدثون بعد ٢٠ سنة عن الهنا والرخص الذى كنا نعيشه فى سنة ٨٧ او ٨٨ عندما كنا

نشترى كيلو اللحم بـــ ١٥ جنيها فقط .. حاجة ببلاش كده ! .

والحديث عن السكان ملىء بالأرقام ، ولكننى لا اريد ان اصدع الرءوس بها . ويكفى نموذج سهل بسيط .. عدد التلاميذ وعدد الفصول .. فالذين يتعلمون اليوم .. كل الذين يتعلمون فى المدارس الابتدائية والاعدادية والثانوية والفنية والأزهرية والمعلمين والمعلمات ، كلهم عددهم ٩ ملايين يتلقون تعليمهم فى ٢٣٢ الف فصل !!.

وإلى الذين يتحدثون عن التعليم والمدارس التى تعمل ٣ فترات ، والفصول التى وصل عدد التلاميذ فى بعضها إلى ١٠٠ تلميذ . والمستوى المتهالك الذى وصل إليه ، واحسبوا كم طالبًا وصل إلى الجامعة ويعرف كتابة خطاب واحد بخط واضح واسلوب سليم وقواعد نحو وصرف لا يخطئ فى اكثر من ثلاثين فى المائة !.

إليهم نقول إن عدد التلاميذ فى سنة ٢٠٠٠ اى بعد ١٢ سنة فقط سوف يصل إلى ١٦ مليون تلميذ .. اى اننا إذا كنا راغبين فى الإبقاء على مستوى التعليم الذى نحن فيه اليوم دون ان يهبط اكثر واكثر ، فعلينا ان نبنى عددًا آخر من الفصول مثل الذى عندنا اليوم .. أى اننا فى حاجة إلى ٢٣٥ الف فصل اخرى .

فإذا امسكنا ورقة وقلمًا وحسبنا كم يوم عمل فى ١٢ سنة ؟ نجد ان كل الذى امامنا ٣٠٠ يوم × ١٢ سنة = ٣٦٠٠ يوم ، علينا ان نقيم فيها ٢٣٥ الف فصل بمعدل ٦٥ فصلاً فى اليوم الواحد ، فإذا مضى يوم واحد اعتبارًا من اليوم بدون ان نبنى فيه الـ ٦٥ فصلاً المطلوبة ، كان معنى ذلك هبوط مستوى التعليم اكثر مما هو هابط .. فهل رأيت اى مستقبل ينتظر اولادنا من بعدنا ؟!.

والذى يجب أن نفعله هو ان نفكر فى القضية جديًا .. وان نبحثها بحماسة ، ونواجهها بإيمان .. وكل مشكلة لها حل ، ما عدا مشكلة

الموت ، فهى التى لا نملك فى مواجهتها اى شىء .. ولهذا يستسلم الإنسان وسيستسلم للموت ..

فهل زيادة السكان هى القدر المكتوب علينا ان نستسلم له ؟.

هل هى الطوفان الذى لا نجاة لنا منه لأنه هو والموت واحد ؟.

□ □ □

انظر إلى كل الدول الغنية ، تجد شيئًا غريبًا ..

إنها جميعًا عدد سكانها قليل ولا يزيد إلا قليلاً بل كثيرًا ما يتناقص ..

امريكا وروسيا ليستا دولتين .. فكل منهما قارة باكملها .. عدة دول فى بعض ..

ولكن الدول الفقيرة على العكس .. سكانها كثيرون ، والأعداد فيها تتزايد بنهم وشراهة ..

وعندما كانت مصر اغنى دول المنطقة كان عدد سكانها قليلاً .. وكانت زيادتهم معقولة .. وكانت مصر ايضًا دولة مسلمة ومؤمنة وتحافظ على تطبيق شريعة الله ..

فلما تغيرت الحال وانتقلت مصر من قائمة الدول الغنية او المستوردة إلى قائمة الدول الفقيرة التى لا يكفيها إنتاجها ، زاد عدد سكانها ، واصبحت الزيادة السنوية رهيبة .. مخيفة .. مرعبة .. ونحن مازلنا دولة مسلمة ومؤمنة وحريصين على تطبيق شريعة الله ..

ولكن هناك من يقول إن الإسلام ضد تنظيم زيادة السكان .. وإن تنظيم الأسرة حرام .. مع ان القاعدة الإسلامية المعروفة انه لا ضرر ولا ضرار .. وليس اضر لحياتنا .. لحاضرنا ومستقبلنا اكثر من سرطان السكان .

ولو بحثنا ووقفنا وتمعنا فى معظم المشاكل التى تواجهنا لوجدنا ان وراءها قضية زيادة السكان .. اخلاقنا .. تعليمنا .. مشكلة السكان ..

التى يجب ان نخوضها

مشكلة البطالة .. مشكلة الأسعار .. كلها وغيرها وراءها زيادة عدد السكان .

ونقد جرت محاولات عديدة فى السنوات الأخيرة لتبصير الناس بالمشكلة ، ومع ذلك فلا يزال ينقصنا الكثير .. ولكن أخطر ما قرأته تقرير أعدته مجموعة من الباحثين لتقييم النشاط الذى يقوم به مركز الإعلام والتعليم والاتصال خلال الفترة من ٨٤ إلى ٨٨ ، ومعرفة إلى أى حد نجحت حملات المركز فى التعريف بتنظيم الأسرة والدعوة إليها . وقد انتهت الدراسة إلى مؤشرات أهمها أن ٩٩ ٪ من الذين تم سؤالهم سمعوا عن تنظيم الأسرة ، وان ٢٥ ٪ من سكان الريف يرغبون فى تزويج بناتهم قبل سن ١٦ ، وحوالى ٥٠ ٪ يرغبون فى تزويجهن قبل سن ٢٠ ، ولكن الخطير انه فى عام ٨٢ عندما أجرى بحث مماثل كان ١٠ ٪ من الذين شملهم البحث يقولون إن تنظيم الأسرة ضد الدين ، أما فى بحث عام ٨٨ فإن ٢٠ ٪ أصبحوا يقولون بهذا الرأى .. والمعنى واضح .. أنه فى الوقت الذى زادت فيه وسائل الاتصال ودخل فيه التليفزيون كل قرية ، زاد عدد الذين يحاربون تنظيم الأسرة باسم الدين ..

مع أن الدين فى جوهره لا يمكن أن يرضى بتزايد فقر الإنسان ، ولا بانخفاض مستواه التعليمى والإسكانى والصحى .. إلخ ..

ولا يمكن أن يكون الفقراء وحدهم هم الذين يعرفون الدين ويطبقونه ، والأغنياء لا يعرفونه ولا يعملون به ..

ولأن ذلك غير صحيح فهناك إذن خلل .. هناك « حاجة غلط » ..

ونحن لانطالب بتغيير الدين وفق مفاهيمنا ، ولكننا نطالب بتطبيق الدين وفق ما يرتضيه الحق ..

والحق لم يقل أن يتواكل الإنسان ولكن أن يتوكل ..

والحق لم يأمرنا بالسفه والتبذير ولكن بالاعتدال والتدبير ..

والسفه والتبذير ليس فقط أن تنفق كل ما معك بغير حساب ، ولكن أن تزيد أبواب مصروفاتك بغير حدود ..

والذين يعتقدون أن تنظيم الأسرة يعنى قتل الأولاد الذى حرمه الله مخطئون .. فاين هم الأولاد الذين يقتلهم تنظيم الأسرة ؟ فكل وسائل التنظيم فى مرحلة ما قبل الأولاد ، وما بعد الأولاد تاتى مراحل الاجهاض والقتل او البيع ، وهى تجارة اصبحت ظاهرة ملحوظة فى جميع الدول الفقيرة ، أن يبيع الفقراء اولادهم للخواجات الاغنياء لكى يستخدموا هؤلاء الأولاد فيما لم يشرعه الله ولا يرضاه ..

فأيهما الحرام وأيهما الحلال ؟ .

ثم إن تنظيم الأسرة لم يقل بمنع الإنجاب ولكن بتنظيمه .. وهذا التنظيم ليس فقط من أجل خاطر عيون الدولة واعبائها ومشاكلها ، ولكنه اولا من أجل صحة الزوجة ، ومن أجل سعادة الأسرة ، ومن أجل مستقبل افضل للأولاد .. فإن كنا حريصين على ذلك - ويجب أن نكون - فلابد ان نواجهها كمعركة .. معركة حقيقية نواجهها بالعمل لا بالكلام .. بالإيمان باننا إذا لم ننتصر عليها فسوف تقضى هى علينا .. وهذه المعركة كلنا جنود فيها .. كلنا بغير استثناء .. سواء الأزواج أو غيرهم ..

إنها معركة شعب باكمله ..

واول بيان فى هذه المعركة .. فى هذه الحرب يجب أن نعلن فيه : اننا نخوضها بإيمان كامل بشريعة الله ومبادئ الدين الحنيف .

هذا الدين الذى جاء لخير الإنسانية ..

ومعركتنا مع زيادة السكان هى لخير الإنسانية ..

صـــلاح منتصـــر

مجلة اكتوبر فى
١٩٨٨/٧/١٠

□ أعمال الندوة □

فى مثل هذا الوقت من العام الماضى .. وعلى صفحات مجلة « أكتوبر » اصدر الأستاذ صلاح منتصر رئيس التحرير البيان رقم (١) فى الحرب التى يجب أن نخوضها .. الحرب ضد غول المشكلة السكانية .. القنبلة الموقوتة التى تهدد مجتمعنا وهويتنا المصرية بأشد الأخطار .. النار التى تلتهم مردودات كل جهد نبذله فى مجال التنمية ، فتجعلنا نبدو كأننا - وهذا منتهى الظلم - نسير « محلك سر » .. رغم كل الجهود المخلصة التى تبذل للانطلاق بالمجتمع والتنمية والناس « بالخطوة السريعة » إلى الأمام .. إلى غد افضل وأرحب ..

وبعد عام من صدور البيان رقم (١) .. نظمت « أكتوبر » هذه الندوة فى صالونها : ندوة المشكلة السكانية : أبعادها .. مضاعفاتها .. تداعياتها .. ودعت إلى المشاركة فيها هذا الحشد المرموق من خبراء المشكلة السكانية ، العارفين بحقيقة أبعادها وأخطارها .. لتصدر عنها البيان رقم (٢) فى الحرب التى يجب أن نخوضها دفاعا عن مصرنا ومصريتنا .. عن الهوية المصرية ونوعية الانسان المصرى ، وكيان هذا الانسان ..

●● فماذا دار فى هذه الندوة ؟! .. ماذا قال الخبراء ؟! .. كيف حددوا أبعاد المشكلة .. مضاعفاتها .. تداعياتها ؟! ..

□□ أكتوبر :

●● يسعد صالون « أكتوبر » أن يستضيف مجموعة من افاضل أهل الفكر والخبرة لمناقشة هذا الموضوع الهام .. صحيح أن هذا الموضوع جرت مناقشته من قبل فى أكثر من ندوة ، ولكننى أعتقد أن الموضوع يحتمل مناقشات أكثر وأوسع .. نحن نرى أن مشكلة الانفجار السكانى ، من

التى يجب ان نخوضها

الاهمية بحيث يجب أن تكون بالنسبة لنا فى مصر ، هى حرب التسعينات ..

تصورى أن هذه الحرب والقضية ترتبط ارتباطا وثيقا بما نحسه اليوم من القلق .. خلال الفترة الأخيرة رحت أراجع بسرعة حقبة الثمانينات .. هذه المراجعة السريعة انتهت إلى أننا حققنا بالفعل انجازات كبيرة وكثيرة ، وليس هذا هو مجال حصر انجازاتنا خلال السنوات العشر الماضية ، ولكن نظرة سريعة إلى انجازاتنا : مترو الانفاق ، مشروعات الكهرباء ، الصرف الصحى ، المدن الجديدة ، الكبارى والطرق والتليفونات ، المستشفيات والمصانع .. و .. و ..

●● ماذا يعنى هذا ؟!..

يعنى أن هناك انجازات كثيرة .. صحيح كانت هناك أيضا مصاعب قدرية ، مثل حوادث الأمن المركزى وخطف السفينة الايطالية « اكيلى لاورو » وتداعياتها .. ولكن هذه المصاعب لا تنفى أبدًا حجم العمل والانجاز الذى تحقق وتجسد ..

رغم هذا العمل والانجاز ، هناك احساس عميق بالقلق داخل كل مواطن ..

●● لماذا هذا القلق ؟!..

ربما كان نتيجة طبيعية لأن ما نحققه من انجازات وتقدم تبتلعه الزيادة السكانية ، فنبدو كأننا نسير « محلك سر » ، رغم أننا نسير فعلا ونبذل الكثير من الجهد ..

كل هذا يعنى أن المشكلة التى نحن بصدد مناقشتها اليوم ، مشكلة متشعبة ، ومناقشتها تدور عبر زوايا مختلفة ، وهذا يظهر بوضوح فى ضيوف الندوة الذين نعتز بهم وبمشاركتهم جدا ، يظهر فى تعدد تخصصاتهم ومجالات خبراتهم :.

قضية السكان فى تصورنا قضية مرض وخطر داهم .. ولذلك فإننى استأذن الدكتور مختار هلودة فى إلقاء الضوء على هذه القضية التى بدأنا الاهتمام بها قبل فترة ليست طويلة ، ولكنها أيضا ليست قصيرة .. المهم

اننا بدأنا الاهتمام المكثف اعتبارا من بداية عقد الثمانينات ، وآن لنا الآن أن نرى ماذا تحقق خلال هذه السنوات العشر ، حتى ندرك الخطر الذى يواجهنا ..

● هناك جهود كبيرة فى اتجاه ما ●

□□ دكتور مختار هلودة :

بدأ الاهتمام بمشكلة السكان بشكل مكثف على كل من المستويين المحلى والعالمى خلال العقود القليلة السابقة ، وذلك نتيجة للاهتمام بمشاكل التنمية وتأثير الزيادة السكانية السريعة عليها ، وهذه المشكلة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة . وبالتالى فهى تؤثر بصورة مباشرة على جهود الدولة فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

● ومع زيادة الوعى بأبعاد المشكلة السكانية زاد الاهتمام بتأثير اتجاهات السكان فى الحاضر والمستقبل على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، ولذلك فقد أصبح من المسلم به على كافة المستويات ضرورة مواجهة المشكلة السكانية مواجهة شاملة ، وأنه من الضرورى عند رسم السياسة السكانية أن يتم دمجها مع الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

● وتتمثل المشكلة السكانية فى مصر فى ثلاثة أبعاد مترابطة ، هى :

□ تزايد سريع فى السكان .

□ وسوء توزيعهم .

□ وانخفاض مستوى خصائصهم .

□ وسوف أعرض بإيجاز لكل من أبعاد هذه المشكلة :

التى يجب ان نخوضها

١ - حجم ونمو السكان :

● تظهر أرقام التعدادات التى أجريت فى مصر أن عدد السكان فى أواخر القرن التاسع عشر قد بلغ حوالى ٩,٦ مليون نسمة ، ثم تضاعف تقريبًا هذا العدد خلال نحو خمسين عامًا ، ووصل فى عام ١٩٤٧ إلى حوالى ١٩ مليون نسمة ، ثم تضاعف مرة أخرى خلال ٢٩ عامًا فقط حيث بلغ فى عام ١٩٧٦ حوالى ٣٨ مليون نسمة ، وطبقًا للتقديرات الأخيرة لسكان مصر فقد بلغ عدد السكان ٥٥ مليون نسمة فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٨٩ .

وترجع الزيادة السريعة فى عدد سكان مصر فى الفترة الأخيرة إلى ارتفاع معدلات نمو السكان نتيجة لسرعة تناقص معدلات الوفيات مع بقاء معدلات المواليد عند مستواها المرتفع . ففى حين كانت معدلات نمو السكان تتذبذب فى مدى ضيق منذ مستهل القرن الحالى حتى تعداد ١٩٣٧ بين ١,١ ، ١,٥ ٪ فقد أخذت فى الارتفاع بشكل ملحوظ فى الفترة التى تلت تعداد ١٩٤٧ حيث بلغت ٢,٥٤ ٪ بين تعدادى ١٩٦٠ و ١٩٦٦ وإن كانت قد انخفضت بصورة طفيفة بين تعدادى ١٩٦٦ و ١٩٧٦ ، ثم بلغت حوالى ٢,٨ ٪ بين تعدادى ١٩٧٦ و ١٩٨٦ .

● ومن الملاحظات أن معدلات المواليد قد تذبذبت حول مستوى مرتفع يزيد على ٤٠ فى الألف خلال فترة زمنية طويلة حتى عام ١٩٦٣ ، ثم اتجهت إلى الانخفاض التدريجى حتى وصلت إلى أدنى مستوى لها خلال النصف الأول من عقد السبعينات (حوالى ٣٥ فى الألف) . إلا أن الإحصاءات تشير إلى ارتفاع معدل المواليد بعد ذلك مرة أخرى إلى حوالى ٣٧ - ٣٨ فى الألف خلال الفترة التالية لذلك حتى عام ١٩٨٨ ، أما إذا نظرنا إلى معدل الخصوبة الكلى فإننا نجد أن بحوث الخصوبة التى أجريت فى مصر قد أثبتت أن معدل الخصوبة الكلى فى تناقص من ٥,٣ طفل لكل سيدة فى عام ١٩٨٠ إلى ٤,٨ طفل لكل سيدة فى عام ١٩٨٤ و ٤,٦ طفل لكل سيدة فى عام

١٩٨٨ ، فى حين أظهرت بيانات تعداد السكان والإسكان لعام ١٩٨٦ أن معدل الخصوبة الكلى فى هذه السنة قد وصل إلى ٥,٣ طفل لكل سيدة بمعنى أن معدل الخصوبة الكلى ثابت على ما هو عليه من ١٩٨٠ حتى ١٩٨٦ طبقًا لبيانات الجهاز .

● وفيما يتعلق بمستويات واتجاهات الوفيات فى مصر فقد انعكست الجهود المستمرة للدولة فى مجال الخدمات الصحية وتوفير الأدوية الحديثة والأمصال الواقية ومياه الشرب النقية وغير ذلك من الإجراءات فى خفض معدل الوفيات العامة من حوالى ٢٩ فى الألف عام ١٩٤٥ إلى حوالى ١٧ فى الألف فى بداية الستينات وإلى حوالى ١٠ فى الألف فى بداية الثمانينات وحوالى ٨ فى الألف فى نهاية عقد الثمانينات . ويمكن القول بصفة عامة إن الإنجازات الكبيرة فى مجال خفض معدلات وفيات الأطفال الرضع كان لها أعظم الأثر فى خفض مستوى الوفيات العامة ، حيث تشير الأرقام من واقع التسجيل الحيوى أن هذه المعدلات قد انخفضت تدريجا من ١٦٥ فى الألف فى الفترة ما بين ١٩٣٣ - ١٩٣٩ إلى ٨١ فى الألف فى الفترة ما بين ١٩٧٧ - ١٩٨٠ وإلى ٨٦ فى الألف فى بداية الثمانينات وإلى أقل من ٤٥ فى الألف فى أواخر الثمانينات .

● ومازالت الدولة تبذل قصارى جهدها لخفض معدلات وفيات الأطفال الرضع عن طريق إنشاء العديد من مراكز الأمومة والطفولة واتخاذ الإجراءات الكفيلة بدرء خطر الأمراض المعدية وتوفير الأمصال والألبان وغير ذلك فى هذا المجال .

● وعلى ذلك فإنه يتضح مما تقدم أن تزايد الفجوة بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات نتيجة للانخفاض المستمر فى معدلات الوفيات مع بقاء معدلات المواليد عند مستواها المرتفع قد أدى إلى الزيادة السكانية بصورة لم يسبق لها مثيل .

● ومن المعروف أن التأثير على معدل المواليد يمكن أن يتحقق فى المدى القصير من خلال برامج تنظيم الأسرة ، وفى المدى الطويل من خلال دفع

الجهود نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

● وفيما يتعلق ببرامج تنظيم الأسرة فإن هناك جهودا تبذل لرفع معدلات استخدام وسائل تنظيم الأسرة . ولقد شهد عقد الثمانينات ارتفاعا ملحوظا فى معدلات الاستخدام حيث ارتفع من حوالى ٢٤ ٪ عام ١٩٨٠ إلى حوالى ٣٠ ٪ عام ١٩٨٤ وإلى حوالى ٣٨ ٪ عام ١٩٨٩ .

وتوضح البيانات الخاصة بمعدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة حسب إقليم الإقامة والحالة التعليمية ما يلى :

● أن نسبة الزيادة السنوية فى المناطق الريفية فى الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ بلغت تقريبا ضعف مثيلاتها فى الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٨ . وربما يوضح ذلك أن جهود تنظيم الأسرة لرفع مستوى معدلات الاستخدام فى المناطق الريفية فى الفترة الأولى كان لها تأثير أكبر منه فى الفترة الثانية .

● ان نسب الزيادة السنوية فى معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة بين النساء اللائى لم يذهبن للمدرسة فى الفترة ٨٠ - ١٩٨٤ أعلى من مثيلاتها للفئات التعليمية والفترات الزمنية الأخرى ، وتصل هذه النسبة إلى ضعف مثيلتها فى الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٨ (١٠,١ ٪ ، ٤,٨ ٪ على الترتيب) - وقد يوضح ذلك أن جهود تنظيم الأسرة كان لها دور أكبر من دور التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى رفع مستوى الاستخدام بين الأميات اللاتى لم يذهبن للمدرسة ، كما أن هذا الدور كان له أثر أكبر فى الفترة من ٨٠ - ١٩٨٤ عنه فى الفترة من ٨٤ - ١٩٨٨ .

وشهدت الفترة الأخيرة قيام عدد من المشروعات الكبيرة فى مجال تنظيم الأسرة فى كل من وزارة الصحة ووزارة الشئون الاجتماعية (الجمعية العامة لتنظيم الأسرة) وذلك لتطوير المراكز القائمة من حيث تجهيزها بالمعدات والأدوات والأثاث . وكذا الاهتمام بتدريب الأشخاص القائمين بتقديم الخدمة .

● كما تضمنت بعض هذه المشروعات الاهتمام بمكون الأنشطة الميدانية التى تقوم بعدد من الأنشطة تستهدف الاتصال الشخصى بالسيدات

لتعريفهن بخدمات تنظيم الأسرة المتاحة ، وبمحاولة تحفيزهن على الاستخدام عن طريق المقابلة الشخصية مع السيدات فى المنازل ، أو عن طريق عقد اجتماعات فى أماكن العمل ذات الكثافة العالية من العاملات أو غير ذلك من وسائل الاتصال بالسيدات المؤهلات (متزوجة أو فى سن الانجاب) .

● وهناك أيضا اهتمام كبير على مستوى المحليات لتبنى دفع الجهود لتنظيم الأسرة ، وذلك من خلال المكاتب المحلية للمجلس القومى للسكان بالمحافظات ، وكذا من خلال المحافظين أنفسهم من حيث تبنى أنشطة مشروعات تنظيم الأسرة بالمحافظة ، والعمل على حل المشاكل بها .

وكذا تدعيم الأنشطة الخاصة بالاتصال والتعليم والإعلام فى مجال تنظيم الأسرة .

ومن المتوقع أن يكون لهذه الانشطة تأثير إيجابى على استخدام وسائل تنظيم الأسرة خلال الفترات الحالية والقادمة . بل إنه من المتوقع أن تظهر تأثيرات هذه الأنشطة بصورة أكبر من خلال الفترة القادمة مع تدعيم أنشطة هذه المشروعات والتوسع فى تحقيق انجازاتها .

● وهناك اعتقاد بأن تحقيق نسبة الممارسة الحالية والتى تبلغ حوالى ٣٨ فى المائة بين السيدات المتزوجات فى سن الإنجاب يعد إنجازا لا بأس به فى ضوء الخصائص الحالية المنخفضة للسكان ، وبصفة خاصة ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث (بلغت حوالى ٦١ ٪ بين الإناث فى عمر عشر سنوات فأكثر فى تعداد ٨٦) . وكذا انخفاض المستوى التعليمى لهن ، بالإضافة إلى الخصائص الاقتصادية والاجتماعية الأخرى ، ومستويات وفيات الأطفال الرضع وغير الرضع .

وهناك اهتمام كبير بدراسة أسباب عدم الاستخدام بالنسبة للسيدات المتزوجات اللاتى لا يمارسن حاليا استخدام وسائل تنظيم الأسرة . وهناك أيضا بعض الدراسات التى يقوم بها الجهاز حاليا للتركيز على دراسة هذا الموضوع إلا أن النتائج الأولية لهذه الدراسات - بالإضافة إلى نتائج

دراسات أخرى حديثة فى هذا الاتجاه أيضا - تشير إلى انخفاض نسبة السيدات اللاتى لا يمارسن استخدام وسائل تنظيم الأسرة بسبب اعتقادهن بتعارضها مع الدين ، أى أن العامل الدينى كسبب وراء عدم الاستخدام تأثيره محدود وبسيط جدا ، وذلك برغم الاعتقاد السائد بين كثير من العاملين فى هذا المجال بأهمية عامل الدين كسبب أساسى وراء عدم استخدام الوسائل ، وبالتالى توجيه كثير من الجهود والأنشطة نحو رجال الدين لزيادة الوعى بالقضايا السكانية وآثارها المختلفة ، وكذا استصدار الفتاوى والآراء بعدم تعارض الدين مع تنظيم الأسرة فى حالات معينة - ولأسباب معينة .

● وقد أظهرت نتائج بعض الدراسات أن من الأسباب الأساسية لعدم الأستخدام هو الرغة فى الإنجاب ، أى أن الاتجاهات الإيجابية والرغبة فى إنجاب مزيد من الأطفال يعد عاملا أساسيا لعدم الاستخدام خاصة فى الحالات التى تكون فيها الزوجة متزوجة حديثا ، ولم تنجب إلا عددا قليلا من الأطفال .

● كذلك فإن عدم الاستخدام بسبب الخوف من الآثار الجانبية للوسائل يعد عاملا هاما وراء عدم الاستخدام ، وفى هذه الحالات تكون هذه السيدة قد استخدمت سابقا وسيلة لتنظيم الأسرة بدون الكشف الطبى عليها لتحديد أنسب الوسائل لها فى ضوء سنها وصحتها العامة .. إلخ ، وتسبب هذا الاختيار الخاطئ للوسيلة فى بعض المشاكل الصحية لها بعد ذلك أو تكون هذه السيدة قد سمعت من بعض الأقارب أو الجيران عن هذه الآثار الجانبية وتجنبت استخدام الوسيلة خشية التعرض لهذه الآثار نفسها . والحل فى هذه الحالة هو التوعية الصحية المناسبة وضرورة الكشف الطبى على السيدة قبل النصح بالوسيلة المناسبة لها لتجنب تعرضها بعد ذلك لآثار جانبية .

● وهناك أيضا ملاحظة هامة بالنسبة لمستويات استخدام الوسائل ، وهى وجود تباينات كبيرة فى هذه المستويات حسب مناطق الإقامة ، وكذا خصائص السكان حيث إن السيدات الأكثر مستوى فى التعليم وكذا

السيدات العاملات يقبلن أكثر على استخدام وسائل تنظيم الأسرة . وعلى قبول وتبنى الأسرة صغيرة العدد ، فى حين ترتفع معدلات الإنجاب بصورة كبيرة وتنخفض مستويات ممارسة وسائل تنظيم الأسرة بين السيدات الأميات وكذا السيدات اللاتى حصلن على قدر بسيط فقط من التعليم .

● كذلك فإن القاهرة والإسكندرية ومناطق حضر وجه بحرى ترتفع فيها معدلات استخدام الوسائل بصورة كبيرة (٥٦ - ٥٤ ٪) بالقياس بمناطق حضر وجه قبلى حوالى (٤٢ ٪) وريف وجه بحرى حوالى (٣٦ ٪) فى حين تنخفض كثيرا معدلات الاستخدام فى مناطق ريف قبلى (حوالى ١٢ ٪ فقط) .

وهذا يعنى ان الدراسة الواعية لأسباب عدم الاستخدام وتوجيه البرامج المناسبة للمناطق التى تنخفض بها معدلات الاستخدام يمكن أن يسهم بدرجة كبيرة فى رفع معدلات الاستخدام بين السيدات المتزوجات ، وخاصة انه قد يصبح من الصعب نسبيا رفع الممارسة بصورة مستمرة فى المناطق التى ارتفعت فيها بالفعل معدلات الممارسة إلى مستويات مُرتفعة نسبيا (مثل مناطق حضر بحرى والقاهرة والإسكندرية) على حين تمثل المناطق الأخرى فى الريف - وخاصة ريف قبلى - مجالات يمكن الاستمرار والمحاولة فيها لرفع مستويات الاستخدام إذا أمكن الاستمرار فى توجيه الأنشطة لتغيير الاتجاهات الإنجابية وتسهيل الحصول على المعلومات اللازمة والخدمة المناسبة والمطلوبة .

● كذلك يجب توجيه بعض الاهتمام والجهود نحو قطاعات الشباب فى سن الزواج وبصفة خاصة القطاعات ذات التركيز السكانى الكبير مثل عمال المصانع وطلبة الجامعات والجيش (ويمكن البدء بالنسبة للجيش بتدريب الأشخاص المسند إليهم مهام التوجيه المعنوى) ومحاولة توعيتهم بالقضايا السكانية الجارية وتأثيراتها العامة وكذا تأثيراتها على مستوى الأسرة والفرد ، وهناك بعض الأنشطة الجارية حاليا فى الجهاز للقيام بتجربة أولية فى هذا الاتجاه تهدف بالإضافة إلى زيادة وعى هذه القطاعات بالقضايا

السكانية وأبعادها المختلفة ، إلى تدريبهم بصورة سليمة ومتكاملة بحيث يمكنهم بث الآراء والأفكار والاتجاهات الإنجابية نحو الأسرة صغيرة العدد ومزاياها للأسرة نفسها ، وكذا للمجتمع بأكمله بين الأفراد المحيطين بهم والذين يتعاملون معهم فى حياتهم اليومية بحيث يتضمن هذا التدريب جانبا عمليا يقوم فيه هؤلاء الشباب بدراسة بعض حالات الأسر فى مجتمعاتهم المحلية من حيث مدى استخدام وسائل تنظيم الأسرة وأسباب عدم الاستخدام وربط ذلك بخصائص الأسرة المختلفة واتجاهاتها الإنجابية وكذلك اتجاهاتها نحو بعض القضايا الأخرى المتعلقة بالإنجاب من حيث مستواه وتوقيته وأثاره على مستوى معيشة الأسرة وغيرها من الموضوعات الهامة الأخرى المتعلقة بذلك .

● وتجدر الإشارة كذلك إلى وجود بعض المعوقات الهامة التى تعرقل ، إلى درجة معينة ، تحقيق مستوى أعلى من ممارسة وسائل تنظيم الأسرة ومنها مثلا التفضيل النسبى للأطفال الذكور فى مصر ، حيث يمكن أن تستمر السيدة فى الإنجاب حتى تنجب طفلا ذكرا ، وقد أشارت النتائج الأولية لدراسة حديثة يقوم بها الجهاز بين مجموعتين من الشباب فى سن الزواج أن وجود طفل ذكر فى الأسرة فى رأى هاتين المجموعتين ما زال هاما (مابين ثلث ونصف الحالات اعتبرت وجود طفل ذكر (هامًا / هامًا جدا) ، وكذلك يعتبر ارتفاع معدل وفيات الأطفال الرضع - برغم الإنجازات الكبيرة - والحديثة فى خفض مستواه - من الأسباب المعوقة لرفع مستوى الممارسة ، هذا بطبيعة الحال إلى جانب انخفاض مستوى خصائص السكان بوجه عام ، وبصفة خاصة ارتفاع نسبة الأمية ، كما سبقت الإشارة إليه .

٢ - التوزيع السكانى غير المتوازى :

● برغم أن المساحة الكلية لمصر تزيد قليلا على مليون كيلو متر مربع ، فإن السكان يتركزون فى الشريط الضيق لوادى النيل بالإضافة إلى الواحات

القليلة فى وسط الصحراء ، وتمثل المساحة المأهولة بالسكان نسبة ضئيلة من جملة المساحة (٥,٥ ٪) وقد ترتب على ذلك أن مصر تعانى من كثافة سكانية عالية إذا ما قورنت بالكثافة السكانية فى دول العالم . وطبقا لأحدث البيانات فى مارس ١٩٨٩ . فقد بلغت الكثافة السكانية فى مصر على أساس المساحة المأهولة ٩٨١ نسمة فى الكيلو متر المربع ، وتزداد هذه الكثافة بصورة كبيرة فى المدن الكبرى ، حيث بلغت فى القاهرة مثلا حوالى ٢٩ ألف نسمة فى الكيلو متر المربع – مع ارتفاعها إلى درجة خيالية فى بعض أحيائها ، ويمثل سكان القاهرة ما يقرب من ١٢ فى المائة من إجمالى سكان مصر ، وقد أدى ارتفاع الكثافة السكانية إلى خلق عبء وضغط سكانى مرتفع على المدن القائمة فى العديد من النواحى ، منها اختناق المرافق والخدمات ، وتلوث البيئة ، وزحف المبانى على الأرض الزراعية المحدودة .

● لذا كان من الأهداف الرئيسية لمصر وضع خريطة جديدة لعام ٢٠٠٠ وذلك بوضع حلول جذرية للتكدس السكانى والاستفادة من المساحات غير المأهولة والثروات الطبيعية غير المستغلة والعمل على إنشاء مراكز جذب سكانية جديدة يتم اختيارها على أسس سليمة ويراعى فيها انخفاض تكلفة إقامة المرافق العامة والمشروعات الأساسية مع مراعاة الوسائل الكفيلة بتشجيع الأفراد بالتوطن فيها ، حتى يمكن تجنب إقامة مدن جديدة يعزف السكان عن الإقامة فيها .

● ويمكن إيجاز أهداف السياسة الحكومية الخاصة بتوزيع السكان فى مصر فيما يلى :

١ – خفض الكثافة السكانية من خلال زيادة الرقعة الزراعية وتشجيع السكان على الانتقال إلى (والإقامة فى) المناطق المستصلحة .

٢ – إنشاء المدن الجديدة فى الصحراء وتشجيع السكان على الانتقال والإقامة فى هذه المدن ، وتأمل الحكومة فى أن تستوعب الزيادة فى الرقعة الزراعية ، وأيضا المدن الصحراوية الجديدة حوالى ١٠ ٪ من سكان الجمهورية فى عام ٢٠٠٠ (الأمم المتحدة ١٩٨٧) .

٣ - الحد من الهجرة من الريف إلى الحضر من خلال العمل على رفع مستوى المعيشة فى المناطق الريفية عن طريق تشجيع الصناعات الصغيرة والميكنة الزراعية .

● كما يمكن بالإضافة إلى ما سبق التأكيد على الاعتبارات التالية فى مجال تحسين التوزيع السكانى فى مصر :

١ - خلق فرص للعمل فى المناطق الصحراوية الواقعة خارج الوادى والدلتا بشرط ضمان الإقامة الدائمة فى هذه المناطق ، وذلك عن طريق اختيار هذه المناطق الصحراوية بحيث تكون بعيدة بدرجة تجعل الانتقال اليومى بينها وبين المراكز الحضرية القريبة عملية غير ممكنة وغير مجدية ، وعلى أن يبنى ذلك على دراسات تجريبية واقعية .

٢ - خلق فرص لتقديم طرق متميزة مثل خدمات التعليم فى المناطق الصحراوية خارج الوادى والدلتا وذلك من خلال انشاء جامعة مثلا فى سيناء تنشأ حولها مدينة تخدم مجتمع الطلبة والأساتذة والعاملين فى الجامعة بدلا من تكديس الجامعات فى القاهرة والاسكندرية وعواصم المحافظات الأخرى .

٣ - نظرا لأن نمو القاهرة وبعض المناطق الحضرية الأخرى يتم على حساب استهلاك الأراضى الزراعية فى التشييد والبناء فإن من الضرورى محاولة التركيز على زيادة الرقعة الزراعية عن طريق استغلال الخزانات الجوفية ومياه الأمطار فى المناطق الصحراوية .

٤ - تشجيع إقامة المشروعات السياحية والخدمات الترفيهية فى المناطق الصحراوية مثل إقامة قرى سياحية فى سيناء .

٢ - انخفاض مستوى خصائص السكان :

● التركيب العمرى للسكان :

أدت الزيادة السريعة فى السكان وارتفاع مستوى الخصوبة إلى أن أصبح الهرم السكانى فى مصر ذا قاعدة عريضة تتضمن نسبا عالية من

السكان دون سن ١٥ عاما (حوالى ٤٠ ٪ حسب تعداد ٨٦) وزيادة عدد السكان فى هذه الفئة العمرية يمثل عبئا على الجميع ، حيث إنها فئة فعالة ومستهلكة وتحتاج إلى العديد من الخدمات حتى تصبح فئة منتجة يستفيد منها المجتمع ، وهى بذلك تمثل حملا ثقيلا على الاقتصاد وموارده المحدودة ، حيث أنها تستقطب جزءا كبيرا من الموارد لتوفير ما يلزمها من الغذاء وفرص التعليم والخدمات الصحية اللازمة كان من الممكن توجيهها لدفع عجلة التنمية ورفع مستوى المعيشة . وبإضافة فئة كبار السن المعالة تبلغ نسبة الاعالة الكلية طبقا لتعداد ١٩٨٦ حوالى ٧٩ ٪ ومعنى ذلك أنه فى المتوسط بصفة عامة يعول كل فرد من الأفراد المنتجين فردا من بين الفئات المعالة ، وهى نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بمثيلتها فى الدول المتقدمة حيث يعول كل ثلاثة أفراد منتجين فردا واحدا من الفئات المعالة فى المتوسط .

● المستوى التعليمى ونسبة الأمية :

من المعروف أن توافر مستوى معين من التعليم يعتبر ضروريا لتطور مستوى الفرد والمجتمع ، كما أنه يعتبر من العناصر الرئيسية الهامة للتنمية ، ومن ناحية أخرى فالتعليم يعتبر من المتغيرات الهامة التى تشكل اتجاهات وسلوك الأفراد نحو كثير من القضايا الهامة والتى تدفع بعجلة التنمية للأمام ، ولذلك فإن التعليم يؤثر فى المتغيرات السكانية ويتأثر بها ولا يتوقف أثر الزيادة السكانية السريعة على التأثير على نسب الاستيعاب فى المراحل التعليمية المختلفة ، ولكن يتعدى أثرها إلى التأثير على نوعية التعليم وكفاءته ، فالموارد التى توجه للحفاظ على نسب الاستيعاب من التدهور ، واتاحة فرص التعليم للأعداد الهائلة من الأفراد كان يمكن توجيهها لرفع كفاءة المدرسين وزيادة عددهم ودعم الخدمات التعليمية الأخرى .

● ومن الظواهر الهامة التى تلقى اهتماما من الحكومة ارتفاع نسبة الأمية بين السكان إذ بلغت طبقا لتعداد ١٩٧٦ حوالى ٧٣ فى المائة فى الإناث و ٤٣

فى المائة فى الذكور ، فقد انخفضت هذه النسبة انخفاضا ليس بالكثير فى تعداد ١٩٨٦ حيث بلغت حوالى ٦٢ ٪ للإناث ، إلا أن المتتبع لتطور نسبة الأمية والمستويات التعليمية للذكور والإناث يلاحظ بعض التحسن فى المستويات التعليمية وانخفاض نسبة الأمية ، مما يشير إلى الجهود المستمرة لرفع المستوى التعليمى والقضاء على الأمية ، ويجب دعم وتكثيف هذه الجهود للمساعدة على خلق بيئة صالحة للسلوك والاتجاهات الديموجرافية الإيجابية . وفى هذا الخصوص يجب أن يرتقى مستوى التعليم لكى يواكب التقدم التكنولوجى الحديث . فلا يعقل أن تبقى البرامج الدراسية جامدة دون تعديل لفترات طويلة ، فالعالم المتحضر من حولنا يتحرك إلى الأمام بخطى سريعة ، والفجوة التعليمية والثقافية بين الدول المتقدمة والدول النامية تزداد اتساعا مع مرور الوقت ، ومن هنا تحتاج البرامج التعليمية وكذا طرق التدريس إلى مراجعة شاملة تمهيدا لإحداث « ثورة تصحيحية » تقرب المسافة بيننا وبين الدول المتقدمة .

● ومن الضرورى أيضا أن توجه الدولة مزيدا من العناية والاهتمام بالمناهج والبرامج الدراسية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فنحن فى أمس الحاجة إلى كوادر وقيادات قادرة على عملية التنمية بكفاءة واقتدار اعتمادا على الأسس والأساليب العلمية الصحيحة . وبعيدا عن مخاطر الارتجال والتجربة والخطأ .

● كذلك يجب أن تهتم الجامعات والمعاهد العلمية بالأبحاث والدراسات فى مجال علوم السكان والديموجرافيا حتى تتمكن من القضاء على الأمية السكانية التى تتفشى بين الكثير من خريجى الجامعات وتستطيع فى الوقت نفسه إمداد المخططين وصانعى القرار بالتشخيص الصحيح للمشكلة السكانية وكذا أنسب السبل للتعامل معها .

● **مساهمة السكان فى النشاط الاقتصادى :**

تعكس نسبة مساهمة السكان فى النشاط الاقتصادى حسب النوع انخفاض مساهمة الإناث بصورة كبيرة فى النشاط الاقتصادى (حوالى ٦ ٪ من جملة عدد الإناث ٦ سنوات فأكثر) فى تعداد ١٩٨٦ وذلك برغم أهمية اشتراك المرأة فى جهود التنمية ورفع مكانتها فى المجتمع بوجه عام ، كذلك تشير الأرقام المتوافرة عن توزيع السكان ذوى النشاط الاقتصادى بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة إلى تركز نسبة عالية من السكان فى الأنشطة الزراعية ، والانخفاض النسبى فى نسبة المشتغلين بالصناعة والأنشطة الاقتصادية الأخرى ، ويجب العمل على توفير الاستثمارات ووسائل الإنتاج اللازمة لإحداث مزيد من التوازن فى توزيع السكان النشطين اقتصاديا بين القطاعات .

● ومما هو جدير بالذكر أن الجهاز قد قام مؤخرا ببعض الجهود لتحسين قياس مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى حتى تكون الإحصاءات معبرة بصورة صادقة عن الواقع الفعلى وذلك بالنسبة لبحث العمالة بالعينة الذى يقوم به الجهاز .

ونخلص من كل ما سبق بأنه يجب التركيز على الأبعاد الثلاثة للمشكلة السكانية السابق الاشارة إليها ، دون التركيز على بعد النمو السكانى فقط حتى لاتظل المشكلة قائمة ، وذلك لأن البعدين الآخرين (التوزيع السكانى غير المتوازن وانخفاض الخصائص السكانية) لا يقلان أهمية عن بعد النمو السكانى .

التى يجب ان نخوضها

□□ **أكتوبر :**

●● د . صبحى ما هو التطور التاريخى بالنسبة لجهود مصر للتصدى لهذه المشكلة ؟!..

□□ **د . صبحى عبد الحكيم :**

●● التصدى للمشكلة السكانية لم يبدأ عام ١٩٦٦ ، فقبل عام ١٩٦٦ كانت هناك جهود اهلية اقتصرت على بعض الجمعيات واللجان التى أنشئت فى مطلع الثورة .. أما قبل الثورة فكان التصدى للمشكلة السكانية مجرد ارهاصات فكرية .. ففى عام ١٩٥٣ ، وفى اطار المجلس الدائم للخدمات انشئت اللجنة الأهلية للسكان . والحقيقة أن الخوض فى المشكلة السكانية فى ذلك الوقت لم يكن ، من الناحية الحكومية ، على هوى الثورة . ولذلك فقد استمرت هذه الجهود الأهلية تحت اسماء مختلفة مثل : جمعية السكان .. الجمعية العامة لتنظم الأسرة .. الخ .. إلى أن بدأ المشروع الحكومى ، بانشاء المجلس الأعلى لتنظيم السكان فى نوفمبر عام ١٩٦٥ ، وأنشئ الجهاز الفنى له ، والذى حمل اسم الجهاز التنفيذى لتنظيم الأسرة فى فبراير عام ١٩٦٦ . هنا فقط بدأ المشروع الحكومى القومى ..

هذا المشروع مر بمراحل عديدة .. مرحلة تولى رئاسة الجهاز فيها الدكتور خليل مظهر ، وكان له اسلوبه فى التعامل مع المشروع .. ثم جاء الدكتور عزيز البندارى ، وتولى رئاسة الجهاز فى اوائل السبعينات ، ووضع ما سمى بالخطة القومية ، أو السياسة القومية للسكان ، وجعل لها مدى زمنيا هو عشر سنوات . هذه الخطة أو السياسة لم تحقق ما هو مستهدف منها، فتعثرت وأجريت عليها بعض التعديلات، من ضمنها ادراك اهمية التنمية بعد مؤتمر بوخارست عام ١٩٧٤ . وتمخض عنه مشروع السكان

والتنمية ، وهو مشروع متواضع بالنسبة للربط بين التنمية والسكان بصفة عامة كقضية .. وقد توقف هذا المشروع الذى بدأ عام ١٩٧٧ فى اوائل الثمانينات . وبعد ذلك انعقد المجلس القومى للسكان ، وانتهى إلى توصيات ، وتغير اسم التركيبة كلها ، من المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والسكان إلى المجلس القومى للسكان ، وتحول برنامج تنظيم الاسرة إلى الإمانة الفنية للمجلس القومى للسكان ، الذى وضع سياسة جديدة اعتبارا من عام ٨٤ / ١٩٨٥ ..

□□ **أكتوبر :**

●● هذه السياسة هى التى تعتمد اليوم على وسائل تنظيم الأسرة ؟!..

□□ **د . صبحى :**

●● لا .. السياسة شىء ، والتطبيق شىء آخر .. السياسة تقوم على ثلاثة أسس أو دعائم هى :

- الاساس الأول : خفض معدلات النمو السكانى ..
- الاساسى الثانى : توزيع أفضل للسكان على أرض مصر ..
- الاساس الثالث : رفع خصائص السكان فى مصر ..

هذه هى المكونات أو الاسس الرئيسية لسياسة تنظيم الأسرة ، ومواجهة المشكلة السكانية فى مصر .. وفى تصورى أن الجهد الذى بذل فى الاساس الأول كان الجهد الأكبر ، ولم يبذل بنفس القدر فى الاساسين الثانى والثالث ، بمعنى أن الجهود تبذل الآن وتتركز أكثر على خفض النمو السكانى ، لا سيما بالنسبة لتنظيم الاسرة ، بالاضافة إلى بعض الجهود بالنسبة للعوامل الأخرى المؤثرة فى النمو .

أما المكون الخاص بتوزيع السكان جغرافيا ، فلم ينل النصيب الكافى من الجهد ، وهذا يحتاج إلى مناقشة منفصله وندوات خاصة ..

التى يجب ان نخوضها

البعد أو المكون أو الاساس الثالث أيضا - خصائص السكان التعليمية والطبية و ..و .. فهو فى الواقع وإلى حد كبير خارج عن اختصاص المجلس القومى للسكان . وهو أيضا لم يحظ بالجهد الكافى الذى يحقق الاهداف المرجوة له ومنه ..

● التوزيع السكانى والخصائص السكانية أهم ●

□□ د . محسن توفيق :

●● الاهتمام بتوزيع السكان ، والخصائص السكانية مواضيع حيوية أيضا .. نحن لا نحاول أبدًا اعادة توزيع السكان ، لا نحاول أبدًا الخروج من الوادى . كل المشاريع على الوادى أو على حدوده ، الأرض الزراعية تلتهم قطعة وراء أخرى للمشروعات ، وتلتهم قطعة وراء أخرى للخدمات ..

على سبيل المثال نحن نؤمن بأن المدارس الابتدائية يجب أن تكون بالقرب من الأطفال ، ولكن المدارس الاعدادية يمكن أن تكون ابعد ، والثانوية ابعد ، ولكن الجامعة يمكن أن تكون بعيدة جدا . انظر إلى الجامعات الجديدة ، تقام وسط المدينة وعلى الأرض الزراعية .. ماذا يعنى هذا ؟! .. يعنى تركيز التجمعات السكانية فى نفس المكان .. يعنى عدم الانتقال .. الشئ الذى يجب أن نفهمه أن النقل والانتقال يؤدى إلى نتائج إيجابية هامة فى هذه القضية :

● يؤدى إلى تحسين توزيع السكان ..

● يؤدى إلى توزيع الأسر ، وهذا يقلل الانجاب .. لماذا ؟!.. لأن الأسرة اذا كانت كلها فى نفس المكان ، فمن الممكن أن تنجب السيدة وتترك اولادها فى رعاية اقاربها . ولكن اذا انتقلت السيدة ١٠٠ كم بعيدا عن أهلها ، فهذا سيجعلها تفكر أكثر من مرة قبل أن تنجب ، لأن اطفالها فى مكان حياتها الجديد لن يجدوا الرعاية التى كانوا يحصلون عليها ببساطة فى مسقط رأس الأسرة ..

التى يجب ان نخوضها

● نقل السكان يجب أن يكون على أساس هو خلق فرص عمل ، وحول فرص العمل تقام المدن ، ولكن هذه المدن تقام وتستهلك الاستثمارات والعمال ينتقلون إلى العمل فيها ثم يعودون إلى الوادى مرة أخرى .. هذا إذا تصورنا أن المدن تقام خارج الوادى وهذا غير صحيح .

□□ أكتوبر :

●● ربما كانت مدينة العاشر من رمضان تختلف ، فهناك كان إعداد فرص العمل أولا ثم انتقال السكان بعد ذلك ..

□□ د . هلودة :

●● صحيح أن العاشر من رمضان تختلف ، ولكن ليس اختلافا شديدا ، كان المفروض أن تكون مدينة العاشر من رمضان ابعد ، أو فى الصحراء الغربية ، ولكن رغم قربها فإن معظم بيوتها لم تسكن بعد ، ناهيك عن المدن الأخرى وهى شبه مهجورة ..

القاعدة فى تصورى أن أستخدم المتاح من الاستثمارات لخلق فرص عمل ، وفرص العمل من خلال الانتاج تقيم المدن .. وعملية توزيع السكان عملية هامة جدا وتحتاج إلى نظرة عاجلة ..

● لابد من مكافحة الأمية السكانية ●

□□ د . ماهر مهران :

●● الواقع يجب ان نعترف أن هناك امية سكانية عالية فى مصر ، هذه الأمية السكانية منتشرة ليس فقط بين البسطاء من الناس ، ولكن بين المثقفين أيضا ، وهذه الأمية تظهر بوضوح فى كثير من الأسئلة التى توجه لنا ، والتى تؤكد أن صاحب السؤال يعانى من أمية سكانية تامة . هذه

التى يجب ان نخوضها

الأمية لابد أن نكافحها ، لأنها التربة الخصبة التى تنمو فيها وعليها المشكلة السكانية ، التى هى مشكلة مصر الأولى ..

وبرغم خطورة المشكلة السكانية ، وفداحة مضاعفاتها وتداعياتها ، فإننى أتفق مع د . صبحى عبد الحكيم فى ان هناك مؤشرات تؤكد أن مصر حققت بعض النجاح فى مجال التصدى لهذه المشكلة ، واننا بدأنا نحصد ثمرة المجهودات التى بذرت خلال السنوات الخمس الماضية ، أى منذ أن أنشئ المجلس القومى للسكان .. والسؤال : ما هى هذه المؤشرات ؟!.. أهم هذه المؤشرات هى :

أولا : حدث انخفاض فى معدل للوالید من ٣٩,٨ فى الالف عام ٨٥ إلى ٣٧,٥ فى الألف عام ١٩٨٨ . كذلك حدث انخفاض فى معدل الوفيات من ٩,٤ فى الألف عام ٨٥ إلى ٨,٦ فى الألف عام ١٩٨٨ . وعلى الرغم من انخفاض معدل الوفيات ، فإن معدل الزيادة الطبيعية انخفض ايضا من ٣٠,٤ فى الألف عام ٨٥ الى ٢٨,٩ فى الألف عام ١٩٨٨ ..

هذه الأرقام تحققت خلال ٤ سنوات ، والانخفاض مطرد عاما بعد آخر ..

ثانيا : ارقام الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء تقول ان تعداد مصر وصل فى ١٧ ديسمبر عام ١٩٨٩ الى ٥٥ مليون نسمة . وثبت اننا زدنا مليون نسمة فى تسعة أشهر ويوم واحد .. اذا رجعنا الى المليون الـ ٥٢ نجد اننا زدنا هذا المليون فى ثمانية أشهر وثلاثة أيام ، أى اننا اصبحنا اليوم نزيد نفس العدد فى وقت أقل ، وهذا مؤشر ايجابى ..

ثالثا : ان معدل الخصوبة العام انخفض من ٥,٣ عام ١٩٨٤ إلى ٤,٥ عام ١٩٨٨ ، وهذا ما تؤكده نتائج لبحوث الديموجرافية الصحية التى اجراها المجلس القومى للسكان بالاشتراك مع الأمم المتحدة .. أى أن الأسرة التى كانت تنجب طوال فترة خصوبتها ٥,٣ طفل ، اصبحت الآن تنجب ٤,٥ طفل ، وهذا أمر مشجع للغاية .

رابعا : ان معدل ممارسة تنظيم الأسرة كان عام ١٩٨٤ نحو ٣٤ ٪ ،

التى يجب ان نخوضها

ارتفع هذا المعدل إلى ٣٨ ٪ عام ١٩٨٨ بين السيدات المتزوجات فى عمر الانجاب . والمقصود السيدات اللائى يستخدمن وسيلة من وسائل تنظيم الأسرة ، ويضاف إلى هؤلاء ، التنظيم الطبيعى بفترات الامان والرضاعة الطبيعية ..

خامسا : حسب الأرقام الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء فإن مصر كانت عام ١٩٨٨ تشهد انجاب طفل كل ١٩ ثانية ، اليوم يولد طفل كل ٢٣,٢ ثانية .

كل هذه الأرقام تبشر بأن المجهود الذى يبذل يحقق نتائج طيبة .

وبنظرة سريعة الى استخدام وسائل تنظيم الأسرة فى مصر منذ عام ١٩٨٤ إلى اليوم نجد ان هناك زيادة فى استعمال اقراص منع الحمل .. نجد أيضا زيادة فى استخدام « اللولب » فقد كنا عام ١٩٨٤ نستخدم ثلث مليون لولب ، عام ١٩٨٩ وارتفع هذا الرقم الى أكثر من مليون لولب .. وبالنسبة للحقن ، بدأت بداية طيبة جدا ، وتضاعفت عدة مرات فى العام التالى ، ثم تعطل صرفها بسبب تعليمات وزارة الصحة ، ثم بدأت وزارة الصحة مؤخرا فى تعديل موقفها ، وعاد صرف الحقن وارتفع معدل استعمالها ، وفى اعتقادى أنه خلال عام ١٩٨٩ استخدم نحو ٤٠ ألف حقنة ، فى حين كان استخدامنا لها عام ١٩٨٥ نحو ثلث مليون حقنة .

كل هذه المؤشرات تؤكد ان الجهود التى بذلت فى مختلف مجالات تنظيم الأسرة قد اثمرت .

● الزيادة مستمرة لماذا ؟!●

السؤال الآخر الذى يطرح نفسه فى هذا المجال هو : اذا كنا نقوم بهذه الجهود ، وتحققت نتيجة هذه الجهود بتلك المؤشرات الايجابية ، فلماذا نزيد عاما بعد عام ؟!..

كل الناس يسألون : لماذا نزيد ؟!.. ولماذا كل هذه الجهود ؟!..

وردا على هذا السؤال ، اقرر الحقائق التالية التى يجب ان يلم بها كل من يتصدى للكلام فى موضوع المشكلة السكانية . هذه الحقائق هى :

١ - ان جميع دول العالم - تقريبا - تتزايد اعداد سكانها .. الكل يزيد فى الشرق والغرب ، الدول الغنية والفقيرة . بل ان تعداد سكان العالم يتضاعف كل ٣٩ سنة . عدد سكان العالم الآن ٥,٢٥ مليار نسمة ، هذا الرقم سيصل عام ٢٠٠٠ إلى ٦,٣ مليار نسمة ، أى بعد ١١ سنة من الآن . وهذه حقيقة يجب ان نعلمها جميعا . ليس هناك فى العالم سوى دولة واحدة هى الدانمرك لا يزيد عدد سكانها ، وهناك دولتان فقط فى العالم يتناقص عدد سكانهما هما : المانيا الغربية والمجر . وفيما عدا هذه الدول الثلاث ، كل دول العالم يزيد عدد سكانها ، وهذه حقيقة بيولوجية معروفة ، ليس هناك من يقول اننا العام القادم سوف نقل . ولكن هناك فرق كبير جدا فى معدلات هذه الزيادة .

العالم كله من حولنا يتضاعف عدد سكانه مرة كل ٤٠ سنة تقريبا . بمعنى أنه اذا كان تعداد العالم اليوم خمسة مليارات ، فبعد ٤٠ سنة سيتضاعف هذا العدد ليصبح عشرة مليارات .

ولكن هناك فرقا كبيرا بين تزايد الدول الغنية والفقيرة .. سكان دول أوربا وأمريكا يتضاعفون مرة كل ١٢٢ سنة . فى حين أن دول افريقيا يتضاعف عدد سكانها مرة كل ٢٤ سنة فقط ، وهذا ما يحدث فى مصر ايضا !!..

دولة مثل بريطانيا عدد سكانها يتضاعف مرة كل ٢٩٠ عاما ، وهناك سكان يتضاعفون مرة كل ٢٧٠ عاما ، سكان اليابان يتضاعفون مرة كل ١٠٠ عام ، اذن فهناك فى هذه الدول زيادة ، ولكنها زيادة بطيئة .. هذه هى الحقيقة الأولى ..

٢ - الحقيقة الثانية ان الزيادة فى عدد السكان فى مصر ليست نتيجة زيادة معدلات المواليد ، فالأرقام تؤكد ان معدلات المواليد فى تناقص مستمر ، ولكن الزيادة ترجع الى ان التناقص فى معدلات الوفيات اسرع . وهنا أقول ان معدلات الوفيات لن تستمر فى تناقص إلى الأبد ، بل ستتوقف

فى يوم من الأيام عند المعدل الأمثل للوفيات ، والوصول إلى الحد الأدنى فى الوفيات فى مصر سوف يتحقق خلال مدة اقصاها عشر سنوات ، وهنا سوف يظهر بصورة اوضح تأثير النقص فى معدلات المواليد .

٣ - الحقيقة الثالثة ان شعب مصر شعب صغير السن ، بمعنى ان نسبة كبيرة من سكان مصر فى سن الطفولة . الاحصاءات تقول ان ٤٠ ٪ من سكان مصر تقل اعمارهم عن ١٥ سنة ، اى ان هناك ٢٢ مليون طفل فى مصر - كل هؤلاء سوف يدخلون قريبا دائرة الزواج ، وبالتالى الانجاب ، ولذلك يجب ان يكون معروفا ومفهوما انه ليست هناك قوة تستطيع منع هؤلاء من الزواج والانجاب ، وبالتالى ليست هناك قوة تستطيع منع الزيادة السكانية مهما بذلنا من جهود صادقة لخفض معدلات الزيادة فى مصر .. وسوف تستمر الزيادة على الأقل لمدة ٥٠ سنة ، قبل ان تتوقف .. اذن فلا داعى لان نثور دائما لأننا نزيد ، سوف نزيد وهذا طبيعى لأننا شعب صغير السن . وكما قلت فى مصر ٢٢ مليون طفل سوف يشاركون فى الانجاب قريبا .

٤ - الحقيقة الخامسة والهامة اننا نزيد بسبب نقص معدلات وفيات الأطفال الرضع ، ووفيات الأطفال دون سن الخامسة . لاشك ان الرعاية الصحية والتطعيم ، وعلاج الجفاف ، وزيادة الوعى الصحى ، وزيادة الوعى الصحى الثقافى أو الثقافة الصحية عند الأم والأب وكل الأسرة . والخدمات الصحية قد انتشرت ووصلت الى كل قرى مصر ، الأطباء والصيادلة فى كل مكان . كل هذا ادى الى انخفاض معدل وفيات الاطفال ، وهذا يجعلنا كما يقولون ، نسبح ضد التيار لرعاية عدد السكان المتزايد . ونحن نرحب بهذا ، لأنه هدف من أهداف السياسة السكانية فى مصر . هدفنا ان يكون المواطن على درجة اعلى من الصحة والتعليم والثقافة .

عمر الانسان فى مصر الآن أطول من اى وقت مضى . احتمالات حياة كل طفل يولد إلى سن الستين زادت جدا . فى حين أن توقعات عمر الانسان الأفريقى عموما لا تزيد على ٥١ سنة فى المتوسط ، وفى بعض الدول - فى

افريقيا الوسطى – ينخفض المعدل إلى ٤٠ سنة فقط لاغير !!.. وهذا يعنى اننا حققنا فى هذا الاتجاه معدلات ممتازة ، ولكن هذا الذى حققناه ليس نهاية طموحنا ، لأن طموحنا هو الارتفاع بمعدل سن الانسان المصرى الى المعدلات الأوربية والأمريكية .. معدل السن فى امريكا ٧٥ عاما ، وفى كندا ٧٦ عاما .. .

٥ – الحقيقة الخامسة والتى تؤدى إلى الزيادة السكانية فى مصر هى نقص العناية بالرضاعة الطبيعية . ومرضوع الرضاعة الطبيعية موضوع هام ، لأن الفكرة السائدة ان الرضاعة تمنع الانجاب ، وانها وسيلة من وسائل تنظيم الأسرة . وهى بالفعل كذلك ، ولكن حتى تكون كذلك لابد لها من مواصفات معينة ، بمعنى ان تستمر الرضاعة مثلا ليلا ونهارا . أما اذا كانت الرضاعة متباعدة فلا فائدة فيها كوسيلة لتنظيم الأسرة .

٦ – الحقيقة السادسة فى أسباب زيادة السكان فى مصر هى عدم إحساس بعض القيادات بخطورة عامل الوقت فى هذه المشكلة .. فى احدى الجلسات كنت أتكلم عن خطورة المشكلة السكانية وتداعياتها ومضاعفاتها ، وفوجئت بأحد المسئولين الكبار يقول لى :

– أنت مستعجل على إيه ؟! ..

هذا الذى قاله يعنى أنه لا يشعر بخطورة عامل الوقت ، وإذا لم يكن يشعر بهذا فلا يمكن أن نطلب منه التصدى بقلب لحل المشكلة فى الوقت المناسب ..

ولهذا المسئول أقول : ما هى الفكرة من الساعة السكانية ؟! .. هل الفكرة مجرد حساب عدد السكان ومعدلات زيادتهم ؟! .. لا .. لأن أى كمبيوتر يستطيع هذا .. ولكن الهدف من الساعة السكانية هو الربط بين الزيادة والوقت ، حتى يشعر كل مواطن أن أى تأخير ولو صغيرا فى التصدى للمشكلة سوف يؤدى إلى عواقب وخيمة .. الدولة الآن فى قلب المصيدة السكانية ، ولو انها تنبهت لأهمية عامل الوقت ، لبدأت فى التصدى لهذه المشكلة منذ زمن طويل ، ولما كان الحال قد وصل إلى المأزق الحالى ..

عامل الوقت فى المشكلة السكانية ، كما نقول إنه كالسيف ، إذا لم تقطعه قطعك .

٧ - الحقيقة السابعة فى أسباب الزيادة السكانية هى تواضع المستوى الاجتماعى والثقافى ودخل الفرد . لاشك أنه كلما ارتفع مستوى الفرد تعليما وثقافة ، زاد اهتمامه بتنظيم أسرته . وهذا ليس اكتشافا حديثا ، تلك حقيقة قديمة عمرها أكثر من ١٠٠ عام فى مصر .. كلما ارتفع المستوى التعليمى والاجتماعى والثقافى والدخل ، قل الانجاب والعكس صحيح .

● لماذا الإنفاق على برامج تنظيم الأسرة ؟! ●

هذه بعض الحقائق الضرورية والهامة التى يجب أن يعرفها كل من يتكلم فى المشكلة السكانية .. والسؤال بعد هذه الحقائق هو : إذا كنا نزيد بهذا القدر فما هى الجدوى من الاستمرار فى برامج تنظيم الأسرة ؟ .. وما هى الجدوى الاقتصادية لما يصرف على هذه المشاريع فى مصر ؟ ..

هذا السؤال يتردد كثيرا جدا ، وبعض الناس يتصورون أن الفلوس بالكوم فى جهاز تنظيم الأسرة ، ولن الانفاق والصرف ، « بالهبل » ، وبالتالى البعض يقول : إذا كنا نزيد فلا داعى لهذه البرامج ، والأفضل أن نستخدم أموال تنظيم الأسرة فيما هو أهم !! ..

والرد الحاسم على هذا الذى يقال ، حتى لا نضيع وقتنا فى كلام غير علمى ، هو أن الأبحاث العلمية الميدانية التى أجريت تؤكد أن برامج تنظيم الأسرة قد حققت الكثير ، وان ٣٨ ٪ من سيدات مصر يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة - فى سن الزواج والانجاب - وان المرأة المصرية حملت أكثر من نصف مليون حمل غير مرغوب فيه ، وانه بدون برامج تنظيم الأسرة فإن معدلات المواليد كانت ستزيد إلى ٤٧,٥ ٪ بدلا من ٣٧,٥ ٪ .. برامج تنظيم الأسرة تحمى مصر الآن من مليون ولادة سنويا ، ولولا هذه البرامج لكان تعداد مصر اليوم ٦٥ مليونا بدلا من ٥٥ مليونا ..

التى يجب ان نخوضها

أما كم ننفق ، فنحن ننفق على تقديم خدمات تنظيم الأسرة للمرأة ، أقل كثيرا جدا مما كنا سننفقه على رعاية طفل ثم على ولادته وأمراضه وصحته وثقافته وتعليمه وتدريبه. ثم مع الأسف أضافته إلى قائمة وطابور المتعطلين ..

● لماذا نجاحهم أكبر من نجاحنا ؟! ●

سؤال آخر نسمعه كثيرا جدا : لماذا لم تحقق برامج تنظيم الأسرة فى مصر نفس النجاح الذى حققته برامج تنظيم الأسرة فى الصين أو سنغافورة أو تايلاند أو المكسيك ؟ ..

هنا أود أن أقول انه يجب أن يكون معروفا أن هناك ثلاث وسائل لتنظيم الأسرة هى :

١ - الوسيلة التقليدية والحديثة . وهى ما نستعمله فى مصر من وسائل تقليديةوحديثة ، مثل العازل والأقراص واللولب ..

٢ - الاجهاض .. وهو ما تحرمه الأديان فى مصر ، ويحرمه القانون أيضا ..

٣ - التعقيم .. والأديان تحرمه أو لا ترحب بهذه الوسيلة . والقانون المصرى لم يحدد موقفا من التعقيم ، ولذلك فهو يتم من آن لآخر بالاتفاق بين المريض والطبيب ، خاصة إذا كانت هناك أسباب طبية تدعو لذلك .

البلاد التى حققت نجاحا سريعا فى برامج تنظيم الأسرة ، هى البلاد التى استخدمت الوسائل الثلاث معا ، بالإضافة إلى الحوافز السلبية والحرمان من المزايا الاجتماعية . أما نحن فى مصر فنتحرك فى حيز محدود لا يسمح لنا باستخدام ما استخدموه من وسائل لأسباب دينية وقانونية وأيضا ثقافية ..

● سياسة مصر السكانية .. ما هى ؟! ●

فى عام ١٩٧٤ ، ولأول مرة ، عقدت الأمم المتحدة مؤتمرا دوليا عالميا للسكان فى بوخارست ، بعد أن شعرت المنظمة الدولية أن مشكلة الزيادة

السكانية تهاجم العالم ككل . وأوصى المؤتمر بأن تحدد كل دولة لنفسها سياسة سكانية تتفق وظروفها ، على أن يتم هذا وتتحدد السياسة والأهداف والاستراتيجية خلال عشر سنوات ، لماذا ؟! .. لأنه تقرر أن يعقد مؤتمر دولى سكانى كل عشر سنوات . فى عام ١٩٨٤ عقد المؤتمر السكانى فى المكسيك ، وكان لى شرف تمثيل مصر فيه . وقد أكد المؤتمر على ضرورة وأهمية تنظيم الأسرة ، وضرورة أن تكون هناك سياسة سكانية مدروسة ومعلنة لجميع الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة ..

سياسة مصر فى مجال معالجة المشكلة السكانية والتى أعدتها الأمانة الفنية للسكان ، واعتمدت فى جلسة المجلس القومى للسكان ، التى رأسها السيد رئيس الجمهورية . هذه السياسة أصبح من الضرورى الآن تغييرها .. لماذا ؟! .. لأن هناك ما يستدعى الآن إعداد سياسة جديدة ، لأن هناك تغيرات كثيرة تستدعى ذلك ، وأبرز هذه التغييرات ان ما كان محل سؤال عام ١٩٨٤ بات الآن من المسلمات والبديهيات .

أولا : أصبح واضحا أن مصر موجودة الآن فى المصيدة السكانية . ليس هناك شك فى ذلك ، وان هذه المصيدة تهدد الدولة بشكل واضح . المشكلة السكانية أصبحت حديث الجميع . لا تخلو خطبة من خطب الرئيس من الحديث عن المشكلة السكانية .. الرئيس أعلن أن مشاكل مصر هى : السكان والبطالة والادمان . وان مشكلة السكان هى أم المشاكل .

ثانيا : زاد الإحساس بخطورة ارتفاع معدل الزيادة السكانية . كل الناس الآن يشعرون بالقلق تجاه أرقام الزيادة السكانية ..

ثالثا : أن هناك رأيا عاما بدأ يتكون ضد التسيب السكانى ، وأصحاب هذا الرأى يطالبون بإصدار تشريعات حفاظا على سلامة هذا الوطن من أن تلتهمه بالكامل الزيادة السكانية ..

رابعا : زاد معدل الاقبال على وسائل تنظيم الأسرة بين السيدات فى سن الزواج والانجاب .

التى يجب ان نخوضها

خامسا : زادت مشاركة الرجل فى تحمل مسئولية تنظيم الأسرة ، وهذا جديد ومفيد .

سادسا : الاعلام أيضا تغير ، وهو يلعب دورا أكثر مسئولية فى مجال محو الأمية السكانية ، والصحية ، وأمية تنظيم الأسرة .. وماتحقق فى الاعلام فى مجال تنظيم الأسرة شىء رائع وإنجاز لاينكر .

سابعا : رأى الدين بات واضحا وحاسما فى مجال الوقوف إلى جانب برامج تنظيم الأسرة .

ثامنا : وزارة الشئون الاجتماعية نجحت فى دعم الجهود الأهلية التطوعية بإدخال خدمات متميزة وانشطة التدريب وتوسيع الوسائل ، والتى تقوم بها جمعية تنظيم الأسرة ، وجمعية أسرة المستقبل . والحقيقة ان العيادات النموذجية التى نفذتها وزارة الشئون الاجتماعية هى شىء مشرف للغاية .

تاسعا : جميع المحافظين يساهمون بدور رائع فى مجال التصدى للمشكلة السكانية فى كل مكان .

عاشرا : وزارة التعليم من خلال قطاع التربية السكانية نجحت فى توصيل المفهوم السكانى إلى برامج التعليم .

كل هذه المتغيرات الجديدة تؤكد أننا فى حاجة إلى سياسة سكانية جديدة تختلف تماما عن السياسة السابقة ، وتوضع فى ضوء ماحدث من متغيرات ، وفى ضوء ماتم من انجازات ، وفى ضوء ماعرفنا من معوقات ، وفى ضوء ما اكتشفنا من أخطاء خلال التنفيذ .

● الإسلام ليس ضد التنظيم ●

□□ **أكتوبر :**

●● نسمع من فضيلة المفتى رأى الدين فى هذه القضية ، وهو رأى هام وفاصل ؟!..

□□ فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوى :

●● الحقيقة أن هذه الجلسة المباركة بين العلماء ، يستفيد منها رجل الدين أكثر من استفادته مما يقرأ من الكتب ، لأن اجتماع العقول ، واجتماع الأضواء كلما تقاربت وتلاصقت ، شاع ضوؤها ..

وانا اذكر كلمة جيدة لبعض العلماء تقول بأن الزمن جزء من العلاج . وهذه الكلمة فى الحقيقة تؤكد كل يوم صدقها ، والدليل على صدقها أنه منذ ٢٠ سنة كان من يتكلم فى هذه القضية من العلماء أو حتى من رجال السياسة أو الاقتصاد ، كان رجال الدين يرون أن ذلك خروج عن الدين .. الآن تغيرت المسائل والمفاهيم والافهام تغييرا جذريا.. قد يوجد خلاف ، ولكن ليس هو السائد .. قد يوجد من يقول بأن تنظيم الاسرة حرام ، ولكن كم يمثل هذا الرأى ؟.. قبل ٢٠ سنة كان يمثل ٩٠٪ على الاقل .. الآن لا يمثل أكثر من ١٠٪ أو ١٥٪ .. لماذا ؟!.. لأن الزمن جزء من العلاج ، والاديان السماوية انزلها الله سبحانه وتعالى لسعادة البشر .. والكلام فى الأمور الدينية يجب أن يكون مبنيا على العلم الصحيح ، وعلى الفهم الواسع لأمور الحياة ..

وبعد ذلك أقول إن قضية تنظيم الأسرة من المسائل الاجتهادية ، التى تختلف فيها الاذهان ، وثابت فى الحديث النبوى بان المجتهد اذا حكم فأصاب فله اجران ، واذا اخطأ فله أجر الاجتهاد .. هذه المعانى كلها بدأت تتفتح فى عقول الرجل المتخصص فى الدين . وبدأ يتجاوب أيضا مع واقع الحياة ، لأن واقع الحياة اذا تكلم الانسان فيما يعارضه فلن يجد قبولا ، لأن تيار العلم يجرف امامه كل تيار ، ومن لم يأخذ بالعلم فى عصر العلم فسيدوسه العلم بقدمه ويمضى . والعلم يؤيد الفضائل ومكارم الاخلاق .. والعلم يريد منا أن نعيش فى عصرنا ، فى اطار الفضائل التى جاءت بها الاديان السماوية ..

● التنظيم جائز شرعا وعقلا ●

عندما نتكلم فى مسألة تنظيم الأسرة فإننا نبين أن معنى التنظيم أن يتخذ الزوجان فيما بينهما من الوسائل التى يريانها كفيلة بتوفير الحياة السعيدة لهما . والتنظيم بهذا المعنى جائز عقلا وشرعا ، مادامت هناك ضرورة تدعو إلى ذلك ، وهذه الضرورة يقدرها الزوجان فيما بينهما ..

أيضًا فى كل زمان ومكان نجد اصحاب الفهم السليم والفقه السليم . مثلا عندما كان فضيلة شيخنا عبد المجيد سليم مفتيا للديار المصرية عام ١٩٣٧ ، ارسل له احد الناس بأن عنده ولدين وانه محدود الدخل، وان زوجته تحتاج إلى رعاية صحية ، وسأله فى النهاية : هل يجوز له تنظيم اسرته ؟!..

رد فضيلته على السائل ردا واضحا ، وقال : ذلك جائز مادامت هناك اسباب تدعو إلى ذلك ، وعلى رأسها الأسباب الصحية ..

وليس هناك من عقل أو شرع ما يمنع من تنظيم الاسرة ، مادامت هناك ضرورة تدعو إلى ذلك .. البعض يقول إن هناك نصوصا تحرم ذلك .. ونحن نقول إن هذه النصوص لا تتعارض اطلاقا مع التنظيم ..

اذا قال القرآن : « المال والبنون زينة الحياة الدنيا» .. نقول إن الأولاد يكونون زينة الحياة الدنيا عندما يجدون البيئة السليمة للتربية ، والأب الصالح والأم الصالحة التى تربيهم وتشبع رغباتهم وتلبى احتياجاتهم الضرورية فى الحياة ..

والذين يقولون هذا ، لماذا ينسون أن القرآن يصف الاولاد فى موضع آخر بأنهم فتنة ؟!.. ويصف الأولاد فى بعض الآيات بأنهم قد يكونون اعداء ؟!.. وقد يكونون بالفعل كذلك اذا لم نحسن تربيتهم .. « يا أيها الذين آمنوا إن من أزواجكم وأولادكم عدوا لكم فاحذروهم » .. فالأولاد قد يكونون زينة اذا احسنت تربيتهم . وقد يكونون فتنة اذا لم يكن الأمر كذلك ، وقد يكونون اعداء اذا لم نحسن تربيتهم ..

● الكون كله أقيم على التنظيم ●

وهل يستطيع أحد أن يقول إن التنظيم خطأ عقلا أو شرعا ؟!.. الكون كله مبنى على التنظيم ، عندما تقرأ القرآن نجد عشرات الآيات التى تبين أن هذا الكون قد اقامه الله على نظام دقيق « إن كل شئ خلقناه بقدر » .. « وإن من شئ إلا عندنا خزائنه ، وما نزله إلا بقدر معلوم » .. « لا الشمس ينبغى لها أن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار وكل فى فلك يسبحون » .. اذن ذلك كله يؤكد أن الكون مبنى على النظام ، فمن يجادل فى أن تنظيم الأسرة جائز عقلا وشرعا ، يجادل فى أمور تعتبر الآن من البديهيات ، التى لا يصح الجدل فيها ، لأن من يفعل ذلك يعيش فى زمن غير زماننا ..

التنظيم ايضا لا يتعارض أبدًا مع القضاء والقدر .. هذه نقطة هامة .. لماذا ؟! .. لأن أكثر الناس حديثا عنها يقولون لك : ما اراده الله سيكون .. أنا لا مصلحة لى ، اللى يجيبه ربنا كله كويس .. ونحن نقول لهؤلاء : مرحبا بقضاء الله وقدره ، هما على العين والراس ، ولكن قضاء الله نحن لا نعلمه ، ما قدره الله علينا نحن لا نعلمه ، ولكن ما نعلمه أن الله سبحانه وتعالى وضع لنا منهاجا معينا وأمرنا أن نباشر الأسباب .. هناك منهج نحن مطالبون باتباعه ، أما فيما يتعلق بما قدره الله على الناس فلا أحد يعرفه منا .. أنا لا أضمن هل أصل إلى بيتى الآن أم لا ؟ .. لكن هذا لا يمنع من أن اتخذ الطريق السليم للوصول اليه .. لماذا ؟!.. لأن الغيب كتاب صانه عن عيون الخلق رب العالمين ، لا يبدو منه للناس سوى صفحة الحاضر حينا بعد حين .

فمن يقول إن تنظيم الأسرة يتعارض مع القضاء والقدر ، نقول له : أبدا .. تنظيم الاسرة لا يتعارض اطلاقا مع القضاء والقدر ، لأن ما قدره الله أنا لا أعمله ، انما أنا أباشر الاسباب .. وهذه الاسباب قد تنجح ، وقد لا تنجح ، ومثل ذلك كمثل انسان يصاب بمرض فيذهب إلى طبيب ، والطبيب يصف له العلاج .. قد ينجح العلاج بنسبة ٩٩٪ ، وقد لا ينجح

بنسبة ١٪ . وليس لك أن تقول اما أن ينجح ١٠٠٪ ، وإلا تترك الأسباب !..

● الدين برىء من هذا الكلام ●

●● اذن فالدين برئ مما يلصقون به من أنه يعارض تنظيم الأسرة ، اذا كانت هناك ضرورة تدعو إلى هذا التنظيم ..

وأنا شخصيا أرى أن التقدم العلمى والرقى الفكرى وطبيعة الحياة التى نحياها ستكون على رأس العوامل التى ستنظم الأسرة ..

أنا اسكن فى شارع ، وأرى من حولى الانسان المثقف العالم ينجب طفلا أو طفلين ، وأرى على الجانب الآخر الانسان غير المثقف ينجب عشرة اطفال .. أرى الأول وهو يسكن شقة فسيحة يخصص لكل طفل من اطفاله فيها حجرة ، وأرى الآخر يعيش هو واسرته فى حجرة واحدة .. فهل هذا من الاسلام فى شئ ؟!..

الاسلام يأمرنى أن أجعل البنت فى حجرة والولد فى حجرة .. الاسلام يأبى أن الصق الولد بالبنت ، ثم أقول إن هذا من الاسلام .. أبدًا .. هذا افتراء على الاسلام ..

اذن فالتقدم العلمى ، والفهم السليم للدين ، وسؤال أهل الذكر ، وفهم الشريعة على وجهها الصحيح ، وفهم الاديان السماوية على وجهها الصحيح ، فهم كل هذا على الوجه الصحيح سيؤدى بنا إلى نتيجة واحدة هى أن تنظيم الأسرة مطلوب مادامت هناك ضرورة تدعو إلى ذلك ، وهذه الضرورة يقدرها الزوجان فيما بينهما .

● تنظيم الأسرة ليس قتلا للأولاد ●

□□ **أكتوبر :**

●● فضيلة المفتى بعض الناس يختلط عليهم الفهم ، فيتصورون أن التنظيم مرتبط بالرزق ، والمصادرة على الارادة الإلهية ، والتخوف من أن الله لا يرزق ، رغم أن القرآن يقول : « الله يرزقكم » ..

□□ **فضيلة المفتى :**

●● نعم .. هناك فعلا من يستشهد بالآيات التى تقول : « ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم » وقوله تعالى : « ولا تقتلوا أولادكم نحن نرزقكم وإياهم » .. هذه الآيات تحكى ما كان شائعا فى الجاهلية من قتل الآباء لاولادهم خوفا من العار أو الفقر أو كذا .. لكن ليس فى تنظيم الأسرة قتل للاولاد ، بل فيه احياء لهم .. فالإنسان الذى ينظم اسرته يريد أن يحيا ابنه حياة كريمة ، بحيث لا ينظر إلى ابن زميله نظرة فيها حقد ، لاننى عندما انجب عددا كبيرا من الأولاد ومرتبى محدود ، ولا استطيع أن أعطى ابنى ما يأخذه ابن زميلى ، فإن هذا قد يدخل الحقد إلى قلبه ..

تنظيم الأسرة لا علاقة له بهذه الآيات الكريمة ، لأن القرآن الكريم يقول : « وما من دابة فى الأرض إلا على الله رزقها » . هذا حق فالله يكفل الرزق للجميع ، ولكن بعد أن يطلب الرزق من وجه مشروع ، على نحو ما قاله المولى سبحانه : « فامشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه » .. وسيدنا عمر يقول : السماء لا تمطر ذهبا ولا فضة . بمعنى أن علينا أن نبحث ونأخذ بالاسباب ، ونعمل ثم بعد ذلك الله سبحانه وتعالى يعطينا الرزق على قدر مباشرتنا للأسباب ..

فتنظيم الأسرة لا يتعارض اطلاقا مع الاعتماد على الله .. بعض الناس يرددون الحديث الذى يقول : « تناكحوا تناسلوا تكاثروا » ، المقصود بالحديث الكثرة المنتجة ، وليست الكثرة التى تمد يدها بالسؤال إلى الغير .. المطلوب كثرة عزيزة ، كثرة خيرها على غيرها ، وليس كثرة تمد يدها لتتسول ضرورات الحياة .. لماذا يتمسكون بهذا الحديث وحده ، وينسون الحديث الآخر الذى يقول : « يوشك أن تداعى عليكم الأمم ، كما تتداعى الأكلة إلى قصعتها .. قالوا : اهو من قلة نحن يومئذ يا رسول الله ؟!.. قال : لا بل انتم حينئذ كثير ولكنكم غثاء كغثاء اتى به السيل ، ولينزعن الله من قلوب اعدائكم المهابة منكم وليقذفن فى قلوبكم الوهن .. قالوا : وما الوهن يا رسول الله .. قال : حب الدنيا وكراهية الموت » .. من يريد أن يستشهد بالادلة والنصوص لا يأتى ببعضها ويترك البعض الآخر ، ولكن عليه أن يأتى بها كلها ، ثم يتعقل فى فهمها - فالمقصود بالكثرة هنا ، الكثرة العاقلة النافعة الرشيدة التى تتقدم بها الأوطان ، ولا تتأخر . وهذا هو المراد من احاديث النبى صلى الله عليه وسلم ، فهل يرضى الله ورسوله أن نتكاثر ونتناسل لإنجاب أطفال يمدون أيديهم يتكففون الدنيا شرقها أو غربها ؟!..

□□ أكتوبر :

والآن نسمع رأى سعادة الأنبا سرابيون الأسقف العام للخدمات ..

□□ الأنبا سرابيون :

●● فى البداية اشكر الاستاذ صلاح منتصر ومجلة (أكتوبر) على الدعوة التى وجهت إلى لحضور هذه الندوة، ولوجودى وسط هذه النخبة المختارة من العلماء ، وأحب أيضا أن أنقل اليكم تحيات الانباشنودة الثالث ، الذى يهتم اهتماما خاصا بموضوع المشكلة السكانية ، وقد تحدث كثيرا من قبل

فى هذا الموضوع . وقد تفضلت وزارة الاعلام والهيئة العامة للاستعلامات فى كتبها عن الحقائق الخاصة بهذه المشكلة بنشر هذه الاحاديث . كما نشرت مجلة (أكتوبر) حديثا للبابا فى عددها الصادر بتاريخ ٤ / ١ / ١٩٨٧ قال فيه إن تنظيم الاسرة أصبح ضرورة اقتصادية واجتماعية لازمة لبلادنا ، التى زاد فيها عدد السكان زيادة تشكل عبئا خطيرا على الدولة من جهة التمويل والوظائف والاسكان ، وما إلى ذلك من الخدمات اللازمة .. ثم تحدث عن الجهد الذى تبذله الكنيسة فى هذا المجال ، وقال : ونحن لن ندعو اطلاقا لمحاربة تحديد النسل ، بل إنه توجد فى الكنيسة ادارة أو قسم لتنظيم النسل . واضاف أيضا أن المسيحية فيها رهبنة ، وهذه تحدد النسل .. وحسب نظام الكنيسة أيضا يمتنع الازواج عن المعاشرة الزوجية فى أيام الصوم ، وهى أكثر من نصف أيام السنة ، وهذا ما يحدث أيضا عند التقدم لأداء الشعائر الدينية .. وقال أيضا قداسته فى حديث لمجلة (اكتوبر) نشر أيضا يوم الاحد ٧ يناير ١٩٩٠ : « تستطيع أن تسأل مصلحة الاحصاء والتعداد ، فالأقباط يتناقصون ولا يزيدون ، ورأيى أن زيادة النسل أصبحت ضارة بالبلد جدا ، فتحديد النسل أصبح ضرورة اجتماعية واقتصادية لها تأثيرها الكبير على مستقبل بلدنا ، لأن من الممكن أن تضيع مردودات مشروعات التنمية ، وكل الجهود الاقتصادية لو زاد النسل ، ولذلك علينا أن نتصدى لمشكلة الانفجار السكانى الذى ينسف كل مشروعاتنا واقتصادنا القومى » ..

وكجزء من مسئولية خدمتى فى الكنيسة العمل فى البرامج التى تنفذها الكنيسة فى مجال الخدمات الاجتماعية وفى مجال تنظيم الاسرة . واود هنا أن أشير إلى أن نشاط الكنيسة فى هذا المجال ينبع اساسا من امرين هما :

أولا : الاقتناع الدينى بأهمية هذا المجال وعدم معارضة المسيحية له ..

ثانيا : الاقتناع بأن هناك ضرورة قومية لهذا .. فالكنيسة كجزء من المجتمع لابد أن تشارك بكل جهد ممكن لحل المشاكل القومية للوطن الذى تعيش فيه ..

● المسيحية لاتعارض التنظيم ●

أما بالنسبة للاقتناع الدينى ، فالدين بوجه عام ، كل الاديان السماوية ، هدفها رفاهية وخلاص الانسان ، وتوفير الحياة الكريمة له ، فالدين لم يكن فى يوم من الايام قيدا على الانسان ، الدين يحرر الانسان من كل القيود لاجل رفاهيته ، ومن أجل نمو الحياة .. فقد قال السيد المسيح : إن السبت قد وضع لاجل الانسان ، ليس الانسان من أجل السبت .

السيد المسيح هنا كان يعالج قضية الفهم الحرفى لوصية السبت ، فهو يعنى بذلك أن أى وصية فى الدين ، انما وضعت لاجل خير الانسان ، وليس أن الانسان خلق لكى يكون عبدا لهذه الوصية ..

موضوع تنظيم الأسرة يرتبط بموضوع الزواج ، فالانجاب ليس هو الهدف الوحيد للزواج . الانجاب هدف من أهداف الزواج ، وليس هو الهدف الوحيد . فالزواج شركة وتآلف بين الرجل والمرأة ، والآية المذكورة فى الكتاب المقدس تقول : أن يترك الرجل اباه وامه ويلتصق بامراته ويكون الاثنان جسدا واحدا ..

وتعتبر الكنيسة الزواج سرا كنسيا يعمل فيه الله فى الزوجين شركة التآلف والمحبة ، فيرتبطان ببعضهما البعض ، وهذا هو هدف الزواج ، أما الانجاب فيأتى ليؤكد هذه الشركة ويعمق هذه المحبة ..

ولكن كما ذكرت أن الانجاب وحده ليس هو هدف الزواج ، فمن الممكن أن تستمر الحياة الزوجية حتى ولو لم يكن هناك انجاب ..

حقيقة ذكرت فى الكتاب المقدس آيات تؤكد أن البنين بركة من البركات التى يعطيها الله للانسان ، مثل الآية التى تقول : « انسلوا واكثروا واملأوا الأرض» .. ولكن هذه الآية ذكرت فى بداية الخليقة ، حينما كانت الأرض واسعة ولم يكن فيها بشر كثيرون .. والأمر لم يعد كذلك وظهرت ضرورة وحاجة تدعو إلى تنظيم الأسرة ..

أيضا من جهة البنين ليس المهم كثرة العدد ، لكن المهم فى كيفية هؤلاء

البنين ، وهذه نقطة اتفاق بين المسيحية والاسلام ..

فالمهم هو النوعية ، والكتاب المقدس يقول : لا تشته كثرة لا خير فيهم . ولا تفرح بالبنين المنافقين ، ولا تغتر بكثرتهم اذا لم تكن فيهم مخافة الرب .. فالشرط فى كثرة البنين أن تكون فيهم مخافة الرب أى فى كيفيتهم وليس فى كمهم . أما اذا كان عدد البنين كبيرا وليست فيهم مخافة الرب ، فليست هذه هى البركة التى يعطيها الله للانسان ..

الكتاب المقدس أيضا يقول : ولد واحد يتقى الرب خير من الف من المنافقين .. ويقول أيضا : بعاقل واحد تعمر المدينة وبألف من الأثمة تخرب ..

فالعاقل يمكن أن يكون سبب خير لنفسه واهله وبلده ، أما المنافقون فهم سبب خراب الأهل والوطن ..

لذلك فليس المهم كثرة عدد البنين ، ولكن المهم هو تربية البنين ، كيف نربيهم وننشئهم على مخافة الرب .. لذلك توصى المسيحية الوالدين باستمرار بأهمية تربية الأبناء تربية صالحة ، وأن هناك مسئولية خاصة على كل أب وأم من جهة تربية اولادهما روحيا واجتماعيا واقتصاديا ..

يقول الكتاب المقدس : ايها الآباء لا تغيظوا اولادكم بل ربوهم بتأديب الرب .. ويقول : ايها الآباء لا تغيظوا اولادكم لئلا يفشلوا ..

لذلك فنحن نؤكد باستمرار على هذه المسئولية من جهة الوالدين ، فإذا كان الوالدان يستطيعان تربية اولادهما تربية صالحة حسب تعاليم الدين حتى يكونوا مواطنين صالحين . هنا يترك لهما الحرية فى تحديد عدد من ينجبان من الأطفال ، ولكن اذا كانا يشعران نتيجة ضرورات وظروف محيطة بهما أنهما لا يستطيعان تربية أولادهما هذه التربية الصالحة ، فهنا لا يعتبر خطأ بالنسبة لهما أن يلجأ إلى تنظيم النسل .

فى المسيحية أيضا ، كما فى الاسلام ، هناك أصوات تعتبر أن مسائل تنظيم الاسرة هى نوع من انكار الاتكال على الله ، وأن الله يرزق كل نفس ..

وهنا يجب أن نفرق بين أمرين : بين التواكل والتوكل .. فالانسان الذى

يتوكل على الله هو انسان يستخدم كل الوسائل والامكانات والقدرات المتاحة له لتحقيق السعادة لنفسه ولاسرته ، ثم يسلم كل هذا الجهد لله ، لكى يطرح فيه البركة .

أما الانسان المتواكل ، فهو الذى لا يعمل ، ويعتقد أن السماء يمكن أن تمطر له ذهبا ، وهذا أمر مرفوض فى المسيحية ، وقد ذكر فضيلة المفتى أنه مرفوض أيضا فى الاسلام .. وتأكيدا لهذه الحقيقة من الكتاب المقدس اذكر واقعتين تتعلقان بمعجزتين للسيد المسيح وردتا فى الكتاب المقدس هما :

● الأولى : هى معجزة اقامة عازر من بين الاموات .. فى هذه المعجزة نجد المسيح قبل أن يدعو عازر للخروج من القبر ، طلب من أهله أن يرفعوا الحجر ! .. اليس هذا عجيبا ؟!.. رجل يرد الحياة إلى الميت بإذن الله ، ولا يستطيع رفع الحجر ؟!.. من باب أولى أن من يفعل الصعب ، يستطيع أن يفعل السهل ، ولكنه لم يفعل ، بل طلب من أهله أن يفعلوا حتى يشاركوا فى العمل الصغير برفع الحجر .. لماذا ؟!.. لانه يريد أن يعلم الناس بأن العمل الكبير لا يتم بغير المشاركة فى العمل بأى قدر ولو صغيرا من جانب الناس ..

● الثانية : هى معجزة اشباع الجموع الكبيرة بخمسة ارغفة من الخبز وسمكتين .. ايضا نراه يستخدم جهد الانسان الصغير لتحقيق المعجزة الكبيرة ..

وهكذا يجب أن تكون علاقة الانسان مع الله .. الانسان يقدم عمله الصغير إلى الله ، فيثمر العمل الصغير بعمل الله فيه ..

● تنظيم الاسرة ليس خروجا على الطبيعة ●

هناك أيضا من الناس من يتصور بأن تنظيم الأسرة هو خروج على الطبيعة ، وأن الله شرع الزواج لتقنين المعاشرة ، ولان هناك معاشرة جسدية ، فلابد أن يكون هناك إنجاب ، وأن الإنسان الذى لا يريد الانجاب عليه أن يتعفف عن المعاشرة الجسدية .. هذا الرأى مرفوض فى المسيحية

لأنه أيضا لا يستقيم ومبادئ الدين ، ومبادئ الطبيعة ، لأن المعاشرة يمكن أن تتم فى الفترات التى لا يمكن فيها الانجاب ، مثل فترات الامان ، كما أن المعاشرة بين الزوجين يمكن أن تستمر فى الفترات التى يصعب فيها أن تنجب المرأة لتقدمها فى السن نوعا ..

نحن فى المسيحية أيضا نؤمن بأن وسائل تنظيم الاسرة ، مثلها مثل أى وسائل أخرى يستخدمها الانسان ، هى ثمرة لاكتشاف الانسان بعض قوانين الطبيعة ، والله خلق كل شئ ليأخذ منه الانسان ما يصلح لحياته ، وما يسعد هذه الحياة ..

فنرى الانسان يكتشف وسائل العلاج والتطعيم ، وكيف يتجنب المجاعات والاوبئة ، ويستخدم كل هذه الوسائل ليحقق لنفسه حياة صحيحة سليمة سعيدة .. ولا شك أن التقدم الطبى كان له أثر كبير فى خفض نسبة ومعدلات الوفيات ، وفى اطالة عمر الانسان بإذن الله . ولم نسمع أن هذا تدخل فى مشيئة أو ارادة الله ، الذى يحدد وحده عمر الانسان .. نفس الأمر بالنسبة للمواليد .. الانسان يلجأ إلى كل طريق ووسيلة لكى يعالج زوجه من العقم ، ولم نسمع احدا يقول للسيدة التى تلجأ إلى الطبيب ليعالجها من العقم : هذا خطأ لانك بهذا الذى تفعلين تتدخلين فى مشيئة وارادة الله ؟!.. لماذا ؟!.. كما قال فضيلة المفتى لان ارادة الله ومشيئته وقضاءه وقدره محجوبة عنا ، فكيف ستهم الناس بالاعتراض على مشيئة هم لا يعرفونها ؟!..

نحن نسمع عن نقل الاعضاء .. هذا الانسان تنقل له كلية ، وذلك كبد ، وهذا قلب ورئة . ولم نسمع احدا يقول بأن هذا تدخل فى مشيئة الله ، وأن أى وسيلة يطيل بها الانسان عمره فهى ضد ارادة الله .. الانسان يعمل ما يستطيع ، ويترك لحظة انهاء حياته فى يد الله ، ينهيها متى يشاء ، فالانسان لا يمكن بأى تدابير صحية أن يؤخر لحظة وتوقيت انتهاء حياته .. الثابت تاريخيا أن كل ما هو جديد يجد مقاومة .. البعض كان يرى قبل

عشرات السنين أن علم التشريح ضد الدين .. اليوم كلنا نتمتع بثمار نمو تقدم علم التشريح .. وهكذا ..

● اتفاق على المبدأ واختلاف على الوسيلة ●

ما يقال عن كل جديد ، يقال ايضا عن تنظيم الأسرة .. الآن فى المسيحية الكل يتفق على مبدأ التنغيم ، ولكن هناك خلافا حول الوسيلة بين المسيحيين ..

●● الكنيسة الكاثوليكية توافق على مبدأ التنظيم ، ولكنها لا توافق إلا على الوسائل الطبيعية ..

●● الكنيسة الاورثوذكسية توافق على مبدأ التنظيم ، وتوافق أيضا على الوسيلة ، ولكن بشرطين فى هذه الوسيلة :

الأول : الا يكون لهذه الوسيلة ضرر شديد على صحة الأم ، وأمر تحديد هذا متروك للاطباء . والمقصود بالضرر الشديد هنا ليس الاعراض الجانبية ، لأن أى دواء له اعراض جانبية ، بل الضرر الذى يهدد حياة الأم ..

الثانى : الا تتسبب الوسيلة فى قتل الجنين ، فالاجهاض مثلا ممنوع ، وكل ما هو شابه لذلك أمر مرفوض فى المسيحية تماما ولا نوافق عليه ، وهذ ماقاله أيضا فضيلة مفتى الديار ..

● نعمل فى مجال تنظيم الأسرة ●

●● نحن فى الكنيسة نترجم قتناعنا بتنظيم الأسرة إلى عمل ، من خلال أنشطة كثيرة تقوم بها الكنيسة فى هذا المجال . نحن نقتنع أن مشكلة تنظيم الأسرة أو المشكلة السكانية ليست مشكلة زيادة عدد سكان ، لكن المشكلة لها ابعادها الاقتصادية والاجتماعية ، ولها ابعاد متعددة ، ولذلك فكل برامجنا فى هذا المجال نستخدم فيها المفهوم الشامل للعمل ، أى أنه ليس

التى يجب ان نخوضها

هناك فصل ، ليس هناك ما يسمى ببرنامج فقط لتنظيم الأسرة ، لكن هذا البرنامج تضاف اليه برامج أخرى حتى نقترب من المشكلة بكل ابعادها . منذ بدأنا العمل فى هذا المجال علم ١٩٧٣ ببرنامج اسمه برنامج التربية الاسرية ، وهو نابع من اهتمامنا بالاسرة وتعليمها مفهوم الزواج ، وتربية الأبناء تربية صالحة ..

من خلال العمل فى هذا البرنامج تكشفت امامنا ابعاد المشكلة السكانية ، رأينا من خلال العمل فى الريف ما ذكره الآن فضيلة المفتى ، الأسرة الكبيرة العدد جدًا التى تعيش فى مكان بسيط جدًا . ومن رأى هذا المكان والحياة يعلم ماذا يحدث عندما يعيش الأب والأم مع أولادهما فى نفس الحجرة ، عندما تعيش البنت مع الولد فى نفس الحجرة ، عندما تعيش عدة أسر فى مكان واحد له دورة مياه مُشتركة ، كل هذا يؤثر على اخلاق الناس ، الأطفال يعيشون معظم الوقت فى الشوارع وهكذا ..

ولذلك بدأنا فى تطوير برامجنا لتشمل كل الجوانب الأخرى ، وتغير اسم البرنامج من برنامج التربية الاسرية ، إلى برنامج الرعاية الشاملة للاسرة ، ويتم تنفيذ هذا البرنامج من خلال مراكز نسميها مراكز الرعاية الشاملة للاسرة ، وفيها نهتم بالاسرة روحيا واجتماعيا وصحيا .. والاهتمام بالصحة يفيد برامج تنظيم الأسرة .. لماذا ؟!.. لأنه عندما تكون نسبة الوفيات بين الأطفال عالية ، فإن هذا يتسبب اوتوماتيكيا فى زيادة نسبة المواليد ، لأن الأم تنجب أكثر تحسبا لموت الأطفال ، وهذا الانجاب الكثير يدمر صحة الأم .

□□ أكتوبر :

●● فضيلة المفتى .. ما رأى الاسلام فى وسائل تنظيم الأسرة ، سعادة الأسقف اشار إلى هذه الوسائل ورأى المسيحية فيها ، فما هو رأى الاسلام فى المتبع حاليا من الوسائل ؟!..

التى يجب ان نخوضها

□□ فضيلة المفتى :

●● الاسلام لا يحدد هذه الوسائل ، وانما ترك للسادة الأطباء أن يصفوا للمرأة التى تريد تنظيم اسرتها ما يرونه ملائما لها من الوسائل ، مادامت هذه الوسائل لا تتنافى مع مكارم الأخلاق . الاسلام لم يبح وسيلة ويحرم اخرى ، ولكن شريعة الاسلام تجيز كل وسيلة يراها الأطباء نافعة فى هذ المجال ، مادامت هذه الوسيلة لا تتنافى مع صحة الأم ومكارم الاخلاق . فسيد الموقف فى تحديد الوسيلة هم السادة الاطباء ، هم الذين يقولون بأن هذه الوسيلة نافعة أو ليست بنافعة . ومادام الأطباء هم الذين يصفون هذه الوسائل فهى على العين والراس وهم المسئولون عن ذلك أمام الله وأمام المجتمع أيضا .

□□ د . ماهر مهران :

●● وماذا عن الاجهاض يا فضيلة المفتى ؟!..

□□ فضيلة المفتى :

●● مسألة الاجهاض غير جائزة إلا اذا قال الطبيب الثقة بأن بقاء الجنين فى بطن امه سيؤدى إلى هلاكها ، أو إلى إلحاق ضرر محقق وشديد بها .. والاجهاض بهذا المعنى لا علاقة له قطعيا بموضوع تنظيم الأسرة .. وكلامنا واضح ، نحن لا نقول باستخدام الاجهاض كوسيلة لتنظيم الأسرة ، ولكننا نقول بأن الاجهاض لا مانع منه شرعا ، اذا رأى الطبيب الثقة أن بقاء الجنين فى بطن امه سيؤدى إلى ضرر محقق بها . فى هذه الحالة يجوز الاجهاض ..

□□ د . ماهر مهران :

●● ما يقوله المفتى الآن هام جدا لأننا عندما بدأنا فى نشر افكار تنظيم الأسرة ، وكنا قبل ذلك نجرى عمليات الاجهاض لانقاذ الأم ، بدأ بعض الناس يرفضون عمليات الاجهاض حتى ولو كان انقاذا للأم . يعنى قال البعض بالاجهاض لتنظيم الأسرة ، فرفض الناس الاجهاض ككل حتى فى حالات الضرورة . حتى بعض الاطباء كانوا يرفضون الاشتراك فى عمليات الاجهاض للضرورة المرتبطة بحياة الأم . وهذا يدل على أهمية ما قاله فضيلة المفتى الآن ..

□□ فضيلة المفتى :

●● حتى يعلم الجميع : الاجهاض وهو قتل الجنين فى بطن أمه أو إنزاله ، فقد أجمع الفقهاء على حرمته ، وأنه لا يجوز إلا اذا حكم الطبيب الثقة بأن فى بقاء هذا الجنين هلاكا للأم ، أو أن ضررا بليغا سيصيبها بسبب بقائه فى بطنها ..

□□ د . يسرى عبد المحسن :

●● ما هو الفرق بين التحديد والتنظيم بالنسبة لقضية تنظيم الأسرة فالتعقيم هو فى أساسه عملية ربط للأنابيب أى تحديد ؟!.. لقد جرى بينى وبين سيدة فى سن الأربعين حوار ، حيث كانت تتعاطى حبوب منع الحمل ، وعندما عرض عليها إجراء عملية ربط للأنابيب ، رفضت قطعيا ، فقلت لها : ما الفرق بين الاثنين ؟ .. قالت : ربط الأنابيب تحديد ولكن الحبوب تنظيم ، ويمكننى أن اتوقف عن تعاطيها وأحمل مباشرة ، هذا ماقالته رغم أن سنها كما ذكرت أكثر من ٤٠ عاما ، والانجاب يضر بها أشد الضرر . ما الفرق

هنا بين عملية ربط الأنابيب ، وبين الوسائل الأخرى ، مادامت النتيجة واحدة ، والله أعلم بالنوايا ، ونحن لا نستطيع أن نخدع الله بالكلام .

□□ فضيلة المفتى :

●● نحن نقول ما معنى تنظيم الأسرة ، وهل هناك فرق بين التنظيم والتحديد والتعقيم والاجهاض أولا؟.. نقول ببساطة إن تنظيم الأسرة معناه أن يستخدم الزوجان باختيارهما واقتناعهما الوسائل التى يريانها كفيلة بتباعد فترات الحمل أو ايقافه لمدة معينة من الزمان يتفقان عليها فيما بينهما ، حتى لو طالت هذه المدة إلى عشرين سنة .. هما احرار .. والمقصود بهذا تقليل عدد افراد الأسرة بصورة تجعل الأبوين يستطيعان رعاية أبنائهما رعاية متكاملة بدون عسر أو حرج أو احتياج . وبالطبع هناك فرق بين هذا التنظيم وبين التحديد والتعقيم والاجهاض .

تحديد النسل يعنى منعه منعا مطلقا ، وهذا مرفوض ولا يمكن أن افتى أو يفتى غيرى به .. التحديد معناه منع الانجاب اطلاقا وهذا حرام ..

لكن التنظيم مباح .. ربنا رزق الأسرة بطفل ، وصحة الأم تحتاج إلى فترة راحة من الحمل والولادة لتربية طفلها لمدة خمس سنين ، هذا تنظيم ، لكن التحديد يعنى منع الحمل منعا مطلقا . وهذا لا نستطيع أن نقول إنه حلال لأنه حرام شرعا ، ومثله التعقيم بمعنى القضاء على أسباب النسل نهائيا .. وهو أيضا حرام ولا يجوز أن يتفق الزوجان عليه .. لا يجوز مثلا بعد عقد قرانهما أن يتفقا على اجراء جراحة لكل منهما تقضى على أسباب النسل نهائيا ، هذا غير ممكن .

واظن أن الفرق الآن بات واضحا بين التحديد والتعقيم والتنظيم ، أما الإجهاض فجائز اذا كانت هناك ضرورة لذلك على النحو الذى ذكرنا ..

● توعية السكان هى قضية التسعينات ●

□□ أكتوبر :

●● د . حسين كامل بهاء الدين ، ما هو تأثير الجوانب الصحية على عملية تنظيم الأسرة ؟!..

□□ د . حسين كامل بهاء الدين :

●● كبداية أود أن ادخل تعديلا بسيطا على ما ذكره الاستاذ صلاح منتصر فى بداية الندوة .. بدأ الاستاذ صلاح الندوة فقال : إن قضية عقد التسعينات ستكون الحرب ضد الانفجار السكانى ، ورأيى أن قضية التسعينات يجب أن تكون : توعية السكان . وهدفنا بطبيعة الحال واحد ، ولكن الوسائل تختلف .

والواضح حتى الآن أننا فى تصدينا للمشكلة السكانية ركزنا على عملية التقليل من الزيادة السكانية ، وبطبيعة الحال هذا اجراء وقائى لابد منه ، لأن الاعباء الحالية تزيد على قدراتنا ، ولا نستطيع بمواردنا المحدودة أن نفى بها . ولكن فى تقديرى أن هذا الموقف من جانبنا موقف دفاعى ..

الدكتور ماهر مهران فى كلامه قال تعقيبا على كلام الدكتور صبحى عبد الحكيم بأن اختصاصات أو أهداف السياسة السكانية أو محاورها ثلاثة هى :

- تحجيم الزيادة السكانية ..
- تحسين انتشار السكان ..
- الاهتمام بالخصائص السكانية ..

والاثنان اجمعا على أن البعدين الثانى والثالث يخرجان عن اختصاص المجلس القومى للسكان . وتقديرى أن المحاور الثلاثة تخرج كلها عن الاختصاص المباشر للمجلس القومى للسكان ، لأنه مجلس غير تنفيذى ، هو مجلس تخطيطى وتنسيقى ، يضع استراتيجية كاملة ..

والحقيقة أن نتيجة التجربة التى أشار اليها د . مختار هلودة ، وما قيل عن فشل تجربة التنمية المرتبطة بالمشكلة السكانية ، وما عقب به د صبحى عبد الحكيم من أنها كانت تجربة محدودة فى نطاق معين وزمن محدد ، ولم تصل آثارها إلى مستوى الآمال ، الأمر الذى جعلنا نوقف التجربة ، ونتجه اتجاها آخر نحو تقليص السكان كاجراء وقائى مطلوب بالحاح على وجه السرعة لمواجهة اخطار المشكلة السكانية المتزايدة .. فى تقديرى ومع احترامى لهذا الموقف الوقائى الضرورى أرى أنه موقف دفاعى ، لأن السكان يمرون بمراحل انتقالية مختلفة .. نحن الآن نمر بمرحلة مرت بها أوروبا واستغرقت هناك ١٠٠ عام . ولم تجتز أوروبا هذه المرحلة إلا بالثورة الصناعية ، والتقدم الهائل الذى حدث نتيجة لهذه الثورة الصناعية ..

عندما قامت الثورة الصناعية ، وحدث التقدم ، ظهر منطق جديد فيما يتعلق بالسكان ، وبدأ معدل المواليد يقل ، بما يتفق مع النقص الشديد فى معدل الوفيات .. نحن الآن فى المرحلة الأولى التى يزيد فيها معدل المواليد ، ويقل معدل الوفيات .. وهذا ليس عيبا ، بل هو تقدم حضارى نشكر عليه كل من ساهم فيه وبخاصة فى مجال الاهتمام بالصحة العامة ..

ولكن هذه المرحلة لا نستطيع علاجها بالحد من السكان ، لأننا اذا فعلنا هذا نكون كمن يعالج مشكلة الشباب بحبس الشباب ، الحبس اجراء مضمون النتائج فعلا ، ولكنه اجراء يهدم كل القيم والطاقات الموجودة فى الشباب ، ولا يوجهها التوجيه الصحيح ..

فى تقديرى اننا نحتاج إلى التركيز على استراتيجية شاملة لمواجهة المشكلة السكانية تعتمد أساسا على الرعاية المتكاملة للطفولة . وأنا فى تقديرى أنه

التى يجب ان نخوضها

اذا كان هناك اقتناع حقيقى برعاية الطفولة ، فإن المشكلة السكانية سوف تحل من جذورها ..

□□ أكتوبر :

●● هل تتفق مع الوسائل المتبعة حاليا ، والتى تصفها بأنها دفاعية ، فى مجال تنظيم الاسرة أو لا تتفق ؟!..

□□ د . حسين كامل بهاء الدين :

●● فى تقديرى أن المتبع حاليا ليس الحل الوحيد ، بدليل أن الأرقام التى ذكرها الدكتوران هلودة ومهران تؤكد أن الانجاز الذى تحقق بفضل جهود أجهزة التصدى لمشكلة السكان انجازات عظيمة جدًا .. النقص فى عدد المواليد طبقا لهذه الأرقام يصل إلى نصف فى المائة بالنسبة لعدد السكان ، وهذا جيد وممتاز ، ولكن أقول أيضا ان التركيز على مجال تنظيم الأسرة وحده لن يؤدى إلى النتيجة المطلوبة ..

فى تقديرى أنه من المهم جدًا أن نحسن نوعية الانسان ، واذا فعلنا فسوف تحدث نتيجتان أساسيتان هما :

● النتيجة الأولى : أن الفرق الجوهرى بين أى دولة نامية ، وأى دولة متقدمة هو فى انتاجية الانسان الفرد فيها ، وانتاجية الانسان الفرد علميا تتوقف إلى حد كبير جدًا على الخدمات أو على الرعاية المتكاملة التى يحصل عليها فى مرحلة الطفولة ، لأن هذه الرعاية المتكاملة تحدد إلى حد كبير الامكانات والقدرات التى سينمو بها الطفل . أنا لاأركز على الناحية الطبية ، وهى هامة جدا ، لأنها تؤدى إلى آثار لا يمكن علاجها من تدمير لخلايا المخ ، إلى التأثير على جهاز القلب والشرايين وإلى نقص الذكاء .. الخ .. انما أقصد عموما نوعية التعليم والثقافة ، ونوعية المهارات التى

التى يجب ان نخوضها

نكسبها للطفل فى مرحلة الطفولة . هذه الامكانات كفيلة بأن تصل بهذا الطفل إلى انسان منتج ، إلى نوعية ممتازة من السكان تستطيع أن تؤثر تأثيرا حاسما على انتاجية المجتمع ، وعلى وضعه ككل واقتصادياته بصفة خاصة ..

□□ **أكتوبر :**

●● وهذا الاهتمام المطلوب يقتضى تقليل العدد ، حتى يحصل العدد الأقل على رعاية أكثر ، لأن طفولة أكثر مع مكانات محدودة ، تعنى استحالة توفير الرعاية المطلوبة . طفولة أقل ونفس الامكانات تعنى امكانية منح رعاية مكثفة أكثر ..

□□ **د . حسين كامل بهاء الدين :**

●● اتفق معك فى كل ما قلت ، ولو أن هناك بدائل أخرى ، فى تقديرى ، وهذا رأى العلم والدنيا كلها ، أننا لو اعطينا الطفولة أولوية أولى فى الانفاق على مستوى الدولة ، فإن نسبة المردود من الانفاق على الطفولة يفوق المردود من الانفاق على أى قطاع آخر فى المجتمع .. وأنا لا أقلل بهذا القول من أهمية أى وسيلة لمواجهة المشكلة ، لأن المشكلة هائلة ولابد من أن نواجهها بكل المتاح من اسلحة ووسائل ..

● النتيجة الثانية : استكمالا لماذكرت ، عن مردود أو عائد ما نقدمه من رعاية متكاملة للطفولة هى نوعية التعليم ، وفى تقديرى أنه من الضرورى أن تحدث ثورة فى التعليم ، كل الحاضرين هنا رجال تعليم أساسا ، ونحن نعترف بأن التعليم فى الاساس فى مصر هو حتى الآن تلقين . وهذا لا يمكن أن يستمر لأنه لن يقدم لنا المواطن الذى نريد ، والذى يستطيع أن يواكب تحديات المستقبل . والثورة المطلوبة ليست فى زيادة جرعات التلقين

أو الضغط على الأطفال والسطو على طفولتهم ، ولكن فى أن نقدم لهم ما يخلق منهم الأفراد الذين نريد ، بالكفاءات التى نريدها ، ودون أن نثقلهم بعقد نفسية بسبب الحرمان من الطفولة تحت ضغط المدرسة ومجموعات التقوية والدروس الخصوصية والمذاكرة والنوم .

□□ أكتوبر :

●● الدكتور حسين كامل بهاء الدين يرى أن الاستثمار فى الطفولة هو الحل الأمثل ، وأن رعاية الطفولة تعنى أشياء كثيرة ، من بين هذه الأشياء وأهمها التعليم .. وهذه الندوة تضم عددا كبيرا من علماء وخبراء ورجال التعليم ، وهم يتفقون أن حل أى قضية يبدأ بالتعليم : ماذا نعلم ؟!.. وكيف نعلم ؟!.. وكيف نستفيد مما نتعلم ؟!.. أى توظيف التعليم .. لأن هذا التوظيف مرتبط بكل تقدم نحاول تحقيقه فى أى مجال . بل إن هناك الآن تخوفا أساسيا من أننا نقترب من القرن الـ ٢١ بنفس فكر نصف القرن الـ ١٩ أو الـ ٢٠ .. وقضية التعليم على النحو الذى نعرفه جميعًا لها علاقة وثيقة جدًا بفهم المواطن لقضية السكان ، وأيضًا اهتماماته بالمشكلة السكانية ..

□□ د . نفيسة ناصر :

●● كل الدراسات التى أجريت حتى الآن بالنسبة للمشكلة السكانية لدراسة العوامل المؤثرة فى قضية السكان على مستوى الأسرة أو الدولة أثبتت أنه بصرف النظر عن برامج التنمية ، فإن معدل المواليد فى الأسرة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بدرجة تعلم الأم ، وليس بتعلم الأب .. إذا كانت الأم جامعية فإن عدد أفراد أسرتها من الأطفال لا يزيد فى العادة على ثلاثة ، إذا كانت تحمل شهادة الثانوية يزيد العدد إلى أربعة ، وإذا كانت تحمل الشهادة الإعدادية يزيد العدد إلى ٥ أطفال وهكذا ..

كل الدراسات الميدانية تؤكد هذه الحقيقة . وهذا لابد أن يدفعنا ونحن نفكر فى تعليم الطفل ، أن نفكر بنفس الدرجة فى تعليم الأم ، لأن تعليمها يؤثر على الأسرة . معظم المتسربين من المدارس من البنات .. نسبة البنات إلى الأولاد فى الابتدائى تتراوح بين ٤٨ و ٥٢ ٪ . هذه النسبة تنخفض فى مرحلة التعليم الإعدادى إلى ٣٧ ٪ ، وفى الثانوى تنخفض إلى ٣٥ ٪ ، وفى الجامعة تنخفض إلى أقل من ٣٠ ٪ ..

وأنا أقول من واقع الدراسات أن المرأة إذا تعلمت وعملت فسوف تنتظم أحوال الأسرة ، وتحل كل مشاكلها ..تعليم المرأة يحل إلى حد كبير جدًّا مشكلة السكان ، وتشغيل المرأة أيضًا يساهم فى حل المشكلة ، فالسيدة التى لا تتعلم ولا تعمل تتحول إلى ماكينة لإنجاب الأطفال لأن هذا الإنجاب يصبح هو مجال فائدتها وعنصر تفوقها الوحيد ، ولذلك كنت دائمًا أنادى بمشاركة المرأة حتى فى العمل السياسى ، كانوا يردون بقولهم : وماذا تفعل المرأة الجاهلة فى العمل السياسى ؟! . كنت أقول : تفعل نفس ما يفعله شقيقها الجاهل فى العمل السياسى !!..

● من حق الدولة تنظيم الأسرة ●

□□ أكتوبر :

●● فضيلة المفتى .. تحدثت فقلت إن الدين لا يعارض إطلاقًا عملية تنظيم الأسرة ، وأن هذه العملية تُترك لتقدير الزوجين . وسؤالى : ما هو دور الدولة ؟!.. هل من حق الدولة أن تنشر وسائل تنظيم الأسرة وتدعو إليها ؟!..

□□ فضيلة المفتى :

●● من حق الدولة رعاية للصالح العام أن تنشر على أوسع نطاق ما يشجع على تنظيم الأسرة إعلاميًّا ودينيًّا وثقافيًّا ومدرسيًّا ، وفى كل المجالات ، لأن

التى يجب ان نخوضها

الدولة هى التى ترعى الصالح العام ، فما دامت الدولة ترى أنه من الصالح العام أن التوعية لتنظيم الأسرة مطلوب - فعليها أن تنشر ذلك على أعلى وأوسع المستويات .. وهذا ليس فقط حق الدولة بل واجبها ..

□□ أكتوبر :

●● ألا ترى فضيلتك أن هذا يمكن أن يكون تدخلاً في حرية الفرد ؟..

□□ فضيلة المفتى :

●● الدولة بهذا لا تتدخل فى حرية الفرد ، وإنما هى تبين للفرد أن هذا التنظيم جائز عقلاً وشرعًا ، وبعد ذلك فهو مسئول عن نفسه ..

□□ د . ماهر مهران :

●● نحن نقول بأن تنظيم الأسرة حق من حقوق المواطن ، وهو حر تمامًا فى تحديد عدد الأطفال الذين يريد إنجابهم .. من حق الدولة ، بل من واجبها أيضًا أن تعلمه تمامًا بأخطار الإنجاب المتكرر حتى يستطيع أن يتخذ قراره الحر فى إطار خلفية من المعلومات ، فما قيمة حرية اتخاذ قرار دون علم أو معرفة بظروف القرار ومحتويته . إذا أهملت الدولة هذه القضية فإنها تكون مسئولة عن القرار الخاطئ الذى سيصدره المواطن .. مسئولية الدولة هنا خطيرة جدا فمع حرية إصدار القرار التى تعطيها للمواطن كحق ، لابد أن تعلمه أيضًا بأخطار أى قرار خاطئ يصدره فى هذا الشأن . فهل يستطيع القاضى أن يصدر حكما دون علم بموضوع القضية ؟!..

● المشكلة مشكلة موارد وسكان ●

□□ د . محسن توفيق :

●● أرجو أن تقبلوا اختلافى فى تناول المشكلة المطروحة للبحث ، فكل من تناول المشكلة حتى الآن يقول إن هناك مشكلة سكانية ، ودائمًا المشكلة السكانية مرتبطة فى الأذهان بأن هناك زيادة كبيرة فى عدد السكان .. هناك فعلاً مشكلة سكانية ، ولكن إذا رجعت إلى جذورها وأرجعناها إلى أصولها ، نجد أنها فى الواقع ليست مشكلة سكان ، ولكنها فى الحقيقة مشكلة موارد ..

بمعنى أن المشكلة السكانية فى مصر هى مشكلة زيادة السكان ، بينما المشكلة السكانية فى كندا مثلاً هى مشكلة نقص السكان .. ولكن السؤال الأهم هو : زيادة أو نقص السكان عن ماذا ؟!..

المشكلة السكانية مرتبطة أصلاً بالموارد . وهذه الموارد يعيش عليها السكان ، وعندما أقول الموارد فإننى أقصد الموارد المتاحة وطريقة استخدام هذه الموارد أيضًا . ولذلك فإننى أفضل أن يكون اقترابنا من هذه المشكلة ، اقتراب من ناحية الموارد المتاحة وحسن استخدامها ، لأن الاقتراب بهذا الشكل سوف يتيح لنا آفاقا أخرى للحلول ..

فى واقع الأمر أن د . هلودة قال فى البداية إن مشكلة السكان جزء من كل ، وأن هناك أجزاء أخرى مؤثرة مثل مشكلة السكن . أنا أختلف أيضًا فى هذا .. إذا كان السكان هم المنبع . فأنا أقول إن الموارد هى الأساس ، فإذا زاد عدد السكان عن الإمكانات أو الموارد ، تأثرت بالتالى كل أجزاء المشكلة الأخرى ، لأن زيادة عدد السكان تلتهم الموارد وكل نتائج التنمية ..

التى يجب ان نخوضها

فتتابع المشكلة الصحيح هو كما يلى : الموارد ثم السكان ثم الضغوط الناتجة عن مشكلة السكان .. مشكلة السكان عرض لمرض موجود وهو نقص الموارد ، وهى أيضًا سبب مشكلات أخرى تظهر بعد ذلك ..

هناك قوانين طبيعية تحكم زيادة السكان ، عندنا فى الدراسات العلمية معروف أن أى قانون طبيعى ينطبق على أى كائن أدنى ينطبق على جميع الكائنات أعلاه . فما يقال عن تكاثر البكتيريا ينطبق على تكاثر الإنسان ، تمامًا كما تضع وديعة فى البنك بالربح المركب ، ولهذا فالعدد فى مشكلة السكان يزيد بسرعة فى صورة انفجارات ..

على مستوى العالم .. فإن القرن العشرين وحده شهد المليار الثانى والثالث والرابع والخامس والسادس !! .. فى بداية القرن العشرين كان عدد سكان الأرض ١,٦ مليار نسمة ، وقد شهد هذا القرن وحده مولد المليار الثانى والثالث والرابع والخامس (عام ١٩٨٧) وسيشهد مولد المليار السادس عام ١٩٩٩ ..

بمعنى أنه خلال ١٠٠ سنة فقط زاد عدد السكان من ١,٦ إلى ٢ ثم ٣ ثم ٤ ثم ٥ ثم ٦ مليارات نسمة ، وهو مالم يتحقق طوال تاريخ البشرية الذى يرجع إلى نحو مليونى سنة .. إذن فهناك بالفعل إنفجار سكانى ، وهذه حقيقة ..

المشكلة فى هذا الانفجار السكانى ، أن الموارد فى المقابل محدودة .. بمعنى أننا لم نسمع عن موارد مائية قادمة من الفضاء ، أو أن الحديد الذى سينضب سوف يستبدل بشىء آخر ، ولكن فى ظل الموارد المعروفة ، والتكنولوجيات المعروفة الآن هناك تناقص وتناقض بين أعداد السكان الهائلة والموارد المحدودة المتاحة . وهذا ما يجب أن نفكر فيه فى إطار هذه المفارقات ، وفى إطار أن هذه الزيادة السكانية زيادة طبيعية ، لأن هناك قوانين تحكم الزيادة السكانية .

المجتمعات الصناعية حاليا ، كانت قبل الثورة الصناعية تعانى من مشكلة السكان ، ومع الثورة الصناعية بدأ الانفراج ، واتجه معدل النمو

إلى الهبوط حتى وصل اليوم فى دول مثل السويد وألمانيا إلى ما دون الصفر أى إلى التناقص . وهذا يحدث مع متغيرات إجتماعية أخرى لسببين

● الأول : النمو .. المجتمعات الصناعية مجتمعات ضيقة ، أما المجتمعات الريفية فهى مجتمعات فسيحة ، الأسرة تنجب وتترك أولادها فى الشوارع أو الحقول . فى الريف الطفل يمثل قيمة اقتصادية ، لأنه عندما يعمل فى الحقل يعود إلى أسرته بدخل ، فالطفل فى الريف قيمة إقتصادية ضخمة لأسرته ، فهو مصدر دخل .. أثناء فترة عجز الوالدين يكون الابن فى الريف هو العائل الطبيعى لأبويه .. الأطفال فى الريف « عزوة » .

وهناك أيضًا أسباب صحية ، فالمعروف أنه كلما زادت نسبة الوفيات بين الأطفال ، فمن الطبيعى أن تحاول الأمهات تعويض هذا بأن يلدن أكثر .. هناك معتقدات كثيرة مثل التصور الخاطىء بحرمة تنظيم الأسرة ، كل هذه المشاكل مرتبطة بالنمو ويجب أن تؤخذ فى الاعتبار ..

الخلاصة أن التحول من المجتمع الزراعى إلى المجتمع الصناعى .. وهذه أيضًا لها آثارها السلبية ، ومع التعليم يكتشف أفراد المجتمع أن المبررات التى كانت تدفعهم إلى كثرة الإنجاب إنتهت ، لأن الطفل لم يعد قيمة إقتصادية ، بل أصبح عبئًا اقتصاديا ، لأنه يريد أن يتعلم وهذا يكلف ولسنوات طويلة . كذلك لم يعد الأب محتاجا للابن خوفًا من العوز والفقر لأن هناك الآن تأمينات ومعاشات .. أيضًا ارتفاع المستوى الصحى وإنخفاض الوفيات بين الأطفال سوف يؤدى إلى أن تنجب الأمهات عددا أقل .

● الثانى : التعليم .. وهو السبيل إلى حل المشكلة من جذورها .. والتعليم كما نعلم جميعًا يحتاج إلى وقت ، ولذلك يجب ألا نتعجل ، لأن الاستعجال سيؤدى إلى أخطاء ، وأنا مع د . ماهر مهران فى أنه يجب ألا نقارن أنفسنا بتجارب الآخرين ، الصين مثلاً هى صاحبة أنجح تجربة فى العالم فى مجال تنظيم الأسرة ، ولكنهم نجحوا بالإجهاض والتعقيم وهذا مرفوض هنا .. إذن فلا داعى للعجلة ، ويجب أن نأخذ العملية كلها كمنظومة متكاملة ،

ونعالج كل العوامل التى تؤدى إلى زيادة السكان فى الوقت نفسه . العملية كلها إذن تعتمد على درجة الوعى ، وزيادة درجة الوعى تأتى بالتعليم ..

● الفجوة الغذائية .. الخطر الداهم القادم ●

●● لقد قلت فى البداية إن المشكلة الحقيقية هى مشكلة التوازن بين السكان والموارد ، فإذا اعتبرنا أن السكان أنفسهم مورد هام ، بمعنى أنهم هم الذين يحولون الموارد الطبيعية إلى ثروات تمكن الاستفادة منها ، فإنهم من الناحية الأخرى يعيشون أيضا على الموارد الطبيعية ويستهلكونها . فإذا ما تذكرنا أنه لا حياة بدون غذاء أو ماء فإن كمية الغذاء أو المياه النظيفة المتاحة ستكون فى كثير من الأحيان هى المحدد الرئيسى لأكبر عدد من السكان يمكن أن يعيشوا فى مكان ما .

ولنسأل أنفسنا فى مصر : ماذا عن الموارد المائية ؟.. أهى متوافرة وبلا حدود ؟.. وإذا كانت متوافرة فهل يحسن السكان استخدام هذه المياه ؟.. والرد معروف ، موارد المياه لدينا ليست بلاد حدود فهى مقننة ومعروفة . ولإنتاج المزيد من الغذاء فإن هذا يتطلب أيضا الأرض الصالحة للزراعة ، وهى مقننة ومحدودة كذلك ، وإذا أردنا استخدام التكنولوجيات الحديثة جدا التى تغنينا عن طلب المزيد من الأرض ، فإن هذا يتطلب استثمارات هائلة ليست بالتأكيد متاحة لنا فى الوقت الحاضر . ومهما قلنا عن زيادة الانتاج الزراعى فعلينا أن نتذكر أن ٨٠ ٪ من خبزنا ليس من إنتاج أرضنا ، وليس بإمكاننا أن ننتجه ، إلا إذا خصصنا معظم الأرض لإنتاجه وهذا يعنى عدم زراعة المحاصيل الأخرى التى تعتبر مصدرا للنقد الأجنبى مثل القطن والتى نعتمد عليها فى شراء مستلزمات أخرى ، والمسألة ليست بهذه البساطة ، وفى الواقع أنه لا يوجد فى العالم ما يسمى بأزمة انتاج الغذاء ، فالانتاج العالمى من الغذاء يزيد على حاجة العالم ككل ، ولكن الأزمة هى أن الغذاء ينتج بوفرة فى بعض الأماكن بينما الحاجة إليه تشتد فى أماكن أخرى ، وليس هذا بذنب المنتجين وإنما بسبب المستهلكين وتوزيعهم

التى يجب ان نخوضها

فى العالم ، إن ارتباط السكان وعددهم بإقامة الموارد شىء أساسى ، وفى نهاية الأمر فان الموارد المتاحة بكل أنواعها ستكون هى المحدد الرئيسى لعدد السكان . فإذا زاد عدد السكان فستنخفض نوعية حياتهم لأن ما يخص الفرد الواحد منهم سيستمر فى الانخفاض ، وقد يزداد ذلك بشاعة وضراوة إلى أن يصل إلى حد المجاعة والأوبئة الكفيلة بتخفيض عدد السكان إلى الحد الذى يبقى فقط على العدد الذى يمكنه الحياة على هذه الموارد .

ونحن والحمد لله لم نصل إلى حد المجاعة أو المرض ، ولكن علينا أن نتذكر دائما أن هناك فجوة غذائية تزداد اتساعا وعمقا بين احتياجاتنا وانتاجنا من الغذاء ، ولهذا فإننى أدعو الى حل هذه المشكلة بأن يعطى لكل شىء ثمنه الحقيقى ومقابله الواقعى ، يجب أن نجابه الموقف بواقعية ويعطى الرغيف ثمنه الحقيقى حتى لا يلقى مع القمامة أو تطعم به المواشى . وفى نفس الوقت فإن العمل أيضا يجب أن يُعطى المقابل العادل له وهو ماسيغطى بالتأكيد جزءا كبيرا من الثمن الحقيقى للأشياء التى لا تُعرف قيمتها الآن . إن هذا هو السبيل الفعال لأن يعيد الانسان المصرى موازناته وانفاقه اليومى إلى المعدلات المعروفة ، فمن الواضح أن هناك الآن خللا ما فى طريقة استهلاكنا للموارد ، فساكن القاهرة يستهلك من المياه أكثر من ساكن أى مدينة عالمية أخرى ، والمواطن المصرى يستهلك من دقيق القمح أعلى من أى معدلات أخرى عرفها العالم ، والمواطن يفعل هذا لأن الظروف هى التى تدفعه إلى ذلك لأن الأشياء معروضة أمامه بغير ثمنها الحقيقى : الماء ، والخبز ، ومقابل العمل ، والقيمة الاقتصادية لزيادة عدد الأولاد . جميعها أشياء موجودة بحساب السوق بغير قيمتها الحقيقة،وهو ما يجعل الوعى بالمشكلة واتخاذ اتجاهات ايجابية نحوها أقل فعالية ، إذن فحتى لا تزداد المشكلة تفاقما وتزداد الفجوة الغذائية اتساعا فعلينا أن نضع بطاقة ثمن حقيقية لكل شىء حولنا . وساعتها قد يعقد جيل مابعدنا ندوة مثل هذه ليناقش فيها الأسباب التى أدت الى انخفاض النمو السكانى بما يهدد بنقص عدد السكان !!..

التى يجب ان نخوضها

●● وهذا باختصار ما يمكننى أن أضيفه إلى المتغيرين الأسياسيين وهما : النمو والتعليم ، واللذين يؤديان إلى انخفاض معدلات المواليد فى معظم الأحوال ..

□□ **أكتوبر :**

●● انتهينا إلى أن التعليم هو أحد أكثر العوامل تأثيرا فى المشكلة السكانية ، فإلى أى حد يسهم التعليم حاليًا فى مواجهة قضية الزيادة السكانية ؟!..

● التعليم ضحية قنبلة الزيادة السكانية ●

□□ **د . أحمد فتحى سرور :**

●● فى البداية أود أن أؤكد أن التعليم يدفع ثمنًا غاليًا وفادحًا للزيادة السكانية ، لأنها تفرض على التعليم تحديات تفوق إمكاناته ، وبالتالى فإنها تؤثر على مستوياته ..

مشكلة الانفجارات السكانية أدت إلى زيادة كثافة الفصول .. أدت إلى ازدحام الجامعات .. أدت إلى عدم قدرة الإمكانات المتاحة على مواجهة هذه الزيادة ، الأمر الذى يؤثر على مستوى الأداء ، وبالتالى فإن زيادة السكان تمثل شبحًا رهيبًا يهدد كفاءة نظام التعليم ، ما لم تتوافر إمكانات نواجه بها هذه الزيادة الرهيبة ..

هذا من زاوية ما يتهدد النظام التعليمى بسبب زيادة السكان ، أما من زاوية تأثير التعليم على الزيادة السكانية ، فالموضوع له عدة مناهج أو مداخل :

أولًا : التعليم يؤثر فى التنمية الشاملة ثقافيًا واجتماعيًا واقتصاديًا .. والتنمية فى حد ذاتها تؤثر فى زيادة عدد السكان بالسلب ، لأنه كلما

كانت هناك تنمية اجتماعية وثقافية استطاع الإنسان أن يفهم مخاطر زيادة السكان . لكن التعليم الآن عليه عبء ثقافى إلى جانب العبء التعليمى ..

على التعليم الآن عبء التنوير ، وليس مجرد عبء إعطاء المعارف . هذا الدور التنويرى للتعليم يمكن أن يؤثر فى قضية زيادة السكان . وهذا الدور يؤديه التعليم العام قبل أن يؤديه التعليم المتخصص . فالتعليم بما يسهم به فى زيادة وعى الإنسان وتمكينه من إدراك المخاطر المترتبة على زيادة السكان ، وأيضًا بتمكين الإنسان من فهم وسائل منع زيادة السكان ، إلى غير هذا فإنه بلا شك يؤدى دوره ..

ثانيًا : السؤال المطروح يتعلق بالتعليم ودوره فى تنمية الوعى العام .. وبالتالى ما هو المقصود هنا بالتعليم ، هل المقصود هو التعليم النظامى داخل المدارس ، أو التعليم غير النظامى خارج المدارس ، والذى تلعب فيه أجهزة الإعلام والجمعيات والنقابات وكل التنظيمات دورا ؟!..

إن المقصود هو كل هذا فى نفس الوقت ..

فى تصورى أن المقصود هو التعليم بوجه عام ، وليس التعليم النظامى فقط . وليس معنى هذا أننى أعفى التعليم النظامى من المسئولية ، ولكننى فقط أنبه إلى أن التعليم بوجه عام - بمعنى نقل المعرفة - مسئول عن التصدى لهذه المشكلة ..

والواقع أن التعليم النظامى وأسلوبه يؤثر فى قضية زيادة السكان ، فعندما يكون هذا التعليم هدفه الوحيد مجرد حشو الأذهان بالمعلومات ، بهدف أن يحفظها الطالب ويرددها بغير فهم ولا إيمان بهدف الحصول على ورقة النجاح ، فإن هذا النوع من التعليم يزيد كل المشاكل تعقيدًا . ولكن كلما تطور نظام التعليم ، وأراد أن يرتفع بتفكير الإنسان إلى مستويات أعلى ، تصل إلى مراحل الإبداع والابتكار ، هنا تختفى المشاكل ، لأن الإنسان يعرف الأخطاء ويتجنبها ، ويعالج المشاكل بنفسه دون ضغط . ولذلك فالمشاكل التى نعانى منها ونكافح للخلاص منها دون جدوى تحل من تلقاء نفسها فى مجتمع الأذكياء ، لأن الأذكياء يرتبون أمورهم بأنفسهم ،

ولا ينتظرون ترتيبها بمعرفة الآخرين . وهذا ما قاله فضيلة المفتى منذ البداية .. المتعلم المثقف الواعى ينجب أقل .. وغير المثقف ينجب العشرات ..

ثالثًا : نأتى بعد ذلك إلى برامج التعليم ، فقد اهتمت الوزارة بمناهج التربية السكانية اهتمامًا كبيرًا ، وطعمت بها مناهج المراحل المختلفة . وهناك إدارة عامة للتربية السكانية ، هذه الإدارة تتعاون مع المجلس القومى للسكان ، وكل برامج التعليم تأخذ فى اعتبارها المشكلة السكانية ، فالدور التنويرى للتعليم يسهم الآن فى معالجة المشكلة ، والتعليم التخصصى يسهم أيضًا ببحث أخطار المشكلة ..

ورغم كل هذا أقرر أن المشكلة السكانية ليست بهذه البساطة ، وليس كل المتعلمين ينفذون ما تعلموه ، فهناك مؤثرات قوية من عادات وتقاليد اجتماعية ، وأمور أخرى قد تعطل أثر التعليم ، ولذلك فإنه من الخطأ أن نعتمد كل الاعتماد على النظام التعليمى ، ولكن لابد من أن نعمل بكل الوسائل المتاحة لتغيير العادات والتقاليد والأفكار التى تقف ضد كل محاولات إنقاذ المجتمع من قنبلة السكان الموقوتة ..

التعليم له دور ، ولكن التعليم لا يتم فى الفراغ ، ولذلك لابد أن تشارك كل القطاعات فى هدم الجدار العالى الذى يحجب أثر التعليم فى تعديل الأفكار وبالتالى السلوك ..

التعليم يساهم بالعمل العلمى فى إيجاد وسائل تنظيم الأسرة ، وهذا هو دور الجامعات ومراكز البحوث ، التى يجب أن تعمل فى ضوء إدراكها لظروف المجتمع والبيئة التى تعمل فيها ، فلا تلجأ إلى ما تلجأ إليه المجتمعات والثقافات الأخرى من وسائل وأساليب . فالبحث العلمى يجب أن يتكيف مع البيئة والعادات والتقاليد حتى يقبل المجتمع نتائجه ..

● التعليم ضحية .. ضحية .. ضحية ●

وهكذا الخص كلامى فى أن التعليم ضحية من ضحايا زيادة السكان ، وأن الدور التعليمى يزيد الوعى ، وأن دور المناهج الخاصة بزيادة السكان تعمق الوعى ، وأن التعليم وحده لا يكفى ، وأنه لابد من مشاركة قطاعات الدعوة والإعلام والثقافة معه . وأن التعليم مع البحث العلمى يمكن أن يقدم جديدًا لمواجهة هذه المشكلة بشرط مراعاة الإطار الاجتماعى والثقافى للبلد ..

التعليم يقوم بدوره فى إطار إمكاناته المتاحة ، وهو ضحية من ضحايا الزيادة السكانية ، وليس سرًا إذا قلنا إن التعليم الفنى والعام قَبِلَ هذا العام مليونين و ٣٧٤ ألفا و ٤٠٠ طالب ، وفى الجامعات قبلنا هذا العام ٧٣,٥ ألف مقابل ٨٢,٤ ألف العام الماضى ، أى أن عدد المقبولين فى الجامعات قد قل مقابل زيادة عدد المقبولين فى المعاهد من ٧١,٤ ألف عام ٨٧ / ٨٨ إلى ٨١,٣ ألف هذا العام . وأحسب أيضًا أعداد المقبولين فى باقى مراحل التعليم ، وقارن الأرقام بالإمكانات لتعرف كيف أن التعليم ضحية من ضحايا الزيادة السكانية ..

نحن نواجه المشكلة .. بدأ القبول فى الجامعات يقل الآن ، عام ٨٩ / ٩٠ القبول فى الجامعات أصبح نحو ٦٥ ألفا ، هذا رغم أن عدد السكان يزيد ، وعدد من يلتحقون بالمعاهد يزيد ، وهذا طبيعى ، لأن زيادة السكان تحتاج إلى تنمية لنوفر للسكان احتياجاتهم .. عبء التنمية اليوم لا يعلق على « شماعة » الجامعات ، ولكنه بات الآن موزعا بين الجامعات والمعاهد ، فالمعاهد هى المسئولة أصلاً لأنها تعنى بالتطبيق وليس التنظير . الجامعات تهتم بالعمليات التأصيلية الأكاديمية ، ولكن الحلول التطبيقية تقدمها المعاهد ، واستجابة لهذا المطلب طور النظام التعليمى نفسه .

والمطلوب أن يتطور النظام الاقتصادى مع النظام التعليمى ، حتى لا نقع

فى دائرة البيضة أو الفرخة المفرغة . القطاع الاقتصادى يجب أن يستعد لاستقبال مخرجات قطاع التعليم ، يجب أن تواكب برامج التنمية برامج التعليم ، يجب أن يسير الاثنان معا ، مشكلة الزيادة السكانية فرضت عبئا ثقيلاً جدًا على التعليم أنقص قدراته ، والتعليم ليس مسئولاً عن ذلك ، التعليم ليس مسئولاً عن البطالة فى أسواق العمل ، هذه البطالة مسئولية كل القطاعات ، لأن هذا الجيش من مخرجات نظام التعليم لو وجد فرص عمل لأمكنه أن يقيم بيتًا قويًا .. وإذا لم يجد فإنه يصبح جيشًا بلا سلاح . جيشا لا يحمل إلا العصا ، والعصا لا تخاض بها الحروب الكبرى . إن التنمية هى السلاح الذى يجب أن نضعه فى يد جيش المتعلمين .

الخطورة الحقيقية للمشكلة السكانية أنها أيضًا خطر على التنمية . زيادة السكان تعرقل التنمية وتلتهم عائداتها .. زيادة السكان تعرقل التعليم وتهدم كفاءة النظام التعليمى .. كل هذا يوضح أننا أمام لغم مخيف كبير مدمر ينتظر ساعة الصفر التى نرجو ألا تأتى على الإطلاق .

ولهذا فى تقديرى لابد من توزيع الأدوار لمواجهة هذه المشكلة ، وأن تتم المواجهة بصورة تكاملية . يجب أن تعزف كل القطاعات نفس السيمفونية ، حتى يمكننا جميعًا التصدى للمشكلة ، فأى منا لن يستطيع وحده حل المشكلة أو حتى مواجهة نصيبه من أخطارها ..

نحن فى حاجة إلى خطة متكاملة ، المجلس القومى للسكان مثلاً تُمثل كل الوزارات المعنية فيه ، وأنا عضو فى هذا المجلس ، وتصورى أن ينشىء هذا المجلس مجموعة عمل تبحث للمشكلة ، وتعد خطة متكاملة لمواجهتها ، خطة مدروسة فعلاً تقدم حلول واقعية تأخذ فى الاعتبار ظروف البيئة ، ولا تكتفى بعرض ما حدث فى مجتمعات أخرى ، لأن ما يصلح فى مجتمع لا يصلح بالضرورة فى المجتمعات الأخرى .. هذه الخطة تعرض بعد ذلك على المجلس الذى يضم نخبة من الشخصيات القادرة على التخيل والتأمل ، والتى تستطيع أيضًا التنفيذ ، حتى يتم العمل بصورة منهجية تكاملية .. والإعلام أيضًا عليه دور كبير مع كل القطاعات الأخرى المعنية بهذه المشكلة ..

● نحن نتحدث عن هوية مصر ●

□□ **الأستاذ دبيل عثمان :**

●● بحكم أننى فى هذه الندوة أمثل الإعلام أرجو أن يسمح لى السادة العلماء المشاركون بأن أقول ان الاعلام يشارك مع التعليم بصفة عامة فى تحقيق ما وصفه وزير التعليم بالتنوير ، الذى هو درجة متقدمة من درجات الوعى . فى الأعوام القليلة الماضية مادمنا تحدثنا ونحن نتعرض للمشكلة السكانية من جانب واحد من جوانب المشكلة وأعنى بهذا الجانب الكمى أو عدد السكان ، ولم نركز بالقدر الكافى على جوانب أخرى لا تقل أهمية . فهناك بين أضلاع المثلث السكانى ضلع التوزيع الجغرافى ، ومصر نموذج فريد فى هذا المجال حيث يتركز السكان منذ فجر التاريخ فى هذا الشريط الضيق من الوادى والدلتا والذى لا يتجاوز ٤,٥٪ من المساحة الكلية لمصر ، غير أننى فى هذا المقام أود أن أركز على أخطر أضلاع المثلث والذى يتمثل فى قاعدته ، ويطلق عليها الخبراء الخصائص السكانية وفى قلبها التعليم والصحة والعمالة والمستوى الثقافى والتكنولوجى والعلمى ، فالمشكلة السكانية فى رأيى وفى إطار قاعدة المثلث تساوى تماما هوية أو شخصية مصر ، ولابد أن نستشعر خطر المشكلة السكانية على هوية مصر أو بطاقتها العائلية فى المحيط الذى تنتمى إليه .

وحتى نتبين أهمية العملية التعليمية والمردود السلبى للمشكلة السكانية عليها ، يكفى أن نشير إلى أنه رغم ما تنفقه الدولة على التعليم والذى يقترب من ثلاثة مليارات جنيه سنويا ، فربما لن تستطيع الدولة استيعاب كافة التلاميذ بالمدارس فى عام ٢٠٠٠ .. إحنا بنبنى كدولة مدرسة قوتها ٢٢

فصلا كل يوم ، ولدينا الآن حوالى عشرة ملايين تلميذ يضمهم ، كما ذكر الأستاذ صلاح منتصر فى مقاله لبيان رقم واحد فى الحرب التى يجب أن نخوضها ، حوالى ٢٣٥ ألف فصل ، بمعدل الإنجاب الحالى (٢,٨٪) فمن المتوقع أن يصل عدد التلاميذ فى عام ٢٠٠٠ فى مراحل التعليم الابتدائى والاعدادى والثانوى إلى حوالى ١٦ مليون تلميذ ، وهذا وبحسبة بسيطة يعنى أننا فى حاجة لبناء ٦٥ فصلا كل يوم ، مما يمثل عبئًا قد تنوء به كواهل دول كبرى .

دور الإعلام فى تصورى هو أن يضع المواطن أمام مسئولياته ، أن يقول له بكل الصراحة إنه جزء من المشكلة ، وأنه الجزء الأهم .. إنه هو الذى يصنع الدروس الخصوصية مثلا ، يجب أن يدرك المواطن أن القرار الذى يتخذه بنفسه لنفسه سوف ترتد خطورته عليه ، وعليه أن يدرك أنه لا يستطيع أن يعلق أخطاءه دائمًا على « شماعة » الدولة أو الحكومة . هدف الإعلام هو تكوين رأى عام مستنير يشاركنا فى الوصول إلى حل . لأن المشكلة السكانية لن تظل إلى الأبد مشكلة الدولة والحكومة وفى ملعبها ، فالمواطن الآن يكتوى بنار هذه المشكلة التى أسهم هو فعلاً فى خلقها ..

□□ د . فتحى سرور :

●● هذا صحيح والاحصاءات التى أمامى تقول إن عدد المقبولين هذا العام فى المدارس والمعاهد والكليات بلغ ١٢ مليونا .. وهذا العدد يزيد كل عام ، ونحن نلهث وراء رغبتنا فى تلبية احتياجاته التعليمية ، ولذلك قلت إن التعليم ضحية من ضحايا المشكلة السكانية ، وإن التعليم وحده لا يمكن أن يحل المشكلة .. وإن كل القطاعات الأخرى يجب أن تشارك فى إطار خطة قومية تقدم حلولا لهذه المشكلة تنبع من بيئتنا ..

● تحديات التسعينات الكبرى ●

□□ نبيل عثمان :

●● ونحن نتحدث أيضا عن لخصائص السكانية التى تمثل هوية مجتمع ما لابد أن نأخذ فى الاعتبار أيضا ما تشهده الساحة العالمية من متغيرات سياسية لها مدلولات اقتصادية واجتماعية . ففى عام ١٩٩٢ تخرج إلى الساحة الدولية أوروبا الموحدة وفى شرق أوروبا تحدث الآن وتطرأ متغيرات متلاحقة يرى المحللون والمراقبين ، مع صعوبة الحكم عليها بشكل قاطع حاليا ، أنها أيضا ستكون لها مدلولات سياسية واقتصادية واجتماعية ، ولكن يتفق الجميع على أننا مع نهاية الثمانينات شهدنا التحول من الحرب الباردة إلى التنافس السلمى ولذى سيكون سمة التسعينات ، بمعنى أن التنافس لن يكون مقصورا على المجال الايديولوجى ، ولكنه سيكون تنافسا حضاريا وثقافيا وعلميا وتقنيا . وهذا يطرح بشدة مسألة نوعية الإنسان الذى سيخوض بحار هذا التنافس من أجل حياة أفضل .

من هنا فقضية الخصائص السكانية ، ونوعية الانسان هى أهم ، إن لم تكن أخطر ، جوانب المشكلة السكانية .

□□ أكتوبر :

●● من خلال ما عرض حتى الآن خلال الندوة الاحظ أن هناك تنافرا فى الخطوط . الأستاذ نبيل عثمان يرى أن المشكلة يجب أن تناقش وبصراحة على أساس أنها مشكلة المواطن ، الذى هو شريك أصيل فى صنعها . المواطن يسهم فى صنع المشكلة وفى تفاقمها ، ثم يشكو من آثارها الجانبية : الزحمة ، سوء التعليم ، الدروس الخصوصية ، سوء العلاج فى المستشفيات ، الزحام فى المواصلات .. إذن فالمواطن بمساهمته فى المشكلة السكانية شريك فى سوء الخدمات .. البعض قال إن المشكلة مشكلة تعليم ،

التى يجب ان نخوضها

والتعليم قال إنه ضحية ، وإنه أيضًا شريك متضامن مع باقى القطاعات فى حل المشكلة ..

ورغم هذا التنافر الظاهر ، فإن هذه الخطوط تتلاقى فى حقيقة أن هناك دورا للفرد ، ودورا للدولة فى حل هذه المشكلة ..

الدولة تسعى الآن للحل عن طريق وسائل تنظيم الأسرة ، والواجب أن نعرف ما هى الأسباب التى تجعل المواطن يزيد نسله ، ولابد من مواجهة هذه الأسباب حتى نكافح المشكلة من منبعها الحقيقى ..

الواضح الآن أن هناك نجاحا على مستوى الحضر فى مواجهة المشكلة السكانية ، فقد ارتفع وعى الحضر إلى مستوى إدراك خطورة المشكلة ، لا على أنها خطر على المجتمع والدولة ، بل على أنها أيضًا خطر على الأسرة وعائلها الذى لم يعد قادرًا على تربية أولاده التربية السليمة بكل تكاليفها .

هذا الوعى الحضرى ، لم ينتشر بذات الدرجة فى الريف ، لأن الطفل فى الريف قيمة اقتصادية ، ومصدر دخل للأسرة ، والعجيب أن هذا الطفل الريفى عندما يكبر لا يجد لنفسه فرص العمل التى يجدها وهو طفل . ولذلك فأطفال الريف يتسربون من المدرس للعمل ، وواجب الدولة أن تمنع تشغيل الأطفال بحسم ، وأن تلزم الجميع بمراحل التعليم الإلزامى ، حتى نقضى على الأمية ونرتفع بالوعى العام للأفراد ، وأيضًا حتى يدرك رب كل أسرة أن تربية الابن تحتاج إلى تكاليف ، وليس أن هذا الطفل مصدر دخل ..

اليوم الدولة ليس هناك ما يعوق حركتها ، الدين يدعم حركة الدولة فى مجال تنظيم الأسرة ، وقد سمعنا اليوم آراء دينية قيمة ومسئولة من فضيلة المفتى د . سيد طنطاوى وسعادة الأنبا سرابيون أسقف عام الخدمات بالكنيسة .. وأنا أسأل الدكتور صبحى عبد الحكيم إلى أى حد نجحت قطاعات الدولة فى التصدى لمشكلة السكان ، من خلال خبرته ودراسته للمشكلة السكانية ليس فى مصر وحدها ، بل فى العالم كله ، ومن خلال الرؤية التى طرحها د . محسن توفيق ، من أن مشكلة السكان هى فى الواقع مشكلة موارد ، دول الخليج الآن عندها مشكلة سكان بالسلب ، لأن

مواردها تفيض عن عدد سكانها ، أما نحن فمواردنا أقل من عدد سكاننا واحتياجاتهم .. د . صبحى إلى أى حد من خلال التجارب والدراسات والتاريخ نجحت مصر فى التصدى لمشكلة السكان ؟..

● أنا مندهش جدًا لدهشتنا ●

□□ د . صبحى عبد الحكيم :

●● اسمحوا لى أيها السادة أن أعبر عن دهشتى لدهشة البعض من المشكلة السكانية ، وكأن هذه المشكلة قد ظهرت فجأة دون أن يدرى أحد .. البعض فى مصر فوجئ بالزيادة السكانية ، وفوجئ بأن هذه الزيادة تمثل خطرًا داهمًا لم نكن نتوقعه ، وهذه الدهشة أو المفاجأة أمر لا يمكن قبوله ، لأنه منذ عام ١٩٣٦ نبه بعض الدارسين فى مصر إلى أننا مقدمون على مشكلة سكانية . هذا البعض من الدارسين والباحثين والمفكرين ظلوا منذ ذلك الوقت ينبهون إلى خطر المشكلة ، واستمروا فى دعوتهم لمواجهتها ، بل إن بعضهم شارك فى العمل والنشاط لمواجهة هذه المشكلة ، ولكن الجهود كانت متواضعة ودون مستوى المشكلة ، ولذلك تفاقمت لأنها أكبر من الجهود الحكومية والأهلية التى وجهت لها .. ورغم هذا أقول :

أولاً : إننى أتحفظ على أية مبالغة فى الإحساس بخطورة المشكلة ، وأنا فى هذا أخالف الاتجاه السائد .. لماذا ؟!..

كل التقديرات التى أعدت للتنبؤ بعدد سكان مصر فى المستقبل منذ سنوات تقرر أعدادًا للسكان لا تقل عن الأعداد التى تحققت بعد ذلك فعلا .

فبين أيدى المخططين أرقام مستقبلية عن عدد سكان مصر لا تقل عما تحقق . إذن فليس هناك عذر للمخطط .. لأنه خطط لهذا ولهذا ، ولكن المشكلة السكانية التهمت كل خير التنمية ، ونحن لا نقبل عذره لأن عدد

التى يجب ان نخوضها

السكان بالقدر الذى تحقق أمر معروف سلفا ، وتضمنته فعلاً خطط التنمية. خطة التنمية تقول صراحة إن عدد السكان فى سنة أولى خطة كذا ، وعدد السكان فى سنة خامسة خطة سيكون كذا ..

إذن فليس فى الأمر مفاجأة ، وليس هناك ما يدعو للصراخ والعويل !..

ثم إننى أشعر بأن هناك أجهزة فى الدولة بدلاً من أن تتعاون وتنسق جهودها ، تتنافس وتتصارع وتكيد لبعضها البعض الآخر . وهذا أمر خطير لابد أن يحسم . ليس من المعقول أن هذه الأجهزة فى دولة واحدة ولا تتكلم لغة واحدة ، ولا تتصدى للمشكلة بأسلوب واحد .

مشكلة قومية كمشكلة السكان لابد أن تتضافر الجهود ، وتتوحد الكلمة وتتوحد السياسة لحلها ، أما أن تظل هذه المشكلة ميدانًا للتنافس والتراشق ، فهذا بلا شك سيكون على حساب أى إنجاز فى مجال مواجهة المشكلة السكانية ..

اليوم كنت فى إجتماع فى جهة ما ، أحد المتحدثين قال إن آخر رقم سمعه عن عدد سكان مصر هو (كذا - وحدد رقمًا كبيرًا جدًا - وأقول إن هناك أرقاما تعدها بعض الأجهزة ، وهى أرقام مبالغ فيها لإشعار بعض المسئولين بأن المشكلة خطيرة ، أن الجهود التى تبذل للتصدى لها عاجزة عن ملاحقة المشكلة . وهذا الأمر خطير ويحتاج إلى وقفة .

أنا كدارس للسكان أقرر أن عدد سكان مصر عام ٢٠٠٠ لن يصل إلى ٧٠ مليونا .. هناك مؤشرات تدعو لقدر من التفاؤل :

● تغير معدلات الخصوبة ، واتجاهها إلى الإنخفاض ، وهذا إنجاز خطير فى بلد مثل مصر بعاداتها وتقاليدها وأفكارها .. تحقيق إنخفاض فى معدلات الخصوبة فى مصر أمر ليس سهلاً لأنه سباحة ضد التيار ، أما دعوة الناس إلى العناية بصحتهم لتقليل معدلات الوفيات فأمر سهل لأنه سباحة مع التيار ..

معدلات المواليد فى مصر لا ترتفع ، ولكن تنخفض ، صحيح الانخفاض محدود ، ولكنه إنخفاض ، والأرقام التى قالها د . ماهر مهران نقلاً عن

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء ، تقول إن معدلات المواليد لا ترتفع بل تنخفض انخفاضًا محدودا ..

والزيادة الطبيعية فى عدد لسكان هى الفرق بين المواليد والوفيات ، فانخفاض عدد الوفيات ، هو الذى يترتب عليه ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية ، الذى يساوى حاصل الطرح بين معدلات المواليد والوفيات . ليس معنى هذا أن نتقاعس عن خفض معدلات المواليد ، ولكن كل التجارب الديموجرافية والنظريات السكانية تقول إن انخفاض الوفيات لا يصاحبها فى البداية انخفاض مماثل فى المواليد . وهذا الوضع يستمر لفترة ، هذه الفترة هى أكثر الفترات خطرًا فى حياة المجتمع الإنسانى . أوروبا عاشت هذه الفترة . ونحن نعيش فى صميم هذه المرحلة الآن .. هذه المرحلة دخلناها فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ومازلنا نعيش فيها حتى الآن ، وحسب تجارب الآخرين والدراسات السكانية ، هذه الفترة تستمر ما بين ١٣٠ و ١٥٠ سنة ..

هل يعنى هذا أن نقف مكتوفى الأيدى لنتجاوز هذه المرحلة ببطء ونحن نرى أن ميزان الموارد والسكان يزداد اختلالاً ، وبالتالى تتفاقم مشكلة السكان كل يوم ؟.. ولابد من التدخل لاختزال هذه الفترة الزمنية التى يحياها المجتمع المصرى فى هذه المرحلة الحرجة من حياته ؟!..

الإجابة أنه لا مفر من التدخل ، وما تحقق حتى الآن نتيجة هذا التدخل يعطى بصيصًا من الأمل ، ولكنه لا يحقق كل الآمال المعقودة عليه ..

مؤشرات هذا البصيص من الأمل تقول إحصائيًا إن معدل المواليد كما ذكرت انخفض إنخفاضًا محدودًا ..

تقول أيضًا إن معدل الوفيات فى انخفاض ، ولكن هذا الانخفاض لن يستمر إلى ما لا نهاية ، فلن يصل معدل الوفيات فى أى مجتمع إلى الصفر . هناك حد أدنى تستقر عنده وعليه الوفيات وهو فى العادة ٧ فى الألف .. ومعدل الوفيات فى مصر اقترب الآن من الحد الأدنى الذى يستقر عنده ، وإذا كانت مشكلتنا هى مشكلة الفرق بين انخفاض الوفيات وانخفاض

التى يجب ان نخوضها

المواليد ، فإن الفارق بين الاثنين سوف يقل ، حتى يظهر بوضوح تأثير الانخفاض فى معدل المواليد على معدلات الزيادة الطبيعية بعد أن تتوقف معدلات الوفيات عند حدها الأدنى .

● هناك أيضًا مؤشر انخفاض معدل الخصوبة الكلى ، وقد ألمح إليه د . ماهر مهران ، ود . هلودة . هذه المؤشرات والأرقام التى تحت أيدينا تؤكد هذا الانخفاض ..

□□ أكتوبر :

●● هل معدلات الخصوبة فى مصر عالية بالنسبة للمعدلات العالمية ؟!..

□□ د . صبحى عبد الحكيم :

●● طبعًا تعد عالية .. ولكن الأرقام التى بين أيدينا تؤكد أنها تنخفض .. عام ١٩٦٠ كان متوسط الإنجاب فى مصر ٦ أفراد للاسرة ، آخر دراسة أجريت أكدت أن هذا الرقم انخفض إلى نحو ٤ أفراد . وهذا يعنى أن المصريين أصبحوا أقل إنجابًا عن ذى قبل ، وأن الأسرة تنجب الآن فى مصر أقل ، ونحن لا نقنع بما تحقق لأن الأسرة المصرية تنجب الآن فى المتوسط ٤ أطفال ، وغيرنا وصل إلى طفلين وهذا هو الأمل المرجو ، والذى يصل بنا إلى ما يسمى بصفر النمو ، أى إلى معدل الاحلال ، بمعنى أن كل أب وأم (اثنين) ينجبان طفلين ، نظريًا ذكرا وأنثى ، والطفلان ينجبان فى الجيل التالى ، وهذا الجيل يحل محل هذا فيستمر الجنس البشرى بالإحلال دون مشاكل . بعض الدول التى وصلت إلى مرحلة النضج السكانى حققت هذا المعدل ، وهذا ما نهدف إليه بعد تجاوز مرحلة الانتقال الديموجرافى التى تشكل الخطر السكانى الذى نعيشه الآن .

● مؤشر إحصائى آخر يدعو إلى التفاؤل هو ان إقبال المتزوجات فى سن الحمل والإنجاب على وسائل تنظيم الأسرة فى مصر فى تزايد .. سنة ١٩٨٤

كانت نسبة الإقبال على هذه الوسائل ٣٤ ٪ ، واليوم النسبة قد وصلت إلى ٣٨ ٪ ، إذن فالزوجات المصريات أصبحن أكثر إقبالاً على الوسائل الخاصة بتنظيم الأسرة .. إننى لا أقول إن هذه النسبة كافية ، ولكننى أقول إنها تبشر بالأمل .. ولكن هدفنا الوصول بهذه النسبة إلى ٥٠ ٪ عام ٢٠٠٠ .. إذن فهناك مؤشرات تدعو للتفاؤل ..

ثانيًا : أنا شخصيا أنزعج من كثرة ما أسمعه عن المشكلة السكانية .. المشكلة السكانية كارثة الكوارث ، المشكلة السكانية .. المشكلة السكانية .. فى رأيى أن المشكلة السكانية ينبغى ألا تكون « شماعة » نعلق عليها كل أشكال القصور فى مسيرة التنمية . وهنا أريد أن أقول بصدق إن العاملين فى مجال السكان يتواضعون جدا عندما يطلبون بأن يكون السكان مكونًا من مكونات خطة التنمية ، هذا لا يكفى فى مصر ، العكس هو الذى يجب أن يحدث ، أن توضع خطة التنمية فى إطار سكانى ، حتى لا يكون هناك سبيل للقول بأن السكان هم السبب ..

● زيادة السكان أمر طبيعى ●

كل لحظة نسمع أن القمح عجز عن كفاية الاستهلاك المحلى ، لأن السكان يزيدون ، طبيعى أن يزيد السكن .. والأصل أن يزيد السكان ، وليس هناك من ينادى بوقف النمو السكانى ، نحن ننادى بالحد من النمو وليس بوقف النمو .. لابد أن يزيد السكان ولابد أن يزيد الاستهلاك مهما حققنا من نجاحات فى مجال مواجهة الزيادة السكانية ، وهذه نقطة هامة يجب أن ندركها ..

● توزيع السكان : الحيطة المايلة ●

النقطة الثانية التى تطرح فى كل المجالات والندوات ، ولا يكون لها فى النهاية نصيب من الحل ، هو البعد الثانى من أبعاد المشكلة السكانية ، هذا

التى يجب ان نخوضها

البعد أنا أشفق عليه جدًا ، لأنه « الحيطة المايلة » فى المشكلة السكانية ، وهو البعد الخاص بالتوزيع الجغرافى للسكان . ونحن مهما حققنا من إنجاز فى مجال مواجهة الزيادة السكانية – البعد الأول – أننا سوف نصل عام ٢٠٠٠ إلى عدد سكان يتروح بين ٦٨ و ٧٠ مليونًا . وهذا أفضل ما نستطيع تحقيقه .

ولكن لو ظل نمط توزيع السكان فى مصر على أرض مصر بالشكل القائم حاليًا ، فسوف تتفاقم مشكلة السكان . الوادى الآن ينحشر فيه حشرًا ٥٠ مليونًا أو أكثر قليلاً ، وعندما يزيد هذا العدد ليصل إلى نحو ٧٠ مليونا فسوف يزيد التكدس . ولن تحل مشكلة التكدس السكانى الرهيب بأى نجاح على مستوى تقليل زيادة السكان فقط ، مهما حققنا من نجاح فى هذا المجال فسوف تضيق الأرض بالناس سكنًا وموارد ..

لقد اعترفنا قبل سنوات بتوزيع السكان كبعد من أبعاد المشكلة السكانية ، ولكن هذا الاعتراف لم يترجم إلى عمل . لماذا ؟!.. لأن المسئولين عن إعادة توزيع سكان مصر ، لا صلة بينهم وبين المجلس القومى للسكان . هل يعقل أن المجلس القومى للسكان يضم العديد من الوزراء ، ولا يضم وزير التعمير المسئول الرسمى الأول عن إعادة توزيع سكان مصر ؟.. ولذلك فهو لا يدرى شيئا عما يحدث فى المجلس القومى للسكان .. ولذلك فهو فيما يتعلق بهذا البعد الثانى للمشكلة فى واد والمجلس القومى للسكان فى واد آخر .

وكأحد الذين روجوا لهذا البعد فى المشكلة منذ البداية ، وكمتابع لكل ما يجرى منذ البداية أقول إن هناك مشروعات محدودة متناثرة ولكن ليست هناك إستراتيجية لإعادة تعمير الصحراء ، لاستصلاح الأراضى .. وزارة التعمير المسئول الأول عن تعمير الصحراء تبنى المدن الجديدة والقرى السياحية لقطاع السياحة ، وهو ممول مضمون ، واتجاهاته قد لا تتفق مع أهداف ومسئوليات قطاع التعمير ، فالمشكلة ليست مشكلة بناء مصايف للمصريين ..

أكثر من ذلك فالصورة التى يجرى بها العمل الآن فى مجال إعادة توزيع السكان فى مصر صورة غير مرضية وأيضًا غير مقنعة ، ولن تسهم إسهامًا حقيقيًا فى علاج البعد الثانى فى المشكلة السكانية ، وهو بعد مكمل للبعد الأول ، ولا يقل أهمية أو خطورة عنه على النحو الذى ذكرنا سلفا ..

□□ **أكتوبر :**

●● بمعنى أنه ليس هناك تخطيط علمى لهذه العملية ؟!..

□□ **د . صبحى عبد الحكيم :**

●● طبعًا لا يوجد .. هناك كلام كثير اليوم حول المدن الجديدة ، وأن الكثافة السكانية فيها قليلة . وأنا أقول إن الفلسفة والتخطيط شئ ، والتطبيق شئ آخر .. هناك ما يقال عن أن المدن الجديدة توفر سكنا وفرص عمل .. وأنا أقول إنها لا توفر سكنا ولا فرص عمل .. مشكلة العاشر من رمضان أن معظم العاملين فيها يقطعون رحلة عمل يوميًا من القاهرة إلى العاشر من رمضان وبالعكس . ومن يسكن فى العاشر من رمضان يفعل العكس !!..

أنا شاركت فى تخطيط مدينة العاشر من رمضان ، والمقام لا يتسع للحديث عن هذه التجربة . خلاصة القول إننى أشفق على مستقبل خريطة التوزيع السكانى فى مصر ، إذا لم نتدارك الأمر وتكون لدينا استراتيجية لتحقيق خطة محددة تلتزم بها جميع الوزارات والهيئات والأجهزة التى تعمل فى مجال تعمير الصحارى ، أو الخروج من الوادى الضيق ، وفتح آفاق جديدة للعمل والحياة خارج هذا الوادى المختنق بسكانه والذى سيزداد إختناقه بهم فى المستقبل القريب . وأنا أحذر من تجاهل هذا البعد من الآن ومن قبل ..

● البعد الثالث والخاص بخصائص المواطن أو الإنسان المصرى ، لن أفيض فى الحديث عنه لأنه الشغل لشاغل لعدد كبير من الوزارات .. وزارة التعليم تبذل جهدا كبيرا فى هذا المجال نرجو أن يستمر ويوفق .. وزارة الصحة تبذل جهدا وهو جهد نرجو أن يستمر ويستمر توفيقه لأنه نجح فعلاً فى خفض معدلات الوفيات ، وهى تسبح مع التيار ولذلك فنجاحها كبير ، فالناس حريصون على صحتهم ولا تنتظر من الدولة أن تحثهم على حفظ صحتهم والعناية بهم ..

القوى العاملة عنصر هام من عناصر دراسة السكان ، عليها أن تدرس تركيب السكان ، وتدرس قوة العمل النظرية المنتظرة ، المستودع البشرى الذى تحصل منه على قوة العمل المنتجة . هذه الدراسات والمقارنات موضوع سكانى أصيل ، ومفهوما للقوى العاملة فى مصر ، وفلسفتنا لها ، وسياستنا تجاهها هى تشغيل الخريجين ، فنحن لا ننشغل ولا نشتغل وفقا لتخطيط شامل متكامل للقوى العاملة ، وهذه مشكلة تاريخية .. الخلاصة أنه ليس لدينا حتى الآن ما يمكن أن يسمى بتخطيط للقوى العاملة فى مصر . والأدهى والأمر هو الانقطاع الكامل بين القوى العاملة وبين سياسة التعليم والتدريب . فالقوى العاملة فى واد ، وسياسة التعليم فى واد آخر .. مجلس الشورى فى أول تقرير له عام ١٩٨٠ ،وقد اخترته بنفسى كان عنوانه : (تخطيط القوى العاملة وارتباطه بسياسة التعليم والتدريب) . وهذا حصل منذ ما يقرب من تسع سنوات ، هذه هى مشكلة مصر الأولى ، وهى المشكلة التى نعانى منها ونبكى ونتباكى عليها متأخرًا كمن يبكى على اللبن المسكوب ..

□□ **أكتوبر :**

●● د . يسرى ما رأى الطب النفسى فى هذه المشكلة ؟! ..

● كان الله فى عون الاعلام ●

□□ د . يسرى عبد المحسن :

●● ابتداء أقول إن هناك درجة من النجاح فى مجال السياسة الاعلامية للتصدى لهذه المشكلة ، هذا النجاح أدى إلى درجة من النجاح لابأس بها فى مجال خفض الزيادة السكانية على النحو الذى تظهره الأرقام .

الانسان المصرى بلاشك إنسان منتم ، لكن درجة انتمائه غير كاملة بالصورة المرجوة ، وهناك فجوة لابد من الاعتراف بها بينه وبين السلطة ، وهى تزيد بين غير الواعين من المواطنين . هذه الفجوة هى التى تخلق لديه الشعور بالرفض . والرغبة فى التدمير لذاته ولمن حوله . ورفض كل مايأتى إليه عن طريق السلطة . هو يرفض الاتصال أو التواصل مع الرسائل التى تأتيه من السلطة لأنه لايشعر بأن السلطة تريد له الخير أو تحقق مافيه مصلحته .. هناك بالقطع ازمة ثقة .

الشخصية المصرية أيضا فيها جزء لايستهان به من الاعتمادية .. أى الأعتماد على الغير . المواطن المصرى مازال يعيش مرحلة الرضاعة ، ويرفض الفطام .. هو يعيش على الدولة ويعتمد عليها فى كل شىء ، ومع الأسف الدولة فى كثير من الاحيان تستجيب . ولذلك لماذا يفكر فى تنظيم أسرته ، مادام ان ابنه سوف يتعلم مجانا ويلبس ويأكل وينتقل بأسعار مدعمة ، سوف يحصل على كل هذا سواء كانت الدولة تستطيع أولا ، ترغب أو لا ؟! ..

الاعتمادية فى تكوين الانسان المصرى ، وقبول الدولة لها ، جعلته لايستجيب استجابة كافية ومرضية للدعوة لتنظيم الأسرة .

الانسان المصرى خائف لأسباب كثيرة . ولأنه خائف فإنه يعبر عن خوفه بزيادة عدد افراد أسرته كحماية له . فهو يحتمى فى أولاده اجتماعيا

واقتصاديا . هذا الانسان غير مثقف . والتعليم وحده لن يحل المشكلة .. الثقافة هى التى يمكن أن تحلها .

أيضا هناك بلبلة فيما يتعلق برأى الدين فى قضية تنظيم الأسرة ، فضيلة المفتى قال رأيه القاطع . ولكن هذا الرأى لايلزم أى رجل دين فى أى قرية .. والمواطن البسيط فى القرية لايعرف رأى المفتى . ولكنه يعرف رأى شيخ الزاوية التى يصلى فيها ، فإذا قال له إن التنظيم حرام ، فإن هذا الرأى هو حكم نهائى لارجعة فيه .

الانسان المصرى مازال يعيش فى فراغ .. نحن نسميها البطالة المقنعة ، العمل لايحل المشكلة السكانية ، الذى يحل المشكلة هو نوعية العمل ، وكيف يمكن أن تشغل بال المواطن بعمل إيجابى بناء يشعره بالرضا الذاتى والسعادة بحيث لايلجأ إلى الاستمتاع بطرق اخرى . الانسان المصرى بكثرة الانجاب يدمر نفسه لأنه يفعل مالايحب ، هو غير راض عن نفسه ، ويشعر بأنه ليس فى المكان المناسب عمله لايمنحه أى إحساس بالرضا . وبالتلى إحساسه بالفراغ والضياع وقلة القيمة يدفعه إلى زيادة النسل على سبيل محاولة التعويض المرضى .

أخيرا فإن زيادة النسل مرتبطة بالبطالة والازدحام ، وكلاهما وجهان لعملة واحدة .. والازدحام يؤدى إلى القلق والتوتر . وهما يصحبان بالضرورة التنافس والتحفز والحماسة والتطلعات . وعندما يعجز الانسان عن تحقيق تطلعاته يشعر بالاحباط ويلجأ إلى زيادة نسله على سبيل التعويض .. أنه ينتقم من نفسه ومن الدولة ، فيعتمد عليها فى كل شئ .. وكان الله فى عون أجهزة الاعلام التى تعمل فى مجال تنظيم الأسرة فهى تسبح ضد تيار جارف هائل ..

□□ **الأستاذ نبيل عثمان :**

نحن نهتم جدا برأى علم النفس الذى يشارك فى صنع الرسالة الاعلامية ، وأقول إن الصانع الأول للرسالة الاعلامية فى مجال تنظيم الأسرة هو الجمهور المستهدف بهذه الرسالة ، نحن كجهاز اعلامى لانصنع رسائلنا من فراغ ولا من داخل أبراج عاجية ، ولا من خلال نظريات أكاديمية فقط . فالرسالة الاعلامية الآن هى نتاج البحث الميدانى ، نحن نضع أيدينا على الظواهر الاجتماعية السلبية التى تشكل منابع المشكلة السكانية ، بالاضافة إلى المداخل الصحية ، وهى مداخل مؤثرة ، هذه المداخل هى التى تشكل البنية الاساسية لصناعة الرسالة الاعلامية فى مجال تنظيم الاسرة . الرسالة الاعلامية ليس مجرد تنويهات تليفزيونية نراها من حين لآخر . هذه التنويهات هى مجرد رءوس موضوعات نعالجها فى فترة ما . انما الجهد الحقيقى يتم ميدانيا من خلال الاتصال المباشر بالجماهير المستهدفة بالرسالة .

الرسالة الاعلامية فى مجال تنظيم الأسرة اليوم لها اتجاهات محددة أبرزها :

١ - ديمقراطية سكانية : بمعنى لافرض ولا إجبار ، لأننا لا نستطيع أن نفرض على الناس قرار التنظيم . والتنظيم بالتالى لايتم بتشريع جديد . كل طموحنا الآن ان نطبق التشريعات الموجودة فعلا . مثل قوانين الزواج حتى تنتهى ظاهرة « التسنين » ، مثل قانون عمالة الطفولة . أرقام الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء تقول ان لدينا مليونى طفل فى سن تتراوح بين ٦ و ١٢ عاما فى سوق العمل ، وهى فترة الالزام . معنى هذا أننا نضيف هذه الملايين من الاطفال إلى مجاهل الأمية ، كما اننا بتجاهلنا لقوانين تشغيل الاحداث ، نقدم دعوة مفتوحة إلى شريحة من الآباء والأمهات لمزيد من الانتاج البشرى ، وكل هذا يتم على حساب هؤلاء الأطفال ، وهم آباء المستقبل وأمهاته ..

التى يجب ان نخوضها

نحن نعتمد كنقطة بداية على أن المواطن الحر الرشيد هو الذى يأخذ قراره فى مجال تنظيم الأسرة ، وحتى يتخذ هذا القرار لابد أن نوفر له اكبر قدر ممكن من المعلومات عن الموضوع بما يتناسب والشرائح الجماهيرية التى نخاطبها أى المستهدفة بالرسالة الاعلامية .

نحن لانخاطب العلماء ، ولانخاطب المثقفين فهم لايمثلون مشكلة سكانية . الجمهور المستهدف لرسائلنا هو الجمهور البسيط فى الريف والأحياء الشعبية .

٢ - تنوع الرسالة : المحور الثانى أو الاتجاه الثانى ان تكون رسائلنا متجددة ومتنوعة طبقا لاحتياجات الشريحة السكانية المقصودة بالرسالة الاعلامية .

الاعلام مع الأسف هو « الشماعة » التى يعلق عليها البعض كافة أعباء المشكلة السكانية . وأنا أقول إن دور الاعلام هو تمهيدالطريق فقط أمام كتائب سكانية أخرى .. أقول إن الاعلام وحده لايمكن ان يحل المشكلة السكانية ، وهو وحده لايستطيع أن يحل أية مشكلة قومية أخرى .

أقول هذا دون أن اقلل من دور الإعلام ، والرسالة الإعلامية ، لأن هذه الرسائل حققت فعلا مستوى من الإدراك والوعى بالمشكلة جدير بالتقدير والاحترام . الدراسات التى أجريت حتى الآن أكدت أن رسائلنا نقلت الوعى بالمشكلة إلى كل مكان ، وان مابين ٩٢ و ٩٣٪ من المواطنين فى الوجهين القبلى والبحرى فى المتوسط يدركون الآن حجم المشكلة .

وهنا أشير إلى ما قاله د . صبحى عبد الحكيم لأنه هام وخطير ، الرسائل فى مجال تنظيم الأسرة سباحة ضد التيار ، طريق الرسالة فى هذا المجال ليس مفروشًا بالورود بل على العكس . نحن نحاول تغيير سلوك ، وهذا صعب ، نحن نسبح ضد تقاليد وعادات واخطاء وافكار ومفاهيم راسخة . ولذلك فنحن نهتم بوجهة نظر الإسلام والمسيحية فى هذه القضية لأن الدين هو المكون الأهم للإنسان المصرى .

تغيير السلوك كما نعلم جميعًا يحتاج إلى وقت وجهد جماعى من الكافة وليس من رجال الإعلام أو العلماء فقط ..

البعض يقول : حملة الجفاف أو مكافحة الجفاف نجحت ، وحملة تنظيم الأسرة لم تحقق نفس النجاح .. لماذا ؟!.. لأن حملة مكافحة الجفاف سباحة مع التيار ، أنت تقول للإنسان اهتم بصحتك ، فيقول لك متشكر أنا فعلاً سأهتم سواء قلت أو لم تقل .. أما عندما تقول له نظم أسرتك ، فأنت تسبح ضد التيار .. ضد عادات وتقاليد وأفكار عمرها قرون ..

رغم هذا أقول إننا نجحنا فى أن نجعل من الرسالة الإعلامية السكانية جزءا من الحياة اليومية للمواطن المصرى ، بصرف النظر عن حجم الاقتناع أو عدم الاقتناع . لأن هذا الموضوع يحتاج إلى وقت .

٣ - التنمية الشاملة : المحور الثالث بالإضافة إلى ديمقراطية القرار وتنوع الرسالة الاعلامية والصدق فى تقديم المعلومة ، هو معالجة المشكلة فى إطار المساهمة فى التنمية الشاملة للمواطن المصرى ، فلم تعد التنمية مقصورة على المجالات الاقتصادية . التنمية بمفهومها الحديث تعنى تنمية الانسان باعتباره عصب الانتاج فى كل المجالات ، والمشكلة السكانية بضغوطها على الموارد والمرافق والخدمات تؤثر بالسلب على الانسان بل ربما كانت أخطر مضاعفاتها فى المجالين الصحى والاجتماعى .

هدف الرسالة الاعلامية انسان صحيح فى أسرة صحيحة عقليا وجسديا ونفسيا مما ينعكس بالايجاب على كافة النشاط الانسانى .

● تنمية الإنسان المصرى ضرورة ●

أضيف أيضًا إلى أسباب تفاؤل د . صبحى عبد الحكيم سببًا آخر للتفاؤل .. فى دراسة المجلس القومى لسكان والتى أعدها مؤخرًا ، جاء أن ٣٨ ٪ من السيدات فى سن الإنجاب ، يمارسن تنظيم الأسرة ، هناك رقم آخر مهم ، يقول إن ٣٤ ٪ من السيدات المصريات فى سن الإنجاب مقتنعات

بتنظيم الأسرة ولكنهن لا يمارسن تنظيم الأسرة ..

أنا أعتقد أن هذا الرقم الأخير يدعو إلى الكثير من التفاؤل ، وهو أيضًا مصدر تحد لأننا إذا استطعنا أن نقنع هؤلاء بالممارسة فسوف نحقق نجاحًا رائعًا ..

هؤلاء السيدات المقتنعات بالتنظيم واللائى لا يمارسن ، يمتنعن لأسباب محددة مثل : الخوف من المضاعفات الجانبية للممارسة . وهذه مسألة ممكن علاجها بالإعلام وبتحسين الخدمات الطبية ..

والمعنى أن هناك بوادر أمل حقيقية .. ولكن حتى لا يسكرنا الأمل ، فنقعد عن العمل ، لابد أن أقول إن أمامى دراسة عن متوسط الأسرة المصرية تقول : أن الأسرة المصرية كانت عام ١٩٦٠ فى المتوسط ٦ ، الآن أصبحت ٤,٥ ، وإذا استمرت مسيرتنا طبقًا لهذا المتوسط فسوف يصل عدد سكان مصر عام ٢٠٠٣ إلى ٧٨,١ مليون وفى عام ٢٠١٣ سنصل إلى ١٠٢,٤ مليون ، وفى عام ٢٠٣٨ سوف نصبح ٢٠٥,٣ مليون . ولنا أن نتخيل كيف سيكون الحال ؟.. أما إذا بدأنا الآن وفورًا بمشروع للهبوط بمتوسط الأسرة المصرية إلى ٣,٥ طفل فسنكون عام ٢٠٠٣ نحو ٧٤,٢ مليون بدلاً من ٧٨,١ مليون .. وسنكون عام ٢٠١٣ نحو ٨٩,٦ مليون بدلاً من ١٠٢,٥ مليون ، وفى عام ٢٠٣٨ سنصبح ١٢٦,٧ مليون بدلاً من ٢٠٥,٣ مليون . والأرقام تتحدث عن نفسها ، وأيضًا تجعلنا نعيش مع القلق لبعض الوقت حتى لا نستهين بالمشكلة السكانية ..

وأقول إن أخطر ما يواجه مصر الآن هو الخلل بين الموارد واحتياجات البشر .. وإذا كان حجم الخلل الذى نعيشه الآن كبيرا ، ونشعر بآثاره كلنا ، فما بالك بحجم هذا الخلل بين الموارد والاحتياجات مستقبلاً مع ما ذكرت من أرقام ؟!..

اريد ان اقول ايضا ان دور الاعلام هو تمهيد الطريق ، الذى يجب ان تنطلق عليه كتائب سكانية أخرى مسئوليتها حل المشكلة من جذورها ..

□□ دكتورة شفيقة ناصر :

●● أود أن أؤكد مرة أخرى على أهمية العمل المتكامل فى مجال الدعوة لتنظيم الأسرة ، الكل يجب أن يشارك ، المرأة لابد أن تتعلم ، ولابد أن تعمل ولابد أن تثقف ، لأن المرأة تسبح ضد التيار فى هذه القضية ، ولأن المرأة التى تشعر بقلة قيمتها فى كل المجالات لا تجد نفسها وسط ما تعيش فيه من عادات وتقاليد إلا أن تحيط نفسها بجيش من الأولاد هم جيشها ورصيدها ضد غدر الأيام ..

لابد من الرعاية المتكاملة للأسرة ، لابد من الزيارات ، ولابد من التوسع فى خدمات تنظيم الأسرة ورعاية الأمومة والطفولة ، ولابد أيضًا من إعادة رسم خريطة توزيع السكان فى مصر ، فلا حل دون خريطة جديدة لتوزيع السكان ..

● التعليم المفتوح فى عصر التكنولوچيا ●

□□ د . محسن توفيق :

●● فى الواقع لى تعليق بسيط على ما قلناه عن التعليم ، وهو أننى لا أدرى لماذا إذا تكلمنا عن التعليم ، نتكلم عن المدارس والفصول والمدرسين . هذا هو الشكل التقليدى للمدرسة والتعليم ، فى ظل التطور التكنولوچى الذى نعيشه تغير مفهومه ، بمعنى أننى أستطيع الآن أن أفتح مدارس دون أن أفتح فصولا . التعليم عن البعد أصبح أسلوبًا معترفا به الآن .

يجب أن نطور نظرتنا للأمور ، ونرى المشاكل والحلول من خلال ما يقدمه لنا العصر من تكنولوجيا حديثة .. أنا أؤيد د . صبحى عبد الحكيم فيما قاله من أن مشكلة السكان ليست مفاجأة على الإطلاق لأى إنسان .. الأب لا يضيق بأولاده إلا إذا فوجئ (!!) بأنه لا يستطيع أن يعولهم ، وأن

موارده أقل مما يحتاجون ، ثم يصرخ كأنه لم ينجبهم باختياره وبعلمه ودون أية مفاجأة ..

هناك طرق كثيرة لمواجهة المشكلة باستخدام ما تقدمه الثورات التكنولوجية الحديثة .. وأضيف إلى تفاؤل الآخرين مؤكدًا أن البطالة الحالية سوف تسهم فى حل المشكلة السكانية بطريقة مباشرة ، الزحام سوف يحل المشكلة السكانية ، قلة الموارد الغذائية سوف تسهم فى حل المشكلة السكانية .. كل هذه المشاكل واجهت المواطن فى المدينة ، ولأن المواطن عاش المشكلة بنفسه فقد اعتدلت الموازين فى المدينة .

مشكلة السكان الآن فى الريف ، ولذلك يجب أن يعيش المواطن فى الريف المشكلة ، وعندما يحدث هذا بصورة مباشرة سوف يعتدل الميزان فى الريف أيضًا .. كيف ؟!.. أنا أدعى أننا إذا نفذنا بحسم قانون عدم البناء على الأراضى الزراعية ، فسوف يساعد هذا فى تنظيم الأسرة . الفلاح إذا أحس بأنه يستطيع أن يبنى لابنه وأحفاده فى نفس المكان فسوفُ يزيد نسله ، أما إذا أحس بأنه سيرسل بهم بعيدًا ، أو سيذهب بهم بعيدًا فسوف يعيد حساباته ..

● ضرورة التخلى عن الحنان السياسى ●

□□ د . يسرى عبد المحسن :

●● النقطة الأساسية فى الموضوع هى مواجهة الجماهير بصراحة وأن تتخلى الحكومة عن أسلوب الحنان السياسى مع المواطنين فى مثل هذه المشاكل القومية التى تهدد المجتمع ككل ، لأن هذا الحنان ضار ومضر ، وهو ليس إسعادًا بقدر ما هو إفساد مؤكد ..

يجب أن يشعر الإنسان الذى ينظم أسرته بفائدة هذا بالنسبة له ، ويجب أن يشعر المواطن الذى يتحامل صوت العقل بضرر هذا عليه ، أما أن تربت

الدولة على كتف من ينجب عشرة أطفال وتمنحه العلاوات والتموين والمدارس والصحة والزواج ايضا ، فهذا ترف مرفوض ، ويجعلنا نشك فى أننا جادون فى حل المشكلة السكانية ..

انظر إلى البطاقة العائلية الحالية لمواطن المصرى ، فيها مكان لأربع زوجات وعدد مهول من الأطفال .. انظر إلى بطاقة التموين .. هل هذا ممكن ؟.. هل نصدق من هذا أننا جادون فى برامج تنظيم الأسرة ؟.. لا طبعًا .. بطاقة التموين إذا كانت ضرورية فلابد أن تكون لعدد معين ، لا لعدد غير محدد من الأفراد .. لابد أن يشارك الكل فى حل المشكلة ، لأن الكل أطراف فيها ، وكل فرد يجب أن يتحمل نصيبه الحقيقى فى المشكلة . من ينجب طفلا يتحمل مسئولية طفل ، ومن ينجب عشرة أطفال يجب أن يتحمل نصيبه الذى حدده بنفسه .. وهناك أساليب كثيرة لتحقيق هذا العدل ..

يجب أن يشعر المواطن أنه كلما أنجب أكثر ، فإنه سيفقد بعض المزايا ، فى رأيى أن تمنح الدولة علاوة لمن ينجب طفلين ، هذه العلاوة يفقدها إذا أنجب الطفل الثالث .. يجب أن نقول مثلاً أن الطفل الثالث لن يحصل على دعم فى التعليم أو التموين أو الصحة . إذا فعلنا هذا فسوف يشعر الإنسان أن زيادة الإنجاب بالنسبة له فيها خسارة . وهكذا نقضى على إعتمادية المواطن على الدولة ، ونضع كل إنسان أمام مسئولياته ..

وأقول كمتخصص فى علم النفس والأعصاب إن الزحام والانفجار السكانى أحد أهم أسباب المشاكل النفسية ، خطر الزحام أشد من خطر التلوث البيئى بكل أبعاده . لو فكرنا فى التلوث البيئى فسنجد الزحام أحد أبرز أسبابه : اقتحام الخضرة ، الاعتداء على الأرض الزراعية ، زيادة تلوث الهواء بالعادم والغازات والتلوث بالضوضاء والضجيج .. الازدحام هو أحد أهم عناوين التلوث وأسسه ومصادره .

الازدحام يؤدى إلى مشاكل التوتر والقلق والخوف الذى هو منبع الأمراض النفسية جميعًا .. الإنسان الذى لا يعيش فى طمأنينة وأمان يكون

فريسة سهلة للأمراض النفسية والعقلية بكافة أنواعها ، سواء كان اكتئابا أو وساوس أو انفصاما عقليا أو هوسا ، كل هذه الأمراض مصدرها الخوف والقلق .. الإنسان المصرى الآن بسبب مشكلة السكان خائف وقلق ومتوتر معظم الوقت ، كل شئ يحصل عليه بصعوبة : العيش – المواصلات – مكان لابنه فى المدرسة .. خائف من عدم قدرته على الذهاب للعمل بسبب زحمة المواصلات ، خائف من زملائه فى العمل ، خائف من تفوقهم عليه لأسباب غير موضوعية ، لأنهم يغتصبون حقوقه ، لأنه محروم من مكانته المرموقة التى يحصل عليها غيره لأسباب لا علاقة لها بالعمل ..

هذا الإنسان الخائف إما أن يخرج من ساحة المعركة فيتقوقع وينطوى ويقبل على أنواع الانحرافات المختلفة (جريمة – تطرف – عنف) .. وإما أن يغرق نفسه فى المتع الحسية غير المحسوبة بكثرة الإنجاب مثلاً ، وهو لا يرى بأسا من التأثير السيىء لكثرة الإنجاب .. لماذا ؟!.. لأنها على رأى المثل (خربانة .. خربانة) ، فلماذا لا يهدمها على رءوس الجميع ؟!..

يجب أن نساعد الناس على أن يعملوا براحة ولأطول وقت ، وبكل المتعة ، ويجب ألا نقول لهم أغلقوا محلاتكم الساعة (كذا) .. لماذا ؟.. ماذا سيفعل الناس إذا أرغمناهم على البقاء فى منازلهم بعد الساعة السادسة مساء ؟.. العلماء سوف يقرأون ويكتبون .. ولكن الباقى سوف ينجب لقتل الوقت ، وهذه ليست نكتة أو مبالغة ..

يجب أن نطلق ساعات العمل ، واترك الحرفيين يعملون لأطول وقت ..

الكل أيضًا يطالب بإعادة توزيع سكان مصر .. إعادة توزيع سكان مصر ليس « زرارا » سوف أضغط عليه فيجرى النلس إلى الصحراء .. الناس عاشت على هذا الوادى لآلاف السنين ، وارتبطت به نفسيا ، ولابد أن أهيئ الناس نفسيا وفكريا لعملية اكتشاف المناطق الجديدة بعيدًا عن الوادى .. لابد من أن تكون هناك حوافز لهذا . يجب أن يكون الانطلاق إلى الصحراء متعة وليست منفى .. إدرج المشكلة السكانية بين برامج التعليم أمر جميل ، ولكن الأجمل منه التطبيق ، أن نأخذ الأطفال إلى هذه المناطق

الجديدة ، أن نقيم فيها المعسكرات الشبابية ليتعرف الشباب على هذه المناطق ، وننمى لديه الرغبة فى الاكتشاف ، وهذا مهم .

□ □ □

□□ أكتوبر :

●● أعتقد أنه مازال فى القضية ، رغم مرور أربع ساعات على بداية الندوة ، الكثير الذى يقال .. ولكن لكل بداية نهاية .. ربما استطعنا فى هذه الندوة أن نغطى بعض جوانب المشكلة السكانية التى هى مسئولية كل مواطن وكل أجهزة الدولة ..

وأرجو أن يكون كل هذا الذى قلناه هو البيان رقم (٢) فى الحرب التى يجب أن نخوضها ضد قنبلة السكان ، وسوف نجتمع بإذن الله العام القادم فى نفس هذا الوقت لنتابع نتائج جولاتنا فى هذه الحرب ، التى نرى جميعًا أنها حرب التسعينات بالنسبة لكل مصر ..

●● شكرا لكل ضيوف صالون « أكتوبر » الذين شرفونا بالحضور ، وبكل ما أبدوه من آراء علمية نقدرها ونحترمها ..

□ قنبلة السكان الموقوتة □

● حقائق بالأرقام ●

التى يجب ان نخوضها

جدول رقم (١) اعداد السكان فى التعدادات المختلفة ومعدل النمو السنوى اثناء الفترة بين كل تعداديز متتاليين فى جمهورية مصر العربية (١٨٨٢ - ١٩٨٦)

السنوات	عدد السكان	معدلات النمو السنوى ٪
١٨٨٢	٦٧٠٥٨٢٤	-
١٨٩٧	٩٦٣٤٧٥٢	٢,٤٥
١٩٠٧	١١١٨٩٢٧٨	١,٤٩
١٩١٧	١٢٧١٨٢٥٥	١,٣٢
١٩٢٧	١٤١٧٧٨٦٤	١,١٠
١٩٣٧	١٥٩٢٠٦٩٤	١,١٦
١٩٤٧	١٨٩٦٦٧٦٧	١,٧٧
١٩٦٠	٢٥٩٨٤١٠١	٢,٣٦
*١٩٦٦	٣٠٠٧٥٨٥٨	٢,٥٤
*١٩٧٦	٣٨١٩٨٣٠٤	٢,٣١
*١٩٨٦	٥٠٤٥٥٠٤٩	٢,٨٠

* يشمل المصريين المقيمين بالخارج ..

● المصدر : تعدادات السكان ..

جدول رقم (٢) السكان بالألف

السنوات	العدد بالألف
١٩٧٦	٣٦,٦٢٦
١٩٨٦	* ٥٠,٤٥٥
١٩٨٨ (٨٨/٨/٥)	* ٥٣,٠٠٠
١٩٨٩ (٨٩/٣/١٦)	* ٥٤,٠٠٠
١٩٨٩ (٨٩/١٢/١٧)	* ٥٥,٠٠٠

* تشمل المصريين خارج الجمهورية ..

جدول رقم (٣) معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية

السنة	معدل المواليد بالألف	معدلات الوفيات بالألف	الزيادة الطبيعية بالألف
١٩٧٦	٣٦,٦	١١,٨	٢٤,٨
١٩٧٧	٣٧,٥	١١,٨	٢٥,٧
١٩٧٨	٣٧,٤	١٠,٥	٢٦,٩
١٩٧٩	٤٠,٢	١٠,٩	٢٩,٣
١٩٨٠	٣٧,٥	١٠,٠	٢٧,٥
١٩٨١	٣٧,٠	١٠,٠	٢٧,٠
١٩٨٢	٣٦,٢	١٠,٠	٢٦,٢
١٩٨٣	٣٦,٨	٩,٧	٢٧,١
١٩٨٤	٣٨,٦	٩,٥	٢٩,١
١٩٨٥	٣٩,٨	٩,٤	٣٠,٤
١٩٨٦	٣٨,٧	٩,٢	٢٩,٥
*١٩٨٧	٣٧,٩	٨,٦	٢٩,٣
*١٩٨٨	٣٧,٥	٨,٦	٢٨,٩

المصدر : الكتاب الاحصائى السنوى - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ١٩٨٩ .

* بيانات اولية .

جدول رقم (٤) معدلات وفيات الأطفال الرضع (اقل من سنة)
لفترات مختارة من ١٩٣٣ حتى ١٩٨٧

الفترة	معدل الوفيات للأطفال الرضع (فى الالف)
١٩٣٣ - ١٩٣٩	١٦٥
١٩٤٣ - ١٩٤٥	١٥٥
١٩٦٠ -- ١٩٦٤	١١٧
١٩٦٥ - ١٩٦٩	١٢١
١٩٧٠ - ١٩٧٣	١٠٨
١٩٧٤ - ١٩٧٦	٩٢
١٩٧٧ - ١٩٨٠	٨١
١٩٨١ - ١٩٨٤	٦٧
١٩٨٥ - ١٩٨٧	٤٧

● المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء (النشرات الخاصة بإحصاءات المواليد الوفيات) .

جدول رقم (٥) إسقاطات السكان*

الاسقاطات / الفروض	السنوات			
	١٩٨٦	١٩٩١	١٩٩٦	٢٠٠١
الأول	٥,١١	٤,٩٤	٤,٧٧	٤,٦٠
الخصوبة الثانى	٤,٩١	٤,٥٤	٤,١٧	٣,٨٠
الثالث	٤,٥٠	٤,٣٠	٤,١٠	٣,٨٠
توقع الحياة ذكور	٦٠,١٩	٦٢,١٢	٦٣,٧٥	٦٥,٠٢
عند الميلاد إناث	٦٢,١٦	٦٤,٥٦	٦٦,٤١	٦٧,٧٦
(متوسط السن عند الوفاة)				
الأول	٤٧٩٩٥	٥٤٥٧٣	٦٢٢٥٢	٧٠٩٢٩
عدد السكان الثانى	٤٧٩٩٥	٥٤٠٧٤	٦٠٨١٦	٦٧٩٨٦
التقديرى الثالث	٤٧٩٩٥	٥٣٥٤٨	٦٠٠١٩	٦٧١٣٠

* السكان داخل الجمهورية .

التى يجب ان نخوضها

جدول رقم (٦) التوزيع النسبى للسكان حسب فئات السن فى تعدادات ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٦

فئات السن	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٨٦
اقل من ٦ سنوات	١٨,٩	١٧,٣	١٨,٩
٦ - ١٢	١٦,٦	١٤,٤	١٣,٩
١٢ - ٦٤	٦١,٠	٦٤,٧	٦٣,٤
٦٥ +	٣,٥	٣,٦	٣,٨
جملة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

* المصدر : التعداد العام للسكان والاسكان ١٩٨٦ .

جدول رقم (٧) التوزيع النسبى للسكان حضر/ريف فى تعدادات ١٩٦٠ - ١٩٨٦

سنة التعداد	مناطق حضرية	مناطق ريفية	الجملة
١٩٦٠	٣٧,٤	٦٢,٦	١٠٠,٠
١٩٦٦	٤٠,٥	٥٩,٥	١٠٠,٠
١٩٧٦	٤٣,٨	٥٦,٢	١٠٠,٠
١٩٨٦	٤٣.٧	٥٦,٣	١٠٠,٠

* المصدر : التعداد العام للسكان والاسكان ١٩٨٦ .

جدول رقم (٨) التوزيع النسبي للسكان (الأفراد ١٠ سنوات فاكثر) حسب الحالة التعليمية
في تعدادات ١٩٦٠ - ١٩٨٦

سنة التعداد	أمي			يقرأ ويكتب			مؤهل اقل من مؤهل جامعي واعلى الجامعي			مؤهل جامعي واعلى			الجملة		
	ذ	ا	جـ	ذ	ا	جـ	ذ	ا	جـ	ذ	ا	جـ	ذ	ا	جـ
١٩٦٠	٥٦,٩	٨٤,٠	٧٠,٥	٣٢,٦	١٢,٤	٢٢,٥	٩,٠	٣,٤	٦,٢	١,٥	,٢	,٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٧٦	٤٢,٦	٧٢,٥	٥٧,٢	٢٨,٥	١٣,١	٢١,٠	٢٥,٦	١٣,٤	١٩,٦	٣,٣	١,٠	٢,٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٨٦	٣٧,٩	٦٢,٠	٤٩,٧	٢٦,٠	١٦,٩	٢١,٥	٣٠,٩	١٩,٧	٢٥,٤	٥,٢	١,٤	٣,٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠

● المصدر : التعداد العام للسكان والاسكان (١٩٨٦) .

جدول رقم (٩) نسبة قوة العمل (٦ سنوات فاكثر) بين الذكور والإناث فى تعدادات ١٩٦٠ - ١٩٨٦

سنة التعداد	بين السكان الذكور ٪	بين السكان الإناث ٪	بين جملة السكان ٪
١٩٦٠	٥٥,١	٤,٨	٣٠,١
١٩٧٦	٥٣,٦	٥,٥	٣٠,٠
١٩٨٦	٤٨,٣	٦,٦	٢٧,٩

● المصدر : التعداد العام للسكان والاسكان ١٩٨٦ .

جدول رقم (١٠) بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان

المؤشـــــرات	القيمة	السنة
* نسبة السكان النشيطين إقتصاديًا (٦ سنوات فاكثر)		
ذكور	٤٨,٢	١٩٨٦
إناث	٦,٦	١٩٨٦
* السكان ١٠ سنوات فاكثر نسبة الاميين		
ذكور	٣٧,٩	١٩٨٦
إناث	٦٢,٠	١٩٨٦
* نسبة التعليم الجامعى فاعلى		
ذكور	٥,٢	١٩٨٦
إناث	١,٤	١٩٨٦
** نسبة المقيدين فى المدارس الابتدائية		
ذكور	٨٨,١	١٩٨٧,٨٦
إناث	٧٤,١	١٩٨٧/٨٦
* نسبة المساكن التى بها مصدر للمياه النقية	٧٣,١	١٩٨٦
* نسبة المساكن التى بها كهرباء	٨٧,٠	١٩٨٦

● المصدر :

* تعداد السكان ١٩٨٦ .

** The State of Egyptian Children 1988, UNICEF

التى يجب ان نخوضها

جدول رقم (١١) معدل الخصوبة الكلية وبعض المؤشرات عن تنظيم الأسرة

المؤشـــرات	(١)١٩٨٠	(٢)١٩٨٤	(٣)١٩٨٨
معدل الخصوبة الكلية	٥,٣	٤,٨	٤,٤
نسبة المعرفة بوسائل تنظيم الاسرة ٪ (اى وسيلة)	٨٩,٧	٨٥,٤	٩٨,٠
نسبة المعرفة بالمصدر (للوسيلة) ٪	٧٤,٥	٨٠,٧	٩٥,٩
معدل الاستخدام الحالى ٪	٢٤,١	٣٠,٣	٣٧,٦

(١) مسح الخصوبة المصرى ١٩٨٠ .
(٢) مسح إنتشار وسائل تنظيم الأسرة ١٩٨٤ .
(٣) المسح الديموجرافى الصحى ١٩٨٨ .

جدول رقم (١٢) معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة بين النساء المتزوجات حاليًا حسب إقليم الإقامة والحالة التعليمية (١٩٨٠ - ١٩٨٨)

إقليم الإقامة	١٩٨٠(١)	١٩٨٤(٢)	١٩٨٨(٣)	نسبة الزيادة السنوية ٨٠ - ١٩٨٤	نسبة الزيادة السنوية ٨٤ - ١٩٨٨
محافظات حضرية	٤٣,٨	٤٩,٦	٥٦,٠	٢,٩	٣,٢
حضر وجه بحرى	٤٢,٩	٤٧,٦	٥٤,٥	٢,٤	٣,٦
حضر وجه قبلى	٢٥,١	٣٦,٨	٤١,٥	١٠,٤	٣,٢
ريف وجه بحرى	١٨,٠	٢٨,٥	٣٥,٦	١٣,٠	٦,٢
ريف وجه قبلى	٤,١	٧,٩	١١,٥	٢٠,٦	١١,٤
الحالة التعليمية :					
لم تذهب للمدرسة	١٥,٩	٢٣,١	٢٧,٥	١٠,١	٤,٨
اقل من الابتدائية	٢٨,٢	٣٥,٣	٤٢,٥	٥,٦	٥,١
إبتدائية واقل من ثانوية	٤٣,٦	٤٤,٦*	٥٢,٣	-	-
الثانوية فاعلى	٥٤,٨	٥٠,٤**	٥٣,٢	-	-
الجملة	٢٤,١	٣٠,٣	٣٧,٨	٥,٧	٦,٢

* انهت الابتدائية او اكملت بعض سنوات الاعدادى .
** إعدادية فاعلى .
(١) مسح الخصوبة المصرى ١٩٨٠ .
(٢) مسح إنتشار وسائل تنظيم الأسرة ١٩٨٤ .
(٣) المسح الديموجرافى الصحى ١٩٨٨ .

جدول (١٣) نسبة الاستثمار السكانى والاقتصادى عند معدلات سكانية طبيعية مختلفة ونسب مختلفة للاستثمار الكلى بالنسبة للدخل القومى

نسبة الاستثمار الكلى للدخل القومى	نسبة الاستثمار السكانى والاقتصادى عند معدلات سكانية طبيعية مختلفة									
	١ ٪		١,٥		٢ ٪		٢,٥ ٪		٢,٨ ٪	
	استثمار سكانى	استثمار إقتصادى	استثمار سكانى	استثمار إقتصادى	استثمار سكانى	استثمار إقتصادى	استثمار سكانى	استثمار إقتصادى	استثمار سكانى	استثمار إقتصادى
٩	٣	٦	٤,٥	٤,٥	٦	٣	٧,٥	١,٥	٨,٩	-
١٢	٣	٩	٤,٥	٧,٥	٦	٦	٧,٥	٤,٥	٨,٩	٣,٦
١٥	٣	١٢	٤,٥	١٠,٥	٦	٩	٧,٥	٧,٥	٨,٩	٦,٦
١٨	٣	١٥	٤,٥	١٣,٥	٦	١٢	٧,٥	١٠,٥	٨,٩	٦,٦
٢١	٣	١٨	٤,٥	١٦,٥	٦	١٥	٧,٥	١٣,٥	٨,٩	١٢,٦

● المصدر :

Liu Zheng (1983) "Some Problems about population Investment" Population Research, Vol. L No. L.

جدول (١٤) حجم الدخل القومي باسعار عوامل الانتاج والاستثمارات الثابتة الإجمالية الموجهة إلى توفير خدمات للسكان ونسبة ما تمثله هذه الاستثمارات إلى إجمالى الاستثمارات الثابتة بالمقارنة بنسبة الاستثمارات المفروض ان توجه للسكان للحفاظ على نفس مستوى الخدمة السابقة (طبقًا لقانون Sawy)

السنوات	الدخل القومى	الاستثمارات الثابتة الإجمالية	حجم الاستثمارات الموجه إلى خدمات للسكان	نسبة الاستثمارات الموجهة لخدمة السكان إلى جملة الاستثمارات ٪	نسبة الاستثمارات المفروض ان توجه للسكان ٪
٧٧/٧٦	٧٣٩٩,٩	١٦٧٢,٢	١١٧,٤	٧,٠	٨,٤
٧٨/٧٧	٩٠١٣,٢	٢٢٧٩,١	١٧٥,٠	٧,٧	٨,٤
٧٩/٧٨	١٢٠٦٧,٧	٣٢٢٣,٩	٢٥٢,٥	٧,٨	٨,٤
٨٠/٧٩	١٦٧١٧,٩	٥٧٦٣,٠	٣١٦,٦	٥,٥	٨,٤
٨١/٨٠	١٩٥٧١,٠	٥٣٣٤,٤	٣٤٠,٢	٦,٤	٨,٤
٨٢/٨١	٢٢١٥٥,٦	٦٢٨٦,٥	٥٢٢,٥	٨,٣	٨,٤
٨٣/٨٢	٢٥٥٥٧,٠	٦٤٠٠,٩	٤١٨,٢	٦,٥	٨,٤
٨٤/٨٣	٢٦١١٧,٩	٦٦٩٠,٣	٥٣١,١	٧,٩	٨,٤
٨٥/٨٤	٣٠٥٤٧,١	٧٢٦٣,٢	٥٤١,٩	٧,٥	٨,٤
٨٦/٨٥	٣٤٦٥٧,٨	٢٦٨٧,٢	٥٤٩,٣	٧,١	٨,٤
٨٧/٨٦	٤٠٠٣٧,١	٧٧٠٣,٠	٥٣١,٨	٦,٩	٨,٤

● مصدر البيانات : السنوات من ٧٦/٧٧ حتى ٨٢/٨٣ من كتاب الاحصاء السنوى يونية ١٩٨٨ .

التى يجب ان نخوضها

جدول رقم (١٥) نسبة الاستيعاب وعدد المدارس والفصول والطلبة وكثافة الفصل فى المدارس الابتدائية خلال الفترة ٧٦/١٩٨٦

البيـــان	١٩٧٧/٧٦	١٩٨٧ - ٨٦
نسب الاستيعاب	٪ ٧٧,٠	٪ ٩٠,٤
عدد المدارس	١٠,٥٦٩	١٣,٥٨٨
عدد الفصول	١٠١,٦٣٥	١٤٢,٤٨٠
عدد الطلبة	٤,١٥١,٩٥٦	٦,٣٥٩,٩٤٢
كثافة الفصل	٤١	٤٥

● المصدر : وزارة التربية والتعليم - إدارة الإحصاء .

جدول رقم (١٦) عدد الأسرة ومتوسط عدد الأسرة لكل ١٠,٠٠٠ من السكان خلال الفترة ٧٦ - ١٩٨٦

السنوات	عدد الأسرة بالألف	متوسط عدد الأسرة لكل ١٠,٠٠٠ نسمة
١٩٧٦	٨١٠	٢١,٤
١٩٨٦	٩٧	٢٠,١

● المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - نشرات الخدمات الصحية للاعوام الموضحة .

رقم الإيداع	١٩٩٠ / ٤٥٣١
الترقيم الدولى	ISBN 977 - 02 - 2970 - 9

٢ / ٩٠ / ١١٥

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)